



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../ 2017

قسم: مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل و د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

استخدام أدوات الهندسة المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك أبو ظبي التجاري-الإمارات العربية المتحدة-

تحت إشراف الأستاذ:

من إحداد الطالبين:

د. عبد الحميد حفيظ

• أحلام مجاهدي

• مكية محالية

• مكية محالية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سارة حليمي	أستاذ مساعد قسم "أ"	رئيسا
عبد الحميد حفيظ	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا
سارة عزايزية	أستاذ مساعد قسم "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017.

سورة التوبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ

وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ

الْعَظِيمُ.

(سورة البقرة الآية 254)

شكر وعرفان

الحمد لله وحده لا شريك له ،
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلّم ، وعلى
آله وصحبه ، أما بعد :

يسرّنا أن نتوجّج هذا الجهد المتواضع
بجزيل الشكر أوّلاً الفاضل للدكتور
"حفيظ عبد الحميد " الذي كان
السند والدعم لنا طيلة هذا الموسم
الجامعي بفضل توجيهاته ونصائحه
التي أسفرت على انجازنا لهذا
البحث.

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى أساتذة
قسم العلوم التجارية والاقتصادية
وعلوم التسيير

-دون إستثناء- على الجهودات

الجبارة التي يقومون بها .

وإلى كل من قدّم لنا يد المساعدة من
قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة
وإلى كل من أحبوا العلم فبلغوا
الرسالة وأدّوا أمانة التعليم ولم
يبخلوا علينا .





الفهرس العام

الصفحة	المحتوى
أ- هـ	مقدمة.....
22-07	الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية
08	المبحث الاول: عموميات حول البنوك التجارية.....
08	المطلب الاول: مدخل للبنوك التجارية.....
12	المطلب الثاني: أنواع البنوك وسماتها.....
16	المبحث الثاني: تمويل البنوك والوظائف الحديثة.....
16	المطلب الاول: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.....
22	المطلب الثاني: الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة والإتجاهات المعاصرة للبنوك التجارية....
74-29	الفصل الثاني: الهندسة المالية وأدواتها
30	المبحث الأول: الإطار العام للهندسة المالية.....
30	المطلب الاول: ماهية الهندسة المالية.....
36	المطلب الثاني: إستراتيجيات الهندسة المالية ومهاراتها.....
45	المبحث الثاني : أدوات الهندسة المالية وأنواعها.....
45	المطلب الاول : ماهية أدوات الهندسة المالية.....
56	المطلب الثاني: خصائص أدوات الهندسة المالية واستخداماتها في المؤسسات المالية
74-63	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك أبو ظبي التجاري
64	المبحث الاول: تقديم محل الدراسة بنك أبو ظبي التجاري.....
64	المطلب الاول :التعريف بالبنك ونشأته.....
67	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك وإستراتيجيته.....
70	المبحث الثاني: تطور استخدام العمليات العادية وعمليات الهندسة المالية لدى البنك
70	المطلب الاول: تطور العمليات العادية (الأسهم والسندات).....
74	المطلب الثاني: تطور عمليات الهندسة المالية.....

95 الخاتمة العامة

101 قائمة المراجع

..... الملاحق



فہم س الجلد اول

والاشكال

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري	21
02	القوة المالية	65
03	التصنيفات الائتمانية	65
04	تطور التعامل بالاسهم والسندات لدى البنك خلال فترة 2009-2016	71
05	تطور استخدام المشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016	77-76
06	تطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009-2016	83-82
07	تطور صافي ارباح العمليات العادية والمشتقات المالية لفترة 2009-2016 ..	88
08	مقارنة التعامل بالعمليات العادية (اسهم،سندات) والتعامل بالمشتقات المالية ..	90

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
26	وظائف البنوك التجارية	01
51	أنواع المشتقات المالية	02
43	الهيكل التنظيمي لبنك أبو ظبي التجاري	03
45	تمثيل بياني لتعاملات البنك بالعمليات العادية لفترة 2009-2016	04
78	تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي الأول ..	05
78	تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي الثاني ..	06
79	تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي الثالث ..	07
79	تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي الرابع ..	08
83	تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 – 2016 للثلاثي الأول	09
84	تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 – 2016 للثلاثي الثاني	10
84	تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 – 2016 للثلاثي الثالث	11
85	تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 – 2016 للثلاثي الرابع	12
89	تمثيل بياني لصافي أرباح استخدام المشتقات المالية لفترة 2009 – 2016	13
90	تمثيل بياني يمثل مقارنة التعامل بالعمليات العادية (اسهم، سندات) والتعامل بالمشتقات المالية لفترة 2009-2016	14



مقدمت عالمی

1- أهمية الدراسة

يشهد العمل المالي والمصرفي العالمي منذ أواخر القرن العشرين تطورات ملحوظة، وتزايداً كبيراً في أنواع المؤسسات المالية وكبر حجمها من جهة، وتزايد الطلب على الخدمات المصرفية بمختلف أشكالها التقليدية والحديثة وكذا الإسلامية من جهة أخرى، وذلك نتيجة لتأثيرات العولمة المالية التي صاحبته ثورة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وكان لتلك التطورات تأثيرات وانعكاسات واضحة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما البنوك التجارية التي تعتبر إحدى الدعائم الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول بفضل دورها في توفير الموارد التمويلية من خلال قبول الودائع وتقديم القروض لطالبيها، حيث تنطوي هذه الوظيفة على عدة مخاطر، والناجمة عن بعض العمليات الائتمانية وقلة مواردها المالية.

ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها في حاجة ماسة إلى آليات وأدوات مالية مبتكرة، تجمع بين المصداقية والكفاءة الاقتصادية وتنوع منتجاتها المالية حتى لا يقتصر نشاطها على هامش الوساطة التقليدية فحسب، وتسيطر على هذه المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة والصرف وأسعار السلع.

كل هذه المقتضيات استدعت بروز تقنيات حديثة تواكب هذا التطور، وتلبي حاجة البنوك من خلال الهندسة المالية وأدواتها، ويزيد الدور الفعال للهندسة المالية في صناعة وابتكار عقود وأدوات لاستثمار مالي جديد تلبي الرغبات المتطورة، والأهداف اللامتناهية لمختلف المستثمرين، بهدف خدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً مهماً وهو الهندسة المالية وأدواتها والتي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مرهوناً بها بشكل كبير، علماً أن هذه الأخيرة تمثل الشريان الأساسي الذي يزود الاقتصاد والمجتمع بالتمويل المطلوب، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد العالمي أصبح في أمس الحاجة إلى منتجات، بدائل وحلول مالية جديدة.

2- أسباب اختيار موضوع الدراسة

تم اختيار الموضوع بناءً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

يلي:

- ✓ حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته، فالموضوع لم ينل القدر الكافي من البحث والدراسة، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثر المؤسسات المالية بها؛
- ✓ ارتباط موضوع الدراسة (الهندسة المالية) بتخصص الطالبين (مالية المؤسسة)؛
- ✓ تمحور الميولات البحثية للطالبين حول المواضيع المتعلقة بالهندسة المالية بغرض إثرائها.

3- الهدف من الدراسة

بناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تهدف أساساً إلى الكشف عن مختلف جوانب الهندسة المالية من جهة، والتعرف على مدى استخدامها في البنوك التجارية وكذا قدرتها على زيادة عوائد هذه الأخيرة من جهة أخرى، ويمكن إضافة الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ محاولة تسليط الضوء على البنوك التجارية، أهدافها وأهميتها ومدى تطبيقها لأدوات الهندسة المالية بغرض التوسع وتنويع خدماتها؛
- ✓ التطرق لصناعة الهندسة المالية وتحديد أهميتها، من خلال إبراز دور أدواتها في إدارة المخاطر المالية؛
- ✓ التعرف على أهم مخاطر التطبيق السيء لأدوات الهندسة المالية والكشف عن أهم الأضرار التي يمكن أن تنتج عنها.

4- إطار الدراسة

تجدر الإشارة أن هذه الدراسة تسمى دراسة وتحليل استخدام أدوات الهندسة المالية في البنوك التجارية، وقد اخترنا دراسة حالة بنك أبو ظبي التجاري. كما أن هذه الدراسة ستستخدم التحليل الوصفي من أجل تحديد أثر استخدام هذه الأدوات على عوائد البنك، بالتطرق إلى استخدام المشتقات المالية بغرض المتاجرة، واستخدام المشتقات المالية بغرض التحوط، أهم العمليات العادية في البنك، عدد الأسهم المتداولة والسندات، تطور صافي الأرباح للمشتقات المالية، وذلك في الفترة الممتدة بين سنة 2009-2016.

5- إشكالية الدراسة

تحتاج البنوك التجارية دوماً إلى ابتكار، تطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية بالشكل الذي يمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى اكتسابها المرونة المناسبة للاستجابة لاحتياجات طالبي التمويل، فضلاً عن حصولها على مميزات تنافسية تمكنها من الاستمرار والتطور.

وعلى ضوء ما سيتم ذكره في موضوع البحث يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف ساهم استخدام أدوات الهندسة المالية في زيادة عوائد البنوك التجارية؟ وما هو أثر استخدام

هذه الأدوات في بنك أبوظبي التجاري بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية الموالية:

- 1- ما مدى تأثير نشاط البنوك التجارية بالتطورات المالية؟
- 2- ما مدى مساهمة استخدام أدوات الهندسة المالية في التحوط لدى البنوك التجارية؟
- 3- هل كان لتطبيق أدوات الهندسة المالية آثار سلبية على الأسواق المالية؟
- 4- هل ساهم استخدام المشتقات المالية في زيادة عوائد بنك أبوظبي التجاري؟

6- فرضيات الدراسة

بهدف الإجابة على التساؤلات السابقة وإعطاء بعد تحليلي للموضوع، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- لقد انعكست التطورات المالية على نشاط البنوك التجارية، بتنويع خدماتها والاهتمام بجودتها لغرض مواجهة المنافسة، وكذا الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري ومحاولة إشباع رغبات العملاء للمحافظة على الحصة السوقية محلياً ودولياً.

2- تشمل صناعة الهندسة المالية كل الأدوات والمنتجات المالية، وعلى رأسها المشتقات المالية، والعمليات والبروتوكولات اللازمة لإدارة أي خطر مالي قد يهدد عوائد استثمارات المتعاملين الإقتصاديين، ووفق مجالات خاصة لا تتعدى تخصص هذه الصناعة.

3- ليست شهرة الهندسة المالية عبر التاريخ وعبر الأزمات التي عرفها النظام المالي الليبرالي بالهينة، حيث توجه الاتهامات في كل مرة تقع مؤسسة مالية أو سوق مالي أو اقتصاد معين في تأزم إلى ممارسات الهندسة المالية بصفة عامة، والتعامل بالمشتقات بصفة خاصة.

4- يعد بنك أبو ظبي التجاري من أهم البنوك في دولة الخليج العربي والعالم العربي ككل، وخير دليل على ذلك استمراره ونجاحه وإقبال المستثمرين عليه، واستخدامه للمشتقات المالية رغم الأخطار التي تنجم عنها ساهم بشكل كبير في زيادة عوائده وأرباحه.

7- منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وبناءً على ما تم استعراضه، سوف يتم اعتماد المناهج المستعملة في جل الدراسات الاقتصادية على العموم، وعليه سوف تنطلق الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي في الفصل الأول والفصل الثاني لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المرتبطة بالهندسة المالية وكذا البنوك التجارية، وسيتم أيضاً اعتماد المنهج الوصفي التحليلي قصد أن تكون الدراسة أكثر عمقا وشمولية، كما سيتم كذلك اعتماد منهج دراسة الحالة في الفصل الثالث بغرض التطرق إلى استخدام العمليات العادية (الأسهم والسندات)، واستخدام أدوات الهندسة المالية في البنك محل الدراسة.

8- خطة موضوع الدراسة وهيكله

على ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يتعلق الفصل الأول بالبنوك التجارية، وسيتم على مستوى المبحث الأول تقديم مدخل للبنوك التجارية، من خلال التعريف بها، والتطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي، أهدافها وأهميتها، كما سيتم التعرض إلى مختلف أنواع هذه البنوك وأهم سماتها المميزة.

كما سيتم أيضاً التعرف في المبحث الثاني على تمويل البنوك، من مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، وكذا وظائفها التقليدية والحديثة مع الإشارة إلى إتجاهاتها المعاصرة.

أما الفصل الثاني فسيتم من خلاله الوقوف على مختلف التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية من خلال التطرق إلى الهندسة المالية وأدواتها، من خلال التعرّيج في المبحث الأول على ماهية الهندسة المالية من خلال تعريفها وذكر أهم مبادئها، أسباب ظهورها ونشأتها، وكذلك أهم أهدافها وأهميتها، ليتم بعد ذلك دراسة استراتيجيات الهندسة المالية ومهاراتها ومخاطر التطبيق السيء لها، وقد تطرقنا كذلك إلى إعادة الهندسة المالية وذلك من خلال تعريفها وتناول أهم أسبابها خصائصها ومبادئها. كما سيتم على مستوى المبحث الثاني تناول أدوات الهندسة المالية ومختلف أنواعها من مشتقات

وأدوات حديثة ومركبة، ليتم بعد ذلك تناول خصائص أدوات الهندسة المالية واستخداماتها في المؤسسات المالية والأسواق، وبعد ذلك التطرق إلى تقنياتها والمتعاملون بها.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للوقوف على استخدام أدوات الهندسة المالية في البنوك التجارية، بالتطرق إلى التعريف ببنك أبو ظبي التجاري، نشأته وهيكله التنظيمي وأهم استراتيجيات هذا البنك وذلك على مستوى المبحث الأول، بالإضافة إلى تطور استخدام العمليات العادية (أسهم، سندات) خلال فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2016، وكذا تطور تداول المشتقات المالية بغرض المتاجرة والتحوط وكذا تطور صافي الأرباح لنفس الفترة في المبحث الثاني.

9- مساهمة الدراسة

أدى التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تتمتع بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد. وقد جاءت هذه الدراسة للمساهمة في الأبحاث في هذا السياق من خلال:

- ✓ الإحاطة بشيء من الحداثة بواقع استخدام المشتقات المالية في البنوك التجارية الإماراتية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016، وكذلك تحليل تداول هذه المشتقات في البنك محل الدراسة خلال نفس الفترة؛
- ✓ تحليل تطور استخدام العمليات العادية (أسهم، سندات) لبنك أبو ظبي التجاري؛
- ✓ تحديد تطور استخدام المشتقات المالية بغرض المتاجرة وبغرض التحوط، وكذا نسبة التغير في تداولها عبر الثلاثيات الأربعة لجميع سنوات الفترة 2009 إلى 2016؛
- ✓ التطرق إلى الاستخدام الخاطئ لأدوات الهندسة المالية الذي يؤدي إلى حدوث أزمات كبيرة، فالأزمة المالية العالمية خير دليل على سوء استخدام هذه الأدوات.

10- صعوبات الدراسة

- واجهتنا في هذه الدراسة العديد من الصعوبات يمكن عرضها فيما يلي:
- ✓ قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذه الدراسة؛
 - ✓ قلة المراجع التي تتناول موضوع الهندسة المالية التقليدية؛
 - ✓ تشعب الموضوع وشموله للعديد من المواضيع مما يصعب الإلمام بجميع جوانبه.



الفصل الأول:

الاطعام العام للبنوك التجارية

مقدمة الفصل الأول

لقد ظهرت البنوك التجارية نتيجة لتطورات اقتصادية، بدأت بممارسة التجار لعمليات البيع بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة، مقابل التنازل عن جزء من قيمتها، بحيث اقتصر العمل الرئيسي لها خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة واستبدال العملات، ونظرا لحاجة الناس للاقتراض والتعامل بالدين تطور عملها من دور وسيط مالي بين أصحاب العجز وأصحاب الفوائض إلى مؤسسات مالية ضخمة عابرة للقارات تقدم خدمات مالية على درجة كبيرة من التخصص.

ولغرض تحقيق التوازن بين درجة الربحية والسيولة عملت على تنويع مصادر أموالها من داخلية وخارجية، وذلك لاستخدامها في منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية للحصول على أقصى عوائد بأقل مخاطرة.

وكغيرها من المؤسسات المالية الأخرى تنوعت وتطورت وظائفها من وظائف تقليدية إلى أخرى حديثة أوجدتها العولمة، وفرضتها المنافسة لأجل البقاء والتوسع، فضلا عن قيامها باستخدام منتجات مالية مبتكرة تتجلى في أدوات الهندسة المالية، وكذا التعامل في السوق المالي وإدارة المخاطر.

لذا سيتم في هذا الفصل عرض الإطار العام للبنوك التجارية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

✓ ماهية البنوك التجارية؛

✓ مصادر واستخدامات البنوك التجارية ووظائفها.

المبحث الاول: عموميات حول البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء، ولغرض التعريف بالبنوك التجارية، أهدافها، أنواعها وأهميتها في الحياة الاقتصادية قسم هذا المبحث إلى مطلبين:

✓ مدخل للبنوك التجارية؛

✓ أنواع البنوك وسماتها.

المطلب الاول: مدخل للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بالأعمال التجارية المعتادة، المتمثلة في تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الاموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي، ولغرض التعريف بالبنوك أكثر سيتم التطرق إلى ما يلي:

1- تعريف البنوك التجارية

اختلفت التعاريف للبنوك التجارية، لذلك سنذكر بعضها فيما يلي:

تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل"¹.
أي أن البنوك التجارية تتعامل مع جميع القطاعات، ومواردها الأساسية هي الودائع، وجل معاملاتها في الأجل القصير.

1- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر، الاردن، ط1، 2003، ص: 206.

وتعرف أيضا على أنها "مؤسسة مالية مستقلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسيقات على الحساب الجاري وتسيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها".¹

أي أنها مؤسسة مالية، مهمتها الأساسية قبول وتقديم القروض، كما أنها تقوم بخلق النقود، وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية.

كما تعرف بأنها "عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع".²

فهدف البنوك التجارية الأساسي هو تحقيق أعلى ربح مع المحافظة على السيولة لمواجهة السحوبات.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير لأجل الأفراد والمؤسسات".³

أي تعبئة ادخار المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الإقراض قصير الأجل.

فالبنوك التجارية هي مؤسسات وسيطة تقوم بحلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين.

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل:

هو أن البنوك التجارية هي: "المؤسسات المالية الوسيطة التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والاقراض، والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع".

2- النشأة والتطور التاريخي للبنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، وقد كان هذا التطور مقرونا بتأثير كل من التجار والصاغة، اذ مارس التجار إتمام عمليات البيع

1- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertine, Economie, 5 eme édition, Dalloz, Paris, 1995, PP: 60-61 .

2- مصطفى رشدي شيجة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1981، ص ص: 191-192.

3- رضا صاحب ابو حمد اعلي، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ط 1، 2002، ص: 19.

بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة، مقابل التنازل عن جزء من قيمتها، ونتيجة للتوسع في هذه الآلية ظهر ما يسمى ببيوت المال والتي تقوم بتقييم هذه الأوراق التجارية وخصمها. أما المرابين فقد ظهر نشاطهم نظراً لحاجة الناس للاقتراض والتعامل بالدين من خلال أموالهم الخاصة مقابل فائدة معينة، ولكن مع مرور الوقت تم التعامل بالإقراض من خلال الاقتراض من وحدات الفائض وتحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدتين. ومن جهة أخرى فقد تم استغلال مخزون الذهب الذي بحوزة الصاغة للقيام بممارسة بعض وظائف البنوك من تلقي الودائع والإقراض وخصم الكمبيالات مما أدى إلى تحولهم إلى صيارفة.

وأول شكل من أشكال البنوك قد ظهر في بلاد الرافدين حوالي عام 3500 ق.م، كما تعتبر المبادئ التي وضعها الملك حمورابي حوالي عام 1675 ق.م في شريعته المعروفة من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.¹

ويعود أصل البنوك التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا عندما بدأت تزدهر التجارة في فيينا وجنوة وفرنسا، حيث انشأت بعض البنوك (فيينا 1157، برشلونة 1401، جنوة 1407، امستردام 1609، هامبورغ 1619)، واقتصرت العمل الرئيسي لهذه البنوك خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول، ونقل رؤوس الأموال من مكان آخر، إضافة إلى تحصيل الإيرادات وفقاً لطلبات ومصلحة العملاء.

ولم يتم التعامل بالإقراض بالفائدة إلا في نطاق محدود جداً، حيث اقتصرت التعامل بالأسواق الخاصة، أو الأموال التي يعهد بها أصحابها اليهم بقصد الاستثمار.

وقد تطور نشاط البنوك إلى قبول الودائع، ومنح القروض والائتمان، إذ أصبحت هذه العملية مربحة نتيجة الفرق في الفائدة، لذا ازدادت الموارد المخصصة للائتمان نتيجة لزيادة الموارد المالية المخصصة للإقراض وقد تساهم في ذلك إنتشار الوعي المصرفي في المجتمعات.

وقد تطور عمل البنوك التجارية وامتد عبر الحدود لتتحول من محلية إلى دولية وازدياد المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في جميع أنحاء العالم.²

1- زهير الحدر، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2012، ص: 11 .

2 - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الاردن، ط 1، 2013، ص ص: 153 - 154.

3- أهداف البنوك التجارية

هناك ثلاث أهداف أساسية للبنوك التجارية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الربح؛
- ✓ تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة، كما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس راس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

ولهذا فمن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية، السيولة، الامان) على تشكيل السياسات التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي:

جذب الودائع، تقديم القروض، الإستثمار في الأوراق المالية.¹

4- أهمية البنوك التجارية

- تعد البنوك التجارية على درجة عالية من الأهمية لما تقدمه من خدمات وأعمال مصرفية متنوعة ومتعددة. ويمكن تلخيص أهمية البنوك التجارية في النقاط التالية:²
- ✓ تعد البنوك التجارية مصدر تمويلي مهم للقطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ مساهمة البنوك التجارية في زيادة الرفاهية الاجتماعية؛
 - ✓ تقدم البنوك التجارية خدمات مالية على درجة كبيرة من التخصص؛
 - ✓ تعتبر البنوك التجارية حلقة وصل بين عملائها وتسهيل التجارة الخارجية؛
 - ✓ تقدم البنوك التجارية الاستثمارات المالية والفنية لعملائها.
- إن أهمية البنوك التجارية تكمن بشكل أساسي في الدور المهم والمتمثل بنقل وتوظيف الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المساهمة في استمرارية حركة الأموال وعدم تعطيلها.

1- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص ص: 20-21.

2- غازي عبد المجيد الرقيبات، المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة ، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1 ، 2014، ص ص: 56-57.

المطلب الثاني: أنواع البنوك وسماتها

إن البنوك التجارية تطورت نتيجة تطور النظام المالي والمصرفي وتطور البيئة المالية لا سيما في البلدان المتقدمة مثل : الو.م.أ وإنجلترا، وألمانيا، ومع التطور زادت أهميتها بالنسبة لاقتصاديات الدول على المستوى المحلي والدولي، كونها تلعب بالدرجة الأولى مهمة الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ويمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع:

1- أنواع البنوك التجارية

كأخر دراسات وتصنيفات للبنوك التجارية، يمكن تصنيفها من ناحيتين أساسيتين هما:¹

1-1-1 على أساس حجم أصولها

تقسم البنوك على أساس هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع هي تباعا:

1-1-1-1 بنوك المجمع Community Banks

وهي البنوك التي تكون إجمالي أصولها أقل من ترليون دولار، والتي تختص بدورها بخدمة المجتمع وتضطلع بوظيفة تقديم الخدمات بالتجزئة وخدمات الصيرفة الاستهلاكية مثل القروض الاستهلاكية للأفراد.

1-1-1-2 البنوك الإقليمية Regional Banks

هي البنوك التي يكون إجمالي أصولها أكبر من ترليون دولار، والتي تمتاز بتقديمها لمجموعة من خدمات واسعة وغالبيتها خدمات بالجملة، مثل القروض الصناعية والتجارية للشركات الكبرى، والتي تحتاجها من أجل تمويل أنشطتها طويلة الاجل.

1-1-1-3 بنوك مراكز النقد Money Centre Banks

وهي بنوك ذات أصول، تمتاز عن سابقتها بكونها تدخل إلى السوق من أجل تمويل قروض واستثمارات بكميات كبيرة جدا، من رؤوس الاموال، وغالبا ما تنشأ هذه البنوك من عقد صفقات تحالف بين مجموعة من البنوك التجارية الصغيرة للعمل معا كمركز تمويل واحد.²

1- علاء فرحان طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 78

2- نفس المرجع السابق ، ص: 78.

1-2-1-2 على أساس التخصص According to Specialize

في هذا التصنيف يعتمد (Samashekar,2009) على إيديولوجية الربحية لدى البنوك التجارية، فالبنك التجاري لديه هو الذي يتعامل مع أي قطاع من أجل تحقيق الربحية في عمله ومن ثم اللجوء إلى تصنيف البنوك على أساس طبيعة قطاعها وهي كالاتي:

1-2-1-1 البنوك الوداعية Deposit Banks

تعد البنوك الوداعية من أهم أنواع البنوك التجارية في قبولها للودائع من الأفراد، وإعادة إقراضها للجهات التي بحاجة إلى تمويل فهي بذلك تميل للتعامل مع الطبقات التجارية من الأفراد ولما كانت قبولها للودائع قصيرة الأجل، فإن قروضها هي الأخرى تتسم بقصر آجالها، ومن ثم فهي تتراوح ما بين (3-4) أشهر إذ لا تتعامل بالقروض طويلة الأجل أو الاستثمار بالأوراق المالية ذات الاستحقاقات طويلة الأجل.

1-2-2-1 البنوك الصناعية Industrial Banks

تتطلب الصناعة رؤوس أموال كبيرة ولمدة طويلة، من أجل شراء المكينات والمعدات ومن أجل ذلك تساعد البنوك الصناعية في مشاريعهم، عبر تقديم القروض التجارية طويلة الأجل أو مساعدة تلك الشركات عبر طرح أسهمها للاكتتاب وترويج سنداتها، ومن أهم وظائف البنوك الصناعية :

✓ قبول الودائع ذات الآجال الطويلة؛

✓ مقابلة حاجات ومتطلبات الصناعيين عبر تقديم القروض طويلة الأجل؛

✓ تقديم المشورة والنصح للشركات الصناعية في بيع وشراء الأوراق المالية الخاصة بها، من أسهم

وسندات.

ومن ثم تلعب البنوك الصناعية دورا مهما في تطور الصناعة، وهذا يلقي بضلاله على الاقتصاد

الوطني.

1-2-3-1 بنوك الادخار Saving Banks

وهي البنوك التجارية التي تهدف إلى تشجيع صغار المدخرين على الإدخار، عبر قبول وتجميع ودائعهم التي تمثل مبالغ صغيرة، وإعادة استثمارها في الأجل القصيرة من أجل تشغيل مدخراتهم والحصول على عوائد مقابلها.¹

1- علاء فرحان طالب واخرون، مرجع سابق، ص: 78-79.

1-2-4- بنوك الزراعة Agricultural Banks

يمتاز القطاع الزراعي بخصوصية عن باقي القطاعات، مما يستوجب وجود بنوك تجارية تختص بخدمة هذا القطاع ويمتاز البنك الزراعي بكونه يلبي رغبات المزارعين، عبر تقديمه للقروض بأجال متنوعة منها القصيرة والمتوسطة والطويلة.

1-2-5 - بنوك تبادل العملات Exchange Banks

وتعمل هذه البنوك على تمويل التجارة الخارجية للبلد، ووظيفتها الأساسية خصم وقبول وتحصيل الحوالات الخارجية، كما تعمل على بيع وشراء العملات الأجنبية ومن ثم تساعد رجال الأعمال والتجار في معاملاتهم، فضلا عن قيامها بالأعمال المصرفية الإعتيادية وفي بعض الأحيان يضطلع بهذه المهام بعض البنوك التجارية التي لها فروع في دول أخرى.

1-2-6- بنوك متنوعة Miscellaneous Banks

وهي بنوك تجارية أنشأت من أجل مواجهة حاجات خاصة، ظهرت نتيجة تطور النظام المالي والمصرفي، وتطور البيئة المالية اليوم، ولا سيما في البلدان المتقدمة مثل الـ.م.أ إنجلترا، وألمانيا.

2- السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بأربعة سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الاعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة وكذا الأمان والتنوع¹.

2-1- الربحية

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي للبنوك التجارية، مقابل التزامه (أي البنك) بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباحا أم لم يحقق، لذلك يقوم البنك بتشغيل تلك الودائع وتمويل الاستثمارات لعملائه مقابل حافة صافي الفوائد، والتي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع، وبين الفوائد المدفوعة عليها وكنتيجة يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك.

ويطلق على حافة صافي العوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمار.

1- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرار)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014، ط3، ص ص:10-11.

2-2- السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت.

مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما يعرض البنك للإفلاس.¹

2-3 الامان

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبياً، إذ لا يزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، اللذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.²

2-4- التنوع

إن البنك يجب أن يستثمر أمواله بالطريقة التي يقي ويؤمن موقفه المالي بها، وكذلك يحقق عائد كافي ومستمر، وعند استثماره لأمواله يجب أن لا يضع جميع البيض في سلة واحدة وبعبارة أخرى التنوع في استثمارات البنك يعد أمر ضرورياً ومهماً من أجل التخلص من المخاطرة في مجال العمل المصرفي، وبالتالي فإن البنك لو استثمر أمواله في أوراق مالية متنوعة أو قروض متنوعة فإنه بكل الأحوال سيحصل على عائد مستمر وغير متذبذب. ومنه نستطيع القول أن البنوك التجارية تتسم أيضاً بالشمولية في تقديم خدماتها لعملائها. ونلاحظ توجه معظم البنوك التجارية إلى البنوك الشاملة.³

1- سامر جلدة، مرجع سابق، ص: 20.

2 - منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 13.

3 - علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص: 18.

المبحث الثاني: تمويل البنوك والوظائف الحديثة

إن النشاط الأساسي للبنوك التجارية يتمثل في قبول الوداع ومنح الائتمان، لذلك فهي بحاجة إلى أموال والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها وأشكالها، يطلق عليها المصادر نستخدمها لمنح القروض وتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة.

ولقد تطورت وظائف البنوك التجارية من تقليدية إلى وظائف حديثة كانت وليدة للتطورات العلمية، وللعولمة المالية والاقتصادية، ولعل أهم هذه التطورات استخدام أدوات الهندسة المالية، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما، مطلب أول يتطرق لمصادر واستخدامات البنوك التجارية، أما المطلب الثاني يعرض من خلال عنصرين هما الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة وأهم الاتجاهات للبنوك التجارية.

المطلب الأول: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية دون تمييز، من جهة أخرى تمنح للمدخرين فرص لاستثمار مدخراتهم وفرص استثمارية لأصحاب المشاريع من رجال الأعمال والمنشآت المالية، وكل هذه الأنشطة تتطلب أموال بحجم كافي إن لم نقل زائد ليوافق البنك جميع التزاماته، لذلك سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمصادر أموال البنوك التجارية وكذا كيفية استخدامها.

1- مصادر الاموال في البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا ان لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية هما:

1-1- مصادر التمويل الداخلية (الذاتية)

وهي تلك المصادر التي يكون مصدرها ذاتي، لكنها لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع مصادر البنك.

1-1-1- رأس المال المدفوع

يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، لتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج.

وغالبا تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، ويوجد لدى البنك التجاري ما يسمى بمجموعة الأصول الخطرة وهي تساوي¹

مجموع الأصول الخطرة = (اجمالي الاصول-النقدية وشبه النقدية والسندات الحكومية).

1-1-2- الأرباح المحتجزة

تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ أشكالا عديدة منها :

1-1-2-1- الإحتياطات

هي مبالغ مالية يتم اقتطاعها من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتقسم احتياطات البنك التجاري إلى²:

1-1-2-1-1- احتياطي قانوني (اجباري)

يكون البنك ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بحكم التقاليد البنكية السائدة، وهو نسبة مئوية يقطعها البنك كل عام من صافي أرباحه بشكل اجباري وفي الغالب تكون هذه النسبة (10%) وهو وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعملياته المختلفة.

1-1-2-1-2- احتياطي اختياري (خاص)

وهو احتياطي تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وذلك بان يقطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي.

1-1-2-1-3- الاحتياطي العام

يقطع البنك من صافي الأرباح نسبة معينة وذلك لمواجهة أية خسائر يتعرض لها البنك زيادة على الاحتياطي القانوني الاختياري.

1- انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط 1، 2010، ص: 115.

2- رشاد العطار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار النشر صفاء، عمان، ط 1، 2000، ص: 74.

1-1-2-2- المخصصات

تستخدم في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ اعداد الميزانية، طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها والمخصصات الاستهلاكية.¹

1-1-2-3- الأرباح غير الموزعة (المدورة)

وهي المبالغ التي يتقرر عدم توزيعها، ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين، مبالغ تعتبر أرصدها مؤقتة بطبيعتها، حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستخدام والتوظيف.²

1-2-1- مصادر التمويل الخارجية

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية، وتشمل مصادر التمويل الخارجية ما يلي :

1-2-1- الودائع المصرفية

الوديعة هي إتفاق بين المصرف والمودع، بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغ من النقود لدى المصرف، ويلتزم المصرف برد هذا المبلغ عند الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد على الوديعة، وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على المركز المالي للعميل.³ ويحق للمودعين السحب من هذه الودائع بموجب شيكات مسحوبة على البنك لصالح الساحب (العميل)، أو أي مستفيد آخر وذلك في حدود الرصيد، مع مراعاة متطلبات كل وديعة من حيث مدتها وطريقة السحب، ومن أهم ودائع العملاء نجد⁴:

✓ ودائع تحت الطلب؛

✓ ودائع لأجل وإخطار؛

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003، ص: 51.

2- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، سوريا، ط 1، 1993، ص : 260.

3- هيكل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط2، 2014، ص : 129.

4- مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية-المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية-، الناشر للمكتبة العصرية، 2008، ص : 35.

✓ شهادات ادخار واداع؛

✓ ودائع التوفير؛

✓ ودائع أخرى.

من الملاحظ أن كل نوع من الودائع السابقة يشرح ذاته، كما أن البنك لا ينظر بالدرجة الأولى إلى طبيعة عمل المودع بقدر ما ينظر إلى الوديعة ذاتها.

1-2-2- الإقتراض من البنك المركزي

حيث تستطيع البنوك وقت الحاجة الماسة للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديد، أو لأغراض خاصة أخرى الإقتراض من البنك المركزي.

1-2-3- الإقتراض من الغير

سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل.¹

2- استخدامات الأموال في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في إطار المواعمة ما بين متطلبات السيولة والامان، وتحقيق الربحية المطلوبة، ويمكن أن تأخذ الاستخدامات الشكل التالي :

1-2-1- الأرصدة النقدية الحاضرة

وتمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تأخذ أساساً شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

2-2- الحوالات المخصومة

وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان :

2-2-1- أدونات الخزينة

وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة. وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 3 اشهر.

1- حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي واداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 18.

2-2-2- الأوراق التجارية

وتشمل الكمبيالة والسند الأذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالبا تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض بها اصحاب القروض.

2-2-3- محفظة الأوراق المالية

وتتضمن استثمارات البنك التجاري (ممتلكات البنك من أوراق سواء كانت الأوراق المالية خاصة، وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة، والأوراق المالية العامة، وهي السندات التي تصدرها الدولة).¹

2-2-4- القروض والسلفيات

تستخدم البنوك التجارية جزءا لا يستهان به من الودائع في عمليات الاقراض والسلفيات قصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسط وطويل الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك. وفي الجدول التالي نبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري :

1- صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص: 139.

جدول رقم (1): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
<p>1- الأرصدة النقدية الحاضرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - نقود حاضرة في خزينة البنك. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي. - شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل. <p>2- حوالات مخصومة</p> <ul style="list-style-type: none"> - أدونات الخزينة - أوراق تجارية <p>3- محفظة الأوراق المالية (استثمارات البنك)</p> <ul style="list-style-type: none"> - أوراق مالية خاصة اسهم وسندات خاصة - أوراق مالية عامة (سندات حكومية) <p>4- قروض وسلفيات</p> <ul style="list-style-type: none"> - قصيرة الاجل. - متوسطة الاجل. - طويلة الاجل. 	<p>1- الموارد الداخلية</p> <p>1-1- راس المال المدفوع</p> <p>1-2- الأرباح المحتجزة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإحتياطيات - احتياطي قانوني (اجباري). - احتياطي اختياري (خاص). - احتياطي عام. • المخصصات • الأرباح غير الموزعة (المدورة) <p>2- الموارد الخارجية</p> <p>2-1- الودائع المصرفية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحت الطلب. • لأجل ولإخطار. • شهادات ادخار وايداع. • ودائع التوفير. • ودائع اخرى. <p>2-2- الاقتراض من البنك المركزي</p> <p>2-3- اللاقتراض من الغير</p>
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على، محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة والاتجاهات الجديد للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية بعدة وظائف، تزداد وتتنوع كلما تطورت وزاد حجمها، لذلك تم تصنيف تلك الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة أوجدتها العولمة، وفرضتها المنافسة لأجل البقاء واتساع النظام المصرفي وتشابك العمليات التي تتم يوميا وبآلاف الملايير، وحتى يتم التطرق إلى أهم هذه الوظائف قسم هذا المطلب إلى عنصرين، يتمثل الأول في الوظائف التقليدية والثاني في الوظائف الحديثة والاتجاهات المعاصرة.

1- الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية

1-1- الوظائف التقليدية

وجدت منذ نشأت البنوك وصولاً لفترة السبعينات تقريباً، أين كان قبول الودائع ومنح الائتمان أهم وظيفة للبنوك، وكانت وسيلة لتوجيه اقتصاديات بعض الدول خاصة الاشتراكية وذات التخطيط الاقتصادي المركزي، ومن أهم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية نجد:

1-1-1- وظيفة البنك التجاري لدى دول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي

وتتجلى في التالي¹:

1-1-1-1- وظيفة التوزيع

حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج المتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك، ويتم ذلك بالطرق الائتمانية، ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

1-1-1-2- وظيفة الإشراف والرقابة

تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم في ما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي استخدمتها.

1- زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك والاتجاهات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص: 14.

1-1-2- وظيفة البنوك التجارية لدى الدول الرأسمالية

لدى هذه الدول كانت للبنوك التجارية الحرية الكاملة والتسيير الحر لمواردها وبالتالي استطاعت التطور أكثر ومنح وقرات وخدمات لامتناهية لاقتصاديات بلدانهم، ويمكن تعدادها في النقاط التالية:¹

✓ فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع مع اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار، خاضعة لإشعار)؛

✓ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة Liquidity والربحية Profitability والضمان أو الأمن Security.

هذه الوظائف الأساسية زد على ذلك وظائف التشغيل والاستثمار:²

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعة وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعة وشراء والشيكات السياحية، الحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المحسوبة عليها؛
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛
- ✓ تأجير الخزائن الامنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2- الوظائف الحديثة والاتجاهات المعاصرة للبنوك التجارية

2-1- الوظائف الحديثة

لقد تغير اتجاه البنوك من مجرد تأدية خدمات تقليدية والمتمثلة في تلقي الودائع وتقديم القروض إلى تقديم خدمات حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة بتنوع مهامها، فضلا عن قيامها بتداول المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

1- خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة-، دار وائل للنشر، مصر، 2009، ط6، ص: 36.

2- نفس المرجع السابق، ص: 36.

- من أهم الوظائف الحديثة نجد:
- ✓ تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه؛
- ✓ المساهمة في تمويل مشروعات التنمية؛
- ✓ التحصيل والدفع نيابة عن الغير؛
- ✓ إصدار خطابات الضمان؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور؛
- ✓ تحويل العملة للخارج؛
- ✓ تحويل النفقات للسفر والسياحة من شيكات المسافرين والاعتمادات الشخصية؛
- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات معه؛
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي؛
- ✓ البطاقة الائتمانية؛
- ✓ خدمات الكمبيوتر؛
- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

2-2- الاتجاهات المعاصرة

للتوظيف الكامل والأمثل لمواردها، اتجهت البنوك التجارية إلى مجال رحب تمثل في وسائل ومنتجات مصرفية مستحدثة مثل المشتقات المالية وتوريق الديون وعقود تثبيت الأسعار وإدارة الفجوة السعرية، والتي تنطوي كلها في أدوات الهندسة المالية والابتكار المالي، ولذا يمكن حصر بعض الاتجاهات المعاصرة للبنوك التجارية في النقاط التالية:

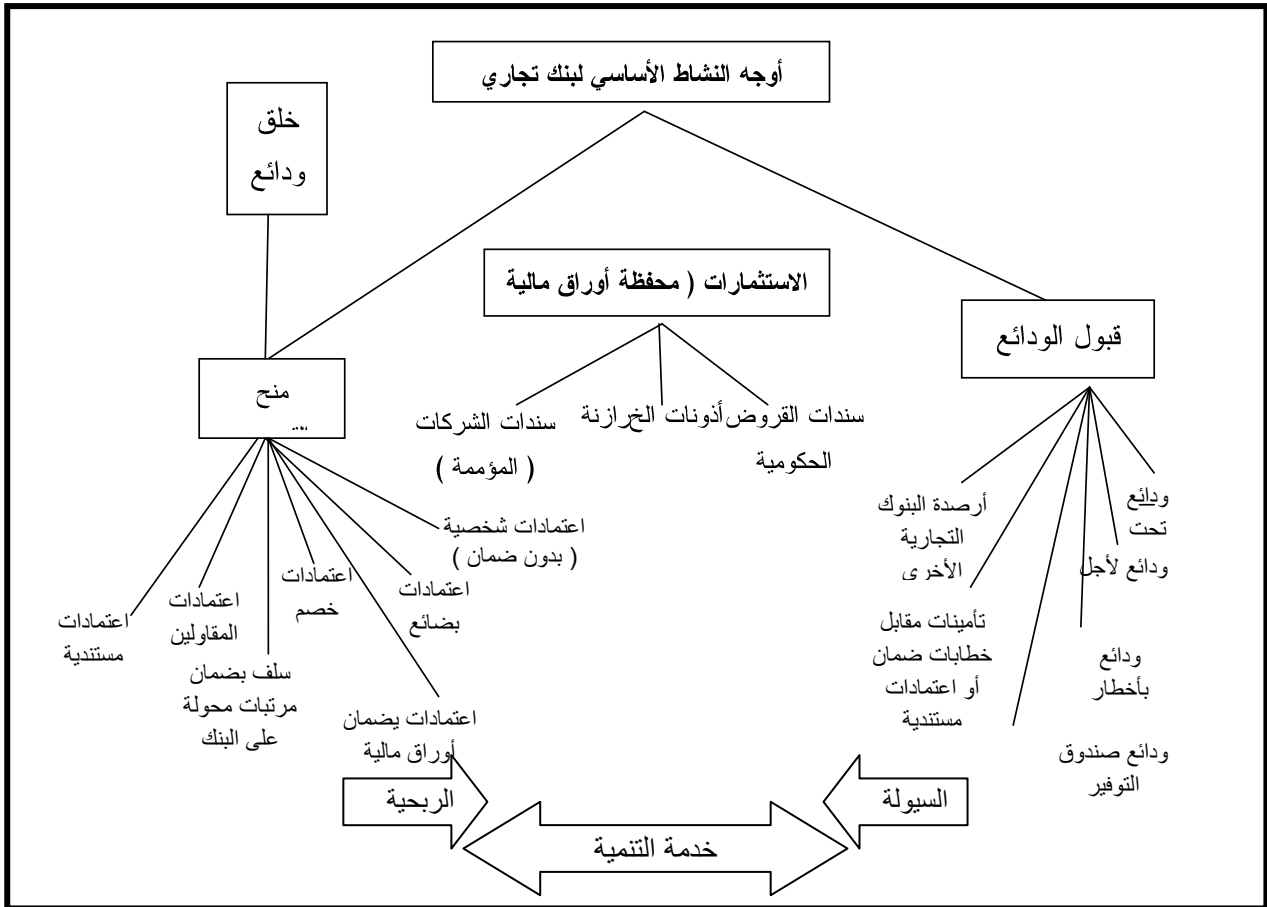
- ✓ اتجاه البنوك إلى العمل على توسيع المجالات التي تمتد إليها أنشطتها. فوجد ما يسمى بالبنك الشامل أو السوبر ماركت المالي والتجاري¹؛
- ✓ التوسع التدريجي في الأنشطة القائمة وذلك بالاستفادة من الوسائل المستحدثة، كالتوسع في أنشطة خدمات المعلومات، أو في أنشطة الأوراق المالية أو التأمين؛
- ✓ التوجه نحو الاندماج والخصخصة لمواجهة المنافسة؛

1- محمد ابراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة اثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص:

- ✓ فرضت العولمة المصرفية والمالية على البنوك التوسع والانتشار والهيمنة العالمية، معتمدة في ذلك على عدة اساليب من ضمنها انشاء فروع عبر مختلف الدول؛
- ✓ الرقابة المجمعمة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية، وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة، والتقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف، امثالاً لمعايير لجنة بازل؛
- ✓ تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية والتي أدت إلى تغيير مسار العمل البنكي، الأمر الذي دفع بالمنظومة البنكية إلى التجاوب مع الآثار والتحديات التي نتجت وستنتج عنها؛
- ✓ توجه البنوك للتعامل بالمشتقات المالية وغيرها من منتجات الهندسة المالية والذي يحقق لها العديد من المزايا أهمها:

- التحكم والسيطرة على مخاطر السوق المالية؛
- تحسين معدلات الاقتراض والإقراض؛
- استكشاف الأسعار في السوق؛
- زيادة خبرة البنك في تعاملاته في السوق المالي؛
- التسهيل للعمليات بالوصول إلى الأسواق المالية المختلفة؛
- تحسين السيولة.

الشكل رقم (01): وظائف البنوك التجارية



المصدر: عبد الغفار الحنافي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار

الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص: 27.

خاتمة الفصل الاول

مما سبق عرضه يمكن القول بأن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مسيرة بقواعد تجارية، هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع وقروض، فهي بذلك تشتري وتحول وتبيع، وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك، وكذا تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم وخدمة الاقتصاد الوطني. تتجلى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد، باعتبارها من أنشط المؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي، ومدى المخاطر التي تتعرض لها خلال قيامها بهذا الدور.

وخلال تغير نظرة البنوك إلى العمل المصرفي، قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها رأت فيها بقاءها ونموها، مراعية بذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبادئ الربحية والسيولة والأمان. وتتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها، حيث أن تطورها وتطور الاقتصاد بشكل عام، فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها وذلك بالانتقال من الوظائف الكلاسيكية المتمثلة في قبول الودائع ومنح القروض، إلى وظائف حديثة فرضتها العولمة كالتعامل بمختلف منتجات الهندسة المالية، والتي تحقق لنا العديد من المزايا أهمها التحكم والسيطرة على مخاطر السوق المالي، وكذا تحسين معدلات الإقراض والاقتراض.



الفصل الثاني

الهندسة المالية وأدواتها

مقدمة الفصل الثاني

نظرا لمختلف التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية لاسيما في وقتنا الراهن، أصبح من الضروري البحث المستمر على أدوات ومنتجات مالية تواكبها، فظهر مفهوم الهندسة المالية الذي يعني التصميم، التطوير والتزود بآليات وأدوات مالية معيارية، نمطية متجانسة ومبتكرة، لصياغة حلول عملية للمشاكل المالية.

فالهندسة المالية عملية تطويرية انطلاقا من الدور الذي تؤديه في تنشيط البورصات المالية العالمية وبالتالي تساهم أكثر في الاندماج المالي، و ربط العلاقات بين التجديد المالي الموصوف بالإبداع وتسارع التدفقات المالية في ظل العولمة المالية، وكذا بوصفها ابتكارات جديدة في المؤسسات الاستثمارية بصورة عامة، فضلاً عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز المالية العالمية.

وبفضل استراتيجيات وتقنيات تطبيق أدوات الهندسة المالية للتغطية ضد المخاطر، والالتزامات المالية المستقبلية وتقليل التكلفة، خلقت منتجات مالية واستثمارية جديدة أمام المؤسسات المالية بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة وبالتالي أدت إلى توسيع قاعدة الأسواق المالية، والتحكم في تذبذبات أسعار السلع والتضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار العملات.

ولغرض التعريف بها وبأدواتها ومدى أهميتها ودورها، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار العام للهندسة المالية أما المبحث الثاني يتناول أدوات الهندسة المالية وكل ما يتعلق بها.

المبحث الأول: الإطار العام للهندسة المالية

الهندسة المالية هي العملية التي تسعى لتكييف الأدوات المالية القائمة، وتطوير أدوات جديدة لتمكين المشاركين في الأسواق المالية بالتعامل بفاعلية أكثر مع العالم المتغير الذي نعيش فيه، فظهورها كأداة مناسبة لإيجاد وتطوير مجموعة من الأدوات المالية الجديدة والحلول المبتكرة التي تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على التكيف مع الظروف التي تمتاز بالتعقيد، وسرعة التغيير التي تتسم بها الأسواق في الوقت الحاضر، فضلاً عن زيادة حالة عدم التأكد التي تعني زيادة المخاطرة التي تواجهها هذه المنشآت، كما تركز فلسفة الهندسة المالية على التحليل والقرارات الدورية الخاصة بالأدوات المالية، والتباديل والتوافيق المختلفة التي تحقق أعلى الأرباح بأقل مخاطرة، ومحاولة التغيير في الأدوات المالية وتعديلها لاجتناب المخاطر وزيادة العائد.

وبغرض التعريف بها وبمبادئها تم تقسيم هذا المبحث إلى:

✓ ماهية الهندسة المالية؛

✓ استراتيجياتها ومجالات استخدامها.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية

يضم مفهوم الهندسة المالية العديد من التقنيات التي تعتمد على البحث والتطوير وابتكار أدوات مالية جديدة، وتوليد (خلق) أدوات أو أوراق ووسائل مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين، أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الوفاء بها.

1- تعريف الهندسة المالية ومبادئها

إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج و النظريات، و مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية.

1-1- مفهوم الهندسة المالية

لقد تعددت التعريفات للهندسة المالية، وكل من المختصين أعطى تعريفا لها وفقا لمنهجه ونظريته وطريقة استخدام والاستفادة من هذه الأخيرة، لذا يمكن إدراج بعض التعاريف التي أتى بها الاقتصاديون والمختصون في المالية والأسواق وكذا البورصة مكان تداول وتنشيط منتجات الهندسة المالية.

فقد عرفت الجمعية الدولية للمهندسين الماليين IAFE: بأنها " تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكرة للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية"¹، فالهندسة المالية إذن ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات. وعرفها الخبير الاستثماري " نشأت عبد العزيز" على أنها " تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية، ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب، بل تمتد كذلك إلى محاولات تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال."²

كما شبه روبنسون "Robinson" الهندسة المالية بالهندسة المعمارية، والمهندس المالي بالمهندس المعماري وأدوات الهندسة المالية بأدوات الهندسة المعمارية، والتي يمكن من خلال استعمالها إيجاد العديد من التشكيلات والمراكز المالية المختلفة، وكذلك الاعتماد على النماذج والأساليب الكمية المدروسة بعناية وإمكانية تصميم وبناء التشكيلات المختلفة باستعمال الأدوات المالية الجديدة.³

كما تعرف على أنها: ⁴ " تلك الفلسفة التي تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الميزانية، بالإضافة إلى بنود المركز المالي وحسابات الأرباح والخسائر والتي تشتمل على تجارة الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية لآجال قادمة".

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للهندسة المالية: " هي عملية تصميم وابتكار لتقنيات مالية وخدمات مفيدة، باستخدام فني يمكن ممارسته بتوافر المعرفة والإبداع لدى الإدارة المالية لتسيير إدارة المخاطر أو إصدار أوراق مالية مستحدثة".

كما تشمل الهندسة المالية حسب سامي إبراهيم السويلم ثلاثة أنواع من الأنشطة:⁵

- 1- أحمد عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية - بين التطبيق والنظرية-، مؤسسة الرسالة ، سوريا، 2008، ص: 29.
- 2- نشأت عبد العزيز، فن إدارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، جويلية 2002، عدد 269، ص: 32.
- 3- الماسنج رابح أمين، الهندسة المالية واثرها في الازمة المالية العالمية 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، دفعة 2010/2011، ص: 15-16.
- 4- هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص: 23.
- 5- سامي بن ابراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرة في المنهج الاسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مصر، 2000، ص: 5.

- ✓ ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقات الائتمان؛
- ✓ ابتكار آليات تمويلية من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية للإعمال، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية؛

✓ ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع والابتكار المقصود.

• تعريف الابتكار المالي

الابتكار لغة هو " المبادرة إلى الشيء والإسراع إليه، أي الإقدام على فعل يسبق به صاحبه بقية الناس، والتفكير الابتكاري يعني الوصول إلى نتائج إبداعية ".
 أما اصطلاحاً فيعني " عملية خلق أو إنتاج شيء جديد على أن يكون أصيلاً وملائماً للواقع، وذو مضمون ويحل مشكلة من المشكلات ويحظى بالقبول الاجتماعي ".

كما يرى الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" صاحب نظرية التنمية الاقتصادية أن الابتكار المالي يجب:
 ✓ أن يجلب إلى السوق منتجاً جديداً متميزاً عن غيره؛
 ✓ أن يقدم فناً إنتاجياً متقدماً وأن يفتح أسواقاً جديدة.

1-2- مبادئ الهندسة المالية

بالرجوع للتعريف السالفة الذكر، يمكن استنتاج المبادئ الأساسية التي تركز عليها الهندسة المالية والتي يمكن توضيحها كما يلي:¹

- ✓ إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة بناء مراكز التعرض للمخاطر وإدارة هذه المخاطر بأفضل صور ممكنة؛
- ✓ تقليل تكاليف المعاملات من خلال إمكانية الدخول بتعاملات معينة، وخلق مراكز كبيرة بتكلفة قليلة نسبياً، إذ أن كلف التعامل من خلال أدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من كلف التعامل من الطرق التقليدية؛

1- هشام فوزي العبادي وجليل كاظم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2012، ص:33.

✓ تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد الأدوات الجديدة التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط بصيغ مختلفة، لتحقيق الأرباح التي قد تصل إلى نسبة 100 % من المبلغ المستثمر؛

✓ تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة، والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة، وذلك من خلال إفساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة، التي تتميز بالسيولة العالية نسبياً سواء كانت في الأسواق المنظمة أو الأسواق الموازية.

2- أسباب ظهور ونشأة الهندسة المالية

بفضل التقدم الهائل في عالم المال والأعمال على مدى العقدين الأخيرين، نتج عنها طرق وأساليب لتسعيرات البورصة وكيفية تغطية تداول الأوراق المالية، لينجر عنه التوسع والتطور في الأنظمة المصرفية، وانتشار علم أكاديمي جديد هو الهندسة المالية وأدواتها، وعليه يتم التعريف بأسباب ظهور ونشأة الهندسة المالية.

2-1- أسباب ظهور الهندسة المالية

بسبب الحاجة لمصادر التمويل لجأت الوسائط المالية لتسهيل انتقال الأموال من وحدات الفوائض لوحدة العجز المالي، لذا لزم ابتكار آليات جديدة لمواجهة طلبات المستثمرين، ومواجهة المخاطر المتنوعة ومن أهم أسباب ظهور الهندسة المالية نجد:¹

✓ انهيار اتفاقية "بروتن وودز"، الأمر الذي ترتب عنه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، فكانت السبب في تطور عقود الصرف الاجل، والبحث عن آلية للتحوط ضد هذه المخاطر؛

✓ زيادة التضخم في بداية الثمانيات مع زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛

✓ الانهيارات المتتالية في الأسواق المالية العالمية، دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم

المالية من خلال أسواق المشتقات المالية؛

✓ تزايد المنافسة القوية بين المؤسسات المالية المصرفية، مما دفع بها إلى البحث عن أدوات مالية

جديدة لإدارة المخاطر، وتقديم الحلول لمشاكل التمويل وتجاوز قيود السياسات النقدية.

1- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2005، ص ص: 77-78.

2-2- نشأة وتطور الهندسة المالية:

إن ممارسة عملية الابتكار قديمة جداً، حيث وجدت أدلة على استخدام صكوك متطورة في الائتمان والدفع ترجع إلى حقبة الحملة الصليبية الأولى ما بين (1095 - 1099)، ولقد وثق ذلك في رسائل التجار اليهود في مصر، كما استوعب مفهوم تنويع المخاطر والقياس الكمي لمخاطر التأمين في القرن 14.¹

لكن ظهورها بالشكل المتطور كان في منتصف الثمانينات بهدف خدمة المصارف التقليدية² والإسلامية، في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي تفرضها السوق وبيئة المصارف، وفي عام 1992 انشئ الإتحاد الدولي للمهندسين الماليين للرعاية والارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح الإتحاد يضم نحو 200 عضو من شتى أنحاء العالم، ويمكن تلخيص تطور نشأت الهندسة المالية في الظواهر التالية:

✓ إيجاد أدوات إدارة المخاطر، التي تمكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية، طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر؛

✓ اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة المزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد، وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛
✓ تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع أدوات الاستثمار (خاصة المشتقات المالية)؛

✓ تطور أدوات المراجعة بين الأسواق، بما يحسن التكاليف ويزيد العائد على الأسواق العالمية.

3- أهداف الهندسة المالية وأهميتها

تعتبر الهندسة المالية المهنة التي تستعمل الأدوات المالية لغرض إدارة المخاطر التي تشكل هاجس يؤرق كل صاحب منشأة مالية واقتصادية، ومن هنا يمكن توضيح أهدافها وأهميتها في التالي:

1- محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص: 12.

2- محمد كريم قندوز، الهندسة المالية في ظل تطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 4.

3-1- أهداف الهندسة المالية

- للهندسة المالية عدة أهداف يسعى المهندسون الماليون لتحقيقها بفضلها، من أهم هذه الأهداف:¹
- ✓ خفض حجم المخاطر المالية من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة، والتي يمكن من خلال تنظيمها أو هندستها بتوليفات معينة، تحديد مراكز التعرض للمخاطر، وإدارتها بأفضل صورة ممكنة أو نقل المخاطر من وحدة اقتصادية إلى أخرى وذلك عن طريق عقود مناسبة بما يساهم في السيطرة بدقة على المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشآت؛
 - ✓ إعادة هيكلة التدفقات النقدية من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل كاستخدام عمليات مبادلات سعر الفائدة، وذلك من أجل تحويل معدلات الفائدة المتغيرة على القروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو من أجل تحقيق مقدرة أفضل على التنبؤ بالدفعات المالية؛
 - ✓ تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتخفيض تكاليف المعاملات من خلال إيجاد معاملات معينة والدخول بها، بحيث تكون هذه المعاملات كبيرة الحجم ومنخفضة التكلفة نسبياً، فتكاليف المعاملات من خلال أدوات الهندسة المالية عادة ما تكون أقل من تكاليف التعامل بالطرق التقليدية؛
 - ✓ تعزيز فرص تحقيق الربح من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار أو التحوط أو المضاربة وتكون مخاطرها أقل من سواها من الأدوات؛
 - ✓ تحسين سيولة الأسواق المالية بشكل عام، والمتعاملين فيها بشكل خاص وذلك من خلال إتاحة الفرصة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، التي تتميز بالسيولة المرتفعة نسبياً.

3-2- أهمية الهندسة المالية

- تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التمويل، وترتكز الهندسة المالية على تحقيق الأضلاع الثلاثة لمثلث الإبداع المالي، والتي تتمثل في خلق منتجات جديدة، وتطوير الإستراتيجيات القائمة، وبناء المحافظ الاستثمارية، ومن هنا تظهر لنا بوضوح الدور الهام الذي تلعبه الهندسة المالية، فالإبداع المالي والذي يمثل الركيزة الأساسية لها قد أحدث خلال العقدين الأخيرين تغيرات جذرية في الأدوات والعمليات المالية، وبناء على ما تقدم يمكن القول أن أهمية الهندسة المالية تكمل فيما يلي:

- ✓ تحفيز عمليات الإبداع المالي؛

1- محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 12.

- ✓ تصميم منتجات مالية جديدة، لتناسب احتياجات كافة المتعاملين في السوق؛
- ✓ تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل؛
- ✓ تقديم نماذج لإدارة المخاطر والوقاية منها، بالاستناد إلى تقنيات بحوث العمليات والنماذج الاحصائية المتنوعة القائمة على الانحدار الخطي وغير الخطي، والسلاسل الزمنية وسواها.

4- علاقة الهندسة المالية بالوظائف الأخرى

مع التقدم الهائل في عالم المال والأعمال على مدى عشرين عاماً، ظهرت منتجات مالية جديدة في تسعير وتغطية وتداول الأوراق المالية مما أدى إلى ظهور علم الهندسة المالية (أي بناء وإعادة بناء المنظومات المالية مع كل تغير طفيف في أسواق المال)¹.

ويعتمد علم الهندسة المالية على المعلومات الأساسية في كل من المحاسبة بمختلف أنواعها (الميزانيات التقديرية والنسب المالية...) كما تستخدم الإحصاء وبحوث العمليات وكذا استخدام برمجيات الكمبيوتر لمحاكاة المواقف المالية المختلفة وكوسيلة مساندة للهندسة المالية مثلاً: برمجيات نماذج تقييم وتسعير الأوراق المالية وعوائد الأسهم والعملات والمشتقات المالية وإدارة محفظة الاستثمار في الأوراق المالية.²

المطلب الثاني: إستراتيجيات الهندسة المالية ومهاراتها

حتى تطبق الهندسة المالية مبادئها، تعتمد في ذلك على استراتيجيات مختلفة وذلك لتحقيق أهدافها، كما أن المهندس المالي لا بد أن يتوفر على مجموعة من المميزات، وذلك ليقوم بدور فعال في التخفيف من المخاطر وزيادة العوائد.

1- استراتيجيات الهندسة المالية

يقصد باستراتيجية الهندسة المالية " التشغيل الفعال لمصادر واستخدامات الأموال، بالإضافة إلى التشغيل الديناميكي للمنتجات المالية الجديدة، عن طريق الصفقات التي تعقد لأوامر تنفيذ في المستقبل".³

- 1- هاشم فوزي العبادي وجليل كاظم العارضي، مرجع سابق، ص: 38.
- 2- هاشم فوزي العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 45.
- 3- فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 132.

وتعرف أيضا على أنها "خطة طويلة الاجل تأخذ بالحسبان كافة المقومات الداخلية من نقاط قوة وضعف في المراكز المالية التي تتعدد مداخل أنواعها وكذلك تأخذ البيئة الخارجية بكل متغيراتها و بالتركيز أساسا على الجوانب والمؤثرات المالية".¹

وترتكز استراتيجية الهندسة المالية على:

✓ عناصر القوة الداخلية للمنشأة، وتشمل الأصول المادية والمالية قصيرة وطويلة الأجل، وحقوق الملكية، والخصوم قصيرة وطويلة الأجل؛

✓ تحديد فرص الاستثمار والتمويل في أسواق المال وخارج أسواق المال التي تحقق جذب وربط إمكانيات المنشأة بتلك الفرص؛

✓ تجنب المخاطر والتهديدات المالية في الأدوات المالية، مثل تذبذب أسعار الفائدة على السندات والقروض وتغيرات أسعار الصرف والمخاطر المالية الأخرى؛

✓ يساهم التعديل في محفظة الاستثمار - لزيادة العائد وخفض المخاطر - في الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال؛

✓ إدارة المنظومة المالية في ضوء مختلف التغيرات الداخلية والخارجية سواء كانت المنظومة المالية اليومية مرتبطة بالنقدية، وأوراق القبض والدفع والأوراق المالية و فرق أسعار العملات، والتي تهدف من الاستفادة من القيمة الزمنية للنقود وتذبذبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتسويات والمقاصات بما يزيد من التدفقات المالية الداخلة عن الخارجة؛²

✓ إدارة المنظومة المالية قصيرة الأجل، وذلك بربط تمويل الأصول المتداولة من مصادر تمويل قصيرة الأجل، والإدارة المثالية لكل بنود الأصول والخصوم المتداولة، كما تعمل من أجل الاستفادة من اتجاهات التغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال السنة الواحدة، ومن عملياتها: الإدارة النقدية، إدارة الحسابات الجارية للبنوك، إدارة الأوراق المالية سريعة التسويق، إدارة المخزون التام الصنع ونصف التام والمواد الخام، إدارة أوراق القبض والمدينون والربحية؛

1- هاشم فوزي العبادي وجيليل كاظم العارضي، مرجع سابق، ص: 44.

2- محمود اليماني، الهندسة المالية وهدف تعظيم قيمة الشركات، مقال، منشور بتاريخ: 2016/01/30،

[.https://ae.linkedin.com/pulse](https://ae.linkedin.com/pulse)

✓ إدارة المنظومة المالية طويلة الأجل لضمان تمويل الأصول الثابتة¹ (الاستثمارات المادية) من مصادر التمويل طويلة الأجل كحقوق الملكية، الأسهم، السندات والقروض طويلة الأجل. فالاستثمار في الأصول الثابتة يحتاج إلى إدارة فعالة في:

- اختيار فرص الاستثمار وقياس العائد؛
- تحديد تكلفة التمويل؛
- تحديد مخصصات الإهلاك (الاندثار).

2- المهارات الخاصة بالهندسة المالية ومجالاتها

وتتجلى المهارات الخاصة بالهندسة المالية ومجالاتها فيما يلي:

2-1- المهارات الخاصة بالهندسة المالية

يتطلب من المهندس المالي أن يكون شخصا واسع الإطلاع والمعرفة وأن يتميز بالمهارات الاتية:²

✓ معرفة واسعة وواضحة بالأدوات وتطبيقاتها وفوائدها ومساوئها ودورها في التقليل من المخاطرة وزيادة العوائد؛

✓ فهم جيد للنظرية المالية: خلفية واسعة في علم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد والطريقة التي من خلالها اعتماد هذه العلوم في موضوعات مالية متقدمة مثل بناء المحفظة المثلى وتسعير الخيارات ومقاييس التحوط وغيرها؛

✓ معرفة واسعة بالقانون الدولي والمحلي فيما يرتبط بالآليات المالية والأسواق؛

✓ خلفية قوية في معرفة قانون الضريبة العالمي والمحلي؛

✓ معرفة واسعة ببرمجيات الحاسوب والبيانات المختصة بتطوير تقنيات جديدة في علم المالية؛

✓ عقل مدرك واهتمام بحل الإرباك الذي قد يحصل.

وتقع على عاتق الهندسة المالية مسؤوليات جسيمة من بينها:

✓ التحليل المالي والتخطيط المالي (تنظيم واعادة هيكله المنظومة المالية وفق التغيرات

البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية والزيادة في رأس المال)؛

1- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص:39.

2- هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، مرجع سابق، ص:45.

- ✓ إدارة هيكل الأصول النقدية (محفظة الأوراق المالية سريعة التسويق وأوراق القبض¹ والمخزون والآلات والأصول الثابتة الأخرى)؛
- ✓ إدارة هيكل التمويل (قرارات تمويل الأصول عن طريق القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل)؛
- ✓ إدارة المنتجات المالية الجديدة ومشتقاتها؛
- ✓ ومن أجل حل المسائل الرياضية المتعلقة بالهندسة المالية فلا بد من توظيف بعض المقاييس المالية والإحصائية التي تستعمل في خلق وإعادة التركيب للعائد الأعلى لذا فمن الضروري جداً أن نفهم كيفية التوصل إلى المقاييس ومحدداتها؛
- ✓ إن من أهم المحفزات والقوى التي تؤثر على المالية الحديثة هو إعادة تجميع خطورة الآلية المعتمدة مع العائد. وتؤكد نظرية المحفظة الحديثة على اختبار الترابط بين هذين المتغيرين وتحديد مجموعة الأدوات التي تدخل في عملية التركيب لتقليل خطورة المحفظة، وتوضح المعادلة² (1) الصيغة التي تحسب خطورة المحفظة (كمتغير) وتلعب دوراً رئيسياً في عالم المالية الحديث.

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^K x_i^2 \sigma_i^2 + 2 \sum_{i < j} x_i x_j \sigma_{ij} \quad \text{المعادلة (1) *}$$

حيث أن :

σ_p^2 = تمثل خطورة المحفظة لموجودات k المقاسة بالمتغير.

σ_i^2 = تمثل الخطورة المرتبطة بالموجودات النموذجية i المقاسة بالمتغير.

σ_{ij} = تمثل معامل المتغير لموجودات i و j في المحفظة.

X_i, X_j = الأوزان لموجودات i وموجودات j في المحفظة.

* أن جمع الأوزان ضرورية حيث أنه ناتج من تقليل تركيبة خطورة المحفظة.

ويفترض أن يتمتع المشاركون في الأسواق المالية بشيء من العقلانية وتجنب المخاطر. وفي مثل هذا النظام (المخاطرة والعائد)، هناك طريقة واحدة لتجنب المستثمر للمخاطرة وهي كلفة العائد القليلة حيث في المعلوم إذا كان العائد كبير كانت المخاطرة كبيرة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فلو كان العائد قليلاً فالمخاطرة منخفضة، فمثلاً لو أن شخصاً اشترى أسماً بسعر 500 واليوم يباع بسعر 510

1- هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص: 46.

2- نفس المرجع السابق، ص: 47.

فالفرق بين هذين السعرين هو 10 سنوات الذي يمثل الربح الحقيقي. إلا أنه لا ينظر إلى هذا الربح كاستثمار كبير. إلا أنه إذا تم احتساب العائد وفق النسبة المئوية ولنقل (2%) فإنها تعد إستراتيجية جيدة كما هي موضحة في المعادلة الآتية:

$$R_t = \frac{(P_t - P_{t-1})}{P_{t-1}} \quad \text{المعادلة (2).....}$$

حيث أن :

- R_t = تمثل معدل العائد.
- P_t = تمثل سعر السهم في الفترة الزمنية الحالية.
- P_{t-1} = تمثل سعر السهم في الفترة الزمنية السابقة.¹

2-2- المجالات الخاصة بالهندسة المالية:

تغطي الهندسة المالية المجالات التالية:²

- ✓ الخدمات المالية بالبنوك ومؤسسات الادخار والقروض؛
- ✓ تخطيط الخدمات المالية للأفراد؛
- ✓ أنشطة الاستثمار؛
- ✓ تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية، وأمناء الاستثمار والتأمين ومكاتب التثمين؛
- ✓ إدارة الأعمال المالية لمختلف المنشآت والمؤسسات المالية والتجارية الخاصة والعامة، المحلية والدولية.

3- مخاطر التطبيق السيء للهندسة المالية

يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي للهندسة المالية من خلال إيجاد وتطوير الابتكارات المالية، هو تحسين ما يسمى الاقتصاد الكلي الحقيقي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق أهداف الوحدات الجزئية لهذا الاقتصاد، أي أهداف منشآت الأعمال.

1- هاشم فوزي العبادي و جليل كاظم العارضي، مرجع سابق، ص: 48.

2- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص: 92.

كما أنه يفترض أن يؤدي الابتكار المالي إلى زيادة كفاءة النظام المالي من خلال تخفيض تكاليف المعاملات، وبالتالي تسهيل تجارة وتبادل السلع والخدمات، وكذا انتشار المنتجات المالية الجديدة مما سيساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملاً وكفاءةً وأكثر سيولةً وأكثر عمقاً¹.

إن المتتبع لاستخدامات الهندسة المالية يجد أن آثارها على الرغم من كونها إيجابية للمنشأة في بعض الأحيان إلا أن آثارها السلبية ومخاطرها يمكن أن تكون مدمرة، ليس للمنشأة فقط بل لعناصر واسعة من محيط هذه المنشأة ذاتها .

كما أشار إليه أحد أكبر منظري الابتكار والهندسة الماليين، وهو سيلبر، حيث يقدم لنا تحليلاً متميزاً عن سبب وجود الهندسة المالية، يتلخص في المثل القائل (الحاجة أم الاختراع).

فالهندسة المالية جاءت لتقديم العون لمنشآت الأعمال من أجل تخفيض أو التخلص من ضغوط القيود المفروضة عليها، فالمنشآت تعمل في ظل قيود تشريعية وأخرى يفرضها عليها السوق أو تفرضها ظروف المنشأة ذاتها. ولهذه القيود تكلفة قد تصل إلى مستوى يدفع المنشآت إلى ضرورة البحث عن سبل تخفيض أو التخلص من تلك التكاليف .

وكمثال فقد توصلت الهندسة المالية بالمصارف إلى استخدام عملية إعادة الشراء للتخلص من مشكلة الاحتياطي الإلزامي، حيث يقوم المصرف ببيع السندات الحكومية التي بحوزته بثمان محدد على أن يعيد شراءها من نفس البائع بثمان أعلى وبهذه الطريقة يتجنب المصرف حجز احتياطي نظامي مقابل السيولة التي سيحصل عليها.

فإذا كانت التشريعات التي تصدرها الحكومة (الخزينة مثلاً أو البنك المركزي) تهدف إلى ضمان الاستقرار بالدرجة الأولى، فكيف يمكن تسمية الهندسة المالية والتي تهدف إلى تجاوز تلك التشريعات؟ أليس ذلك من صميم زعزعة هذا الاستقرار؟.

يمكن ان يؤدي التطبيق الخاطئ لأدوات الهندسة المالية إلى مخاطر جسيمة وإفلاس للشركات وتدهور أسواق المال، فالمقامرة وعدم حساب المخاطر وغياب الرقابة على أسواق المال وعدم تدخل البنوك المركزية تؤدي جميعها إلى خسائر كبيرة ومثال ذلك المضاربة على أسعار الفائدة دون تطبيق معايير مخاطر الأسواق .

1- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Op Cit, PP: 70-71.

ومن أهم العمليات الخطرة في تطبيقات الهندسة المالية (عمليات الاستثمار في المشتقات المالية وعدم وضع حدود للمضاربات في أسواق العقود الآجلة للشراء والبيع) ما يلي:

✓ الاستثمار في السندات الوهمية مثال ما قامت به بعض البنوك في أوروبا وترتب عليه الإفلاس- بنك الاعتماد وبنك هيراشتر الألماني-؛

✓ المقامرة على حجم الرافعة في أسواق إعادة الشراء والمنتجات المالية المركبة (فقد يعتمد المنتج المالي المركب على بعض الأدوات المالية الخطرة المثقلة بالديون)؛

✓ عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستجدات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية. (أي التي تعتمد قيمتها على قيم أدوات مالية أخرى- وهي في حد ذاتها أساسا لتغطية بعض العملات أو المراكز المالية الأخرى، والتي خلقت لتحسين المحافظ والأصول الاستثمارية ضد التقلبات الكبيرة والمتكررة في أسواق الاستثمارات مثل تقلبات سعر الفائدة أو سعر الصرف)؛

✓ ترجع أيضا المخاطر في المشتقات المالية إلى أن قيمة الاستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدما، ولكن تدفع هوامش فقط، وعندما تتم المطالبة فهي تطلب بالكامل.

4- إعادة الهندسة المالية

ظهرت إعادة الهندسة في بداية التسعينات وبالتحديد 1992، عندما أطلق الكاتبان الأمريكيان (مايكل هامر وجيمس شامبي) إعادة هندسة كعنوان لكتابهما الشهير "إعادة هندسة المؤسسات" والتي تعني إعادة النظر بصورة أساسية وإعادة تصميم راديكالي للمؤسسات أو الإجراءات الأساسية في المؤسسة، تعود بالفائدة عليها من ناحية التكلفة، الجودة، ومستوى الخدمات بالإضافة إلى الوقت¹.

4-1- تعريف إعادة الهندسة المالية:

أحدثت الهندسة المالية ثورة حقيقية في علم الإدارة الحديثة، بما تحمله من أفكار غير تقليدية، ودعوة صريحة إلى إعادة النظر وبشكل جذري في كافة الأنشطة والإجراءات والإستراتيجيات التي قامت عليها الكثير من المؤسسات.

ويمكن تعريفها كما يلي :

هي "إعادة تفكير أساسية وإعادة تصميم جذرية للعمليات لتحقيق نتائج هائلة في مقاييس الأداء العصرية المتمثلة في التكلفة، الجودة، مستوى الخدمة والسرعة"¹.

4-2- أسباب إعادة الهندسة المالية

من أهم أسباب إعادة الهندسة المالية²:

✓ الاندماج بين الشركات؛

✓ تحويل الملكية والتخصيصية؛

✓ الإفلاس وإعادة التنظيم.

وتحتاج إعادة الهندسة المالية إلى إعداد سيناريوهات بديلة للمركز المالي وحساب الدخل باستخدام

التنبؤات المالية والموازنات التخطيطية ويستخدم أيضا النماذج التالية:

✓ نماذج بحوث العمليات المالية؛

✓ تستخدم الكمبيوتر في تسجيل واسترجاع ومراجعة المعلومات المالية عن البورصات المحلية

والعالمية؛

✓ مقارنة الأوراق المالية والمنتجات الاستثمارية الجديدة في ظل كل تغير طفيف في أسعار الفائدة

وأسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف والطلب والعرض من الأوراق المالية؛

✓ الاندماج؛

✓ مستقبل الهندسة المالية.

4-3- خصائص إعادة الهندسة

تقوم إعادة الهندسة على جملة من الخصائص التي تميزها نذكرها في ما يلي³:

✓ يتم جمع عدة وظائف في وظيفة واحدة؛

✓ يقوم الموظفون باتخاذ القرارات (تعزيز سلطة الموظفين)، حيث يصبح القرار جزءا من الوظيفة؛

✓ يتم تنفيذ الخطوات حسب ترتيبها الطبيعي، ويتم تنفيذ بعض المهام بصورة متزامنة؛

1-Hammer Michael et champy James, Le Reengineering: Réinventer l'entreprise pour une amélioration spectaculaire de ses performances, d'édition, Dunod, Paris, France, 1993.

2- فريد راغب النجار، المشتقات والهندسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2009، ص ص: 312-313.

3- Serge Raval, Le management par projets "Approche stratégique du changement, Editions d'Organisation, 3eme edition, Paris, France, 2003, p: 256.

- ✓ يتم تنفيذ العمل في الأماكن الأكثر منطقية، بما في ذلك أماكن تواجد الموردين، أو الزبائن وهكذا يمكن أن يتم نقل العمل عبر حدود المؤسسة، وحتى عبر الحدود الدولية؛
- ✓ يتم التقليل من عمليات الضبط والاختيار وغيرها من العوامل التي تتصف بكونها لا تقدم أية قيمة مضافة إلى المنتجات وذلك إلى الحد الأدنى؛
- ✓ يتم التقليل ما أمكن من عمليات إعادة التوظيف، وخلق تحالفات العمال؛
- ✓ استخدام طرق صحيحة في تطبيق المركزية واللامركزية.

4-4- مبادئ إعادة الهندسة

من أجل القيام بإعادة التفكير في السيرورات العملية اقترح كل من (هامر وتشامبي) مجموعة من المبادئ الأساسية لإعادة الهندسة:¹

- ✓ التنظيم على أساس النتائج وليس المهام؛
- ✓ التركيز على الزبون وإعادة التنظيم حوله؛
- ✓ تغيير وحدات العمل من وظيفية إلى عملية؛
- ✓ الاهتمام بالعمليات المنتجة للقيمة المضافة.

1- بوضعية قوي، إعادة هندسة الاداء الجامعي: مقارنة معاصرة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد الخامس، 2007، ص ص: 138-139.

المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية وأنواعه

سعت الهندسة المالية إلى رسم سياسات مالية قوية، وابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة استراتيجيات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال، والذي دفع هذا النمو هو المنافسة الموجودة في أسواق المال لمواجهة احتياجات المستثمرين والمقترضين، فظهر ما يعرف بالمشتقات المالية كأحد أدوات الهندسة المالية، و بالتالي فالهندسة المالية تمثل وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي في صورة نظام أو مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تستخدم من قبل المؤسسات المالية، لتلبية احتياجات المتعاملين معها.

المطلب الاول : ماهية أدوات الهندسة المالية

نقصد بأدوات الهندسة المالية كل ما يستخدمه المدير أو المهندس المالي، في تحقيق أهداف الهندسة المالية، وهذا يعني أن الأداة الأهم للهندسة المالية هو العقل البشري من خلال الابتكار والتطوير للأدوات والعمليات المالية بما يخدم أهداف المنشآت.

1- مفهوم أدوات الهندسة المالية

لوضع سياسة استثمار ناجحة في الأوراق المالية وغيرها لا بد من توجيه أهداف المستثمر، وقيمة ثروته إلى هذا الاستثمار وذلك بالربط بين العائد والخطر، أي تحقيق أكبر قدر من المال، مع الاعتراف بأن هناك احتمالاً بأن يحقق خسائر كبيرة.

وتتضم أدوات الهندسة المالية مجموعة واسعة ومتعددة من المنتجات المالية، وخاصة المشتقات منها، ذلك لأن أغلبية المفكرين والاقتصاديين اعتبروا أن أدوات الهندسة المالية هي مشتقات مالية بالدرجة الأولى.

ومن أهم تعاريف أدوات الهندسة المالية "عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات، أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها".

أو يمكن تعريفها بأنها "عقد تعتمد قيمته على قيمة أحد الموجودات الضمنية أو من سعر مرجعي أو مؤشر. إضافة إلى اعتبارها أدوات ووسائل تتيح لمستخدميها قدرا كبيرا من التحوط ضد المخاطر، وهي في غاية الأهمية لأي سوق مالية في مرحلة التطور والنضج".¹

مما سبق يمكننا استخلاص مفهوم شامل لأدوات الهندسة المالية على أنها " جميع الأدوات المالية الجديدة والتقليدية التي تسمح بشراء أو بيع مخاطر مستقبلية. كما تساعد على سيولة الأسواق وتتعلمها البنوك كضمانات ضد المخاطر المالية، كما أنها عبارة عن وسائل لتحقيق أرباح المستثمرين مقابل تحمل مخاطر محسوبة".²

2- التطور التاريخي لأدوات الهندسة المالية

شهدت صناعة المشتقات خلال السنوات الماضية نموا كبيرا ومتسارعا، سواء على صعيد حجم تجارة هذه الأدوات بحيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة أنواع الأوراق المالية والسلع وغيرها من الموجودات الأخرى، وكذلك على صعيد توسع قاعدة المشاركين في أسواق المالية وتشير الدراسات إلى أن ملاك الأراضي والاقطاعيين من منتجي الرز في اليابان هم أول من استخدم أدوات الهندسة المالية (العقود الآجلة) بشكل منظم، إذ طوروا أسلوبا يسمح بموجبه بتداول إيصالات بإنتاجهم من الرز على وفق مواعيد مستقبلية، وكان التعامل في العقود الآجلة يتم في الأسواق غير النظامية لمساعدة السماسرة الذين كانوا يلعبون دور الوسيط بين المتعاملين، ولكن القرن التاسع عشر شهد الولادة الحقيقية لاستخدام العقود الآجلة بشكل منظم ومؤطر في شكل قائمة وكان ذلك في الولايات المتحدة عام 1865 إذ أن فيه صياغة القواعد والتشريعات التي تضم التعامل الاجل لمزارعي الحبوب والمضاربيين والمستهلكين، وتشير الادبيات أيضا إلى أن التعامل بأدوات الهندسة المالية بصورة تجارية بدأ في الولايات المتحدة في عام 1973 عندما افتتح أول سوق للخيارات في شيكاغو، وعمل ذلك السوق منذ افتتاحه على إدخال تعديلات جوهرية على الأسس التي يقوم عليها التعامل في السوق. ومن أهم هذه التعديلات شروط التعاقد التي تتضمن تنميط الكميات وتواريخ التنفيذ وقيمة الهوامش المبدئية، وكذلك دار المقاصة التي تقوم بالتسوية اليومية لهذا الهامش.³

1- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 26.

2- نفس المرجع السابق، ص: 57.

3- نفس المرجع السابق، ص: 63.

3- أنواع ادوات الهندسة المالية

تضم الهندسة المالية مجموعة كبيرة ومتعددة من الأدوات المالية، وكما هو الحال في مفهوم الهندسة المالية فإن أدواتها أخذت حيزا كبيرا من تفكير الكتاب والباحثين ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى صنفين رئيسيين، المشتقات المالية والأدوات المالية الحديثة والمركبة.

3-1- المشتقات المالية

تجلت المهارة المالية، أو ما يطلق عليها الهندسة المالية، بخلق وتطوير منتجات جديدة للتمكن من إدارة المخاطر والتحوط منها حتى يتسنى للمستثمرين الحصول على عائد مرتفع يفوق عائد الأصول، هذه الأدوات تتمثل في المشتقات المالية التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية.

3-1-1- تعريف المشتقات المالية

التعريف الذي وقع عليه اختيار صندوق النقد الدولي (IMF) وهو تعريف بنك التسويات الدولية (BIS) و هو أحد المؤسسات التابعة لصندوق النقد الدولي " المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارا لأصل المال في هذه الأصول. وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروريا"¹.

كما تعرف أيضا أنها " مصطلح عام يستخدم لتصنيف مجموعة متنوعة واسعة من الأدوات المالية والتي "تعتمد" قيمتها أو "تشتق" من نسبة أو سعر ضمني مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع"².

تعرف أيضا على أنها "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية...، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد."³

1- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص: 59.

2- احمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والادوات المالية المشتقة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ط2، عمان، ص: 232.

3- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-ادارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 5.

وتعرف أنها " تعهد تسليم منتجات حقيقية أو أساسية أو إعطاء الحق في شرائها أو بيعها في المستقبل وبالتالي فهي أدوات تعتمد على القيمة المرجعية لشيء اخر، وتتضمن أنواع منها المستقبلات، الخيارات، العقود الآجلة والمبادلات، وسميت بالمشتقات لأن قيمتها تشتق من قيمة الموجودات الأساسية، أي أن قيمة الموجود أو سعره تعتمد على -أو تشتق من - موجود اخر.¹

3-1-2 - أنواع عقود المشتقات الرئيسية

من أهم عقود المشتقات الرئيسية نجد:

3-1-2-1 - عقود الخيارات

عرف عقد (حق) الخيار بأنه إتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية (وربما العملات أو السلع أو المؤشرات...) من طرف ثاني بسعر محدد متفق عليه مقدما، على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنتضي بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الانتهاء، أو أن التنفيذ يكون في التاريخ المحدد لانتهاء العقد.

ويكون للمشتري الحق فيه عند تنفيذ العقد، إذا ما رغب في ذلك، مقابل مكافأة يدفعها المحرر، وهذه المكافأة غير قابلة للرد، تدفع عند التعاقد، ولا تعد جزءا من قيمة الصفقة.²

ويوجد نوعان رئيسيان لعقود الخيارات من حيث طبيعة العقد هما خيار الشراء وخيار البيع:

3-1-2-1-1 - خيار الشراء

خيار الشراء يعطي مشتري (خيار الشراء) الحق وليس الالتزام بشراء الأصل محل العقد إذا ما رغب من محرر الخيار، خلال فترة تنتهي في تاريخ معين وبسعر محدد مسبقا عند التعاقد، وعلى محرر الخيار أن يلتزم بتنفيذ الاتفاق ببيع الأصل محل العقد عندما يطلب المشتري (خيار الشراء) ذلك في مقابل العلاوة (المكافأة) التي حصل عليها مقدما عند التعاقد.

3-1-2-1-2 - خيار البيع

خيار البيع تعطي المشتري (خيار البيع) الحق وليس الالتزام في بيع الأصل محل العقد إذا ما رغب، إلى بائع الخيار (محرر الخيار) في خلال فترة تنتهي في تاريخ معين وبسعر محدد عند التعاقد.

1- حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2011، ص: 15.

2 - حاكم الربيعي، ميثاق الفتلاوي، حيدر جوان، على احمد فارس، المشتقات المالية " عقود المستقبلات، الخيارات والمبادلات "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1، 2011، ص: 348 .

وعلى محرر الخيار أن يلتزم بتنفيذ الاتفاق بشراء الأصل محل التعاقد عندما يطلب مشتري (خيار البيع) وذلك مقابل العلاوة التي حصل عليها من مشتري (خيار البيع) مقدما عند التعاقد ويتم تداول الخيارات في الأسواق المنظمة وغير المنظمة.

3-1-2-2- العقود الآجلة

تعطي العقود الآجلة لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين، من أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقاً وبحيث يتم التسليم في تاريخ لاحق. وهي بذلك التعريف لا تختلف عن المستقبلات باستثناء معيار التداول حيث يتم تداول المستقبلات في الأسواق المالية بينما لا يتم تداول العقود الآجلة ولا يوجد لها سوق ثانوية. وتبعاً لذلك فإن العقود الآجلة لا توفر الحماية لطرفي العقد ضد مخاطر عدم قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزامات العقد حيث لا يمكن التخلص منها بيعة في الأسواق المالية كما هو الحال بالنسبة للمستقبلات.¹

3-1-2-3- عقود المستقبلات

عقود قانونية يجري إبرامها في أسواق منتظمة، تمثل تعهداً بالتسليم المستقبلي إلى المشتري أو بالاستلام من البائع، لكمية ونوعية (أصل) تم الاتفاق عليها في وقت معين، وتشمل السندات السيادية ومؤشرات الأسهم وأذونات الخزنة والذهب والمعادن الثمينة والنفط والعملات² ومن خصائص هذه العقود أن يتم الشراء بسعر محدد متفق عليه مسبقاً في تاريخ التعاقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق محدد لتجنب مخاطر تقلب الأسعار وتغيرها، إذ لا ينظر إلى السعر في السوق الحاضر عند التنفيذ والذي قد يكون مرتفعاً ويجري التعامل بها بأسلوب المزاد العلني المفتوح عن طريق وسطاء أو بيوت مقاصة تُوكل إليها عادة تنظيم التسويات التي تتم يومياً بين طرفي العقد ولضمان تنفيذ الالتزامات بين طرفي العقد (البائع والمشتري) يُلزم كل منهما بإيداع هامش تتراوح قيمته بين (5-15%) من القيمة الإجمالية للعقد ولا يتم استرداده إلا عند تسوية العقد أو تصفيته بقصد ضمان سوق منتظم للعقود المستقبلية، لجأت بورصات العقود إلى تسمية شروط التعاقد في خمسة أساسية³:

1- عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها "، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ط 1، 2008 ، ص: 83.

2- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 289.

3- عاطف فرحة، إدارة المشتقات المالية، كلية الاقتصاد. جامعة دمشق، 2010، ص: 10.

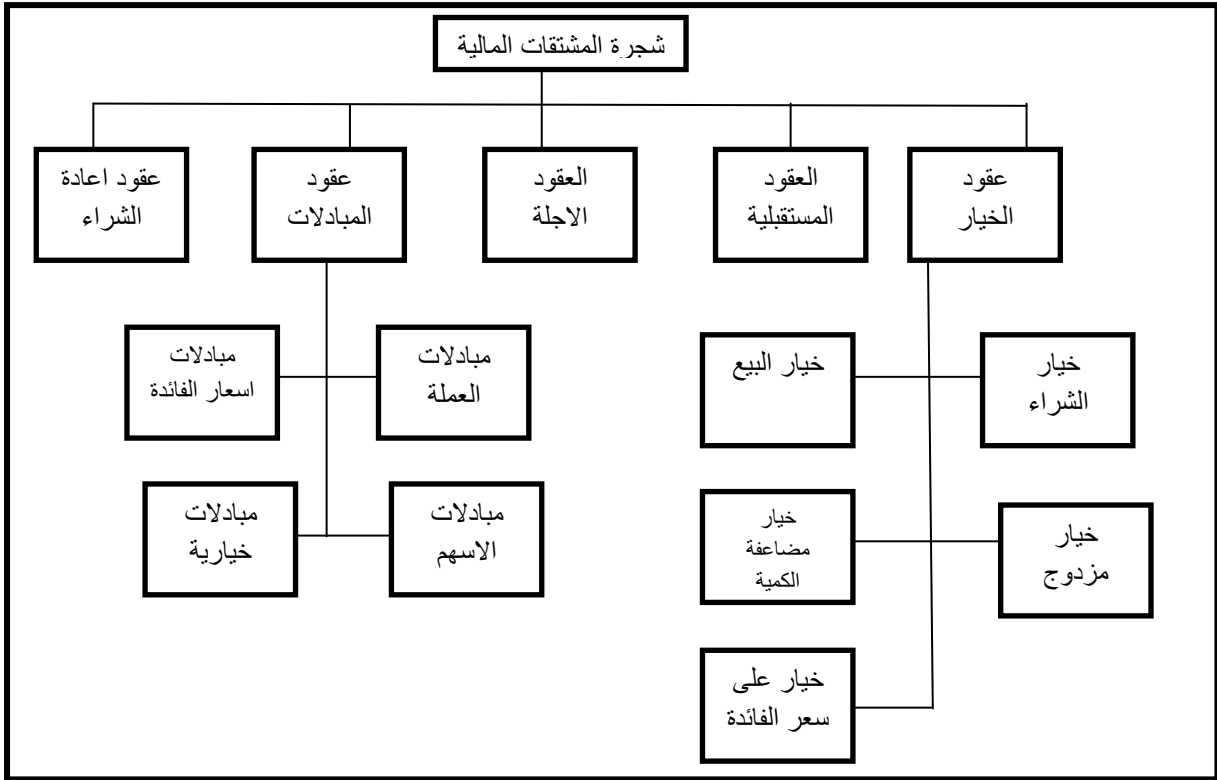
- ✓ وحدة التعامل: (الكمية والوحدة) التي تقاس بها مكونات العقد؛
- ✓ شروط التسليم: بواسطة إدارة البورصة؛
- ✓ حدود تقلب الاسعار: (تثبيت حد أدنى وحد أقصى)؛
- ✓ حدود المعاملات: (ويقصد بها الحد الأقصى لعدد عقود المضاربة التي يمكن أن تكون بيد مستثمر واحد؛
- ✓ الهامش المبدئي: (5-15%) من قيمة العقد.

3-1-2-4- المبادلات

عقد المبادلة هو اتفاق بين طرفين أو أكثر، لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية محددة، ويلتزم الطرفان بموجب العقد إما على مبادلة الدفعات التي تترتب على التزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر وذلك دون التزام أي منهما الأصلي تجاه الطرف الثالث غير المشمول في العقد. أو بمبادلة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يمتلكها وذلك دون إخلال بحق كل منهما لتلك الأصول. ويرتبط التدفقات النقدية التي دخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقيمة أصول مثل العملات الأجنبية والأسهم. ويتم تداول المبادلات في الأسواق غير النظامية فقط.¹

1- مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، اثناء للنشر والتوزيع ، مكتبة الجامعة، الاردن، الشارقة، ط 1، 2012، ص ص: 30-31.

الشكل (03): شجرة المشتقات المالية



المصدر: د.سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها"، مرجع سابق، ص 143.

3-2- أدوات المالية الحديثة والمركبة

ان لفظ الابتكار المالي يعني عدم التقيد بحدود معينة، لذلك فنساعة الهندسة ببساطة يعني كل ما هو جديد وغير مألوف وخارج عن الحدود المعروفة، وفي مجال الابتكارات المالية فهو يشمل الأساليب والأدوات والمنتجات المالية المركبة أو المشتقة والهجينة وكذا الحديثة، التي تضع بدائل جديدة ومرنة أمام متخذ القرار، ونظرا لصعوبة حصرها لكثرتها نكتفي بالتطرق لبعضها مع تعريف مختصر لكل أداة او منتج:

3-2-1 - الأدوات والمنتجات الهندسة المالية الحديثة

سيتم تناول هذه الأدوات تباعا بغرض التعريف بها كما تم الذكر سابقا.

3-2-1-1- التوريق

وهو اصطلاحا يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة الى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى

ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين.¹

3-2-1-2-3-2- شهادات الإيداع القابلة للتداول

هي شهادات شخصية يصدرها البنك، ولا تعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من البنك المصدر الا في تاريخ الاستحقاق، أما قبل ذلك التاريخ فإنه لا سبيل أمام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية، وبيوت السمسرة والتجارة التي تتعامل في مثل هذه الشهادات.

وطالما أن هذا النوع من الشهادات غير شخصية، فإن معدل الفائدة عليها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من العملاء بما يجعلها قابلة للتنميط.²

3-3-1-2-3-3- اتفاقيات إعادة الشراء

تعتبر اتفاقية إعادة الشراء أحد عقود المشتقات المالية في سوق النقد، تعتمد على وساطة بيوت السمسرة المتخصصة في مثل هذه الاتفاقيات وتكون بين التاجر والمستثمر، حيث يقوم الأول ببيع أوراق مالية تعادل قيمة المبلغ المحتاج إليه إلى الطرف الثاني، على أن يقوم بإبرام صفقة أخرى لشراء هذه الأوراق من المستثمر إما بالسعر نفسه إضافة إلى فائدة يتفق عليها الطرفان مسبقاً، أو مقابل سعر أعلى من سعر البيع على أن يكون الفرق ربحاً للمستثمر.³

3-4-1-2-3-3- اليورو دولار

يعتبر اليورو دولار مبالغ بالدولار الأمريكي، يتم إيداعها في بنوك أوروبية لفترة زمنية محددة ما تكون ستة أشهر فما أقل، تدفع عليها فائدة محددة، تستخدم البنوك هذه الودائع وبالعملة الأمريكية في منح قروض لمختلف المؤسسات.

1- مدحت صالح، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص: 237.

2- أشرف محمد دوابة، دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الاسلامية، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2002، ص: 144 .

3- السيد متولي عبد القادر، الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، ط 1، 2010، ص: 129-128.

تعتبر هذه الودائع ذات أهمية باعتبارها خالية من مخاطر عدم السداد، وكذا سهولة بيعها وشرائها، إضافة إلى عدم خضوعها للإجراءات والقوانين التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الودائع لدى بنوكها.¹

3-2-1-5- بطاقة الائتمان

عبارة عن بطاقة تمنح من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين معها، حيث تحمل كافة المعلومات الخاصة بحاملها، وتمكنه من استعمالها في سحب رصيده أو تسديد أثمان السلع والخدمات التي يتلقاها، وحتى في بعض الأحيان الحصول على قرض.²

3-2-1-6- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم

وهي تلك السندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية للمنشأة المصدرة للسند، ولقد قدم المهندسون الماليون تلك الورقة في محاولة لمد العون للمنشآت التي تحدوها الرغبة في إصدار أسهم عادية، غير أنها تجد صعوبة في ذلك، ربما لكونها تحولت حديثاً من شركة خاصة إلى شركة مساهمة وتوفر لها الحد الأدنى من حملة الاسهم غير أنها تجد صعوبة في طرح المزيد من الأسهم للجمهور، يحدث هذا عادة بسبب نقص المعلومات عنها، بشكل يجعل إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم هو البديل الأمثل.³

3-2-1-7- رأس المال المخاطر

يقدم هذا النوع من رأس مال شركات تسمى شركات رأس المال المخاطر والتي ظهرت أول مرة في الثمانينات، وهي شركات متخصصة في تمويل عمليات درجة عالية من المخاطر، أملاً في الحصول على عائد مرتفع يتناسب مع تلك المخاطر، يتكون رأس مال المخاطر عادة من أسهم ممتازة مصحوبة بصكوك تعطي الحق في شراء أسهم عادي.⁴

1- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الاردن، ط1، 2010، ص: 118.

2- علاء الدين زعتر، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة منها، دار الكلام الطيب، دمشق، ط2، ص ص: 559-560.

3- عبد الكريم أحمد قندوز، صناعة الهندسة المالية في المؤسسات الإسلامية، مؤسسة الرسالة، 2008، ص: 84.

4 - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر — الهندسة المالية باستخدام المشتقات المالية والتوريق —، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 195.

3-2-1-8- السندات ذات الكوبون الصفري

وهي نوع من سندات الخصم، لا يحصل حاملها على فوائد دورية، بل يحصل عليها ممثلة في الفرق بين السعر الذي يشتري به السند وقيمتها الاصلية.¹

3-2-2- الأداة المالية المركبة

لجأ المستثمرون في السنوات الأخيرة الى تنويع استثماراتهم، بإيجاد حلول استثمارية متطورة التي تحمي استثماراتهم من انخفاض الأسواق، وفي نفس الوقت الاستفادة من أي ارتفاع قد تسجله هذه الأسواق.

وهي عبارة عن استثمار مركب يضم أو يجمع منتجين أو أداتين ماليتين مختلفتين، يكون الهدف من احدهما المحافظة على رأس المال المستثمر، في حين يهدف المنتج الاخر لتنمية رأس المال، تتحدد قيمة المنتج المركب بناء على العائد المرتبط بأحد المنتجين أو كليهما.²

حيث أنهما يجمعان بين العائد والمخاطرة وقابلية التسييل وعلى سبيل الذكر نجد:³

3-2-2-1- الخيار المستقبلي

وهو عقد يتضمن الحق في شراء عقد مستقبلي معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد، مقابل دفع علاوة لمحرره، ويكون لمشتري العقد الحق في تنفيذه من عدمه، وبالتالي يمكن تجنب الخسارة التي تقع لو تم الاستثمار في عقد مستقبلي مباشرة.

3-2-2-2- خيار العقد الآجل

وهو الحق في شراء أو بيع عقد آجل بسعر معين في تاريخ مستقبلي محدد، حيث يمكن شراء خيار شراء عقد آجل، أو شراء خيار بيع عقد آجل، أو بيع خيار شراء عقد آجل، أو بيع خيار بيع عقد آجل، ويختلف عن الخيار المستقبلي فقط في أنه لا يتداول في الأسواق المنتظمة.

3-2-2-3- المباداة الاختيارية

وهي خيار المشتري الدخول في مباداة معينة في تاريخ محدد مستقبلا، كأن يعقد خيار مباداة سند بفائدة بسيطة بسند آخر بفائدة متغيرة، حيث يستفيد من تحقق الأرباح أو انخفاض التكاليف الناتجة عن التغيير في أسعار الفائدة السائدة، ويخسر العلاوة المحددة بالعقد في حال عدم تنفيذ العقد.

1- منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 386.

2- عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص: 86 .

3- هاشم فوزي، دباس العبادي، نفس المرجع السابق، ص: 101-100 .

4- فوائد أدوات الهندسة المالية

أصبحت أدوات الهندسة المالية نشاطاً مالياً أساسياً في الأسواق المالية و بدأت تكتسب أهمية بالغة، لكونها تخلق طرقاً جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر. كما أن لها العديد من المزايا والفوائد التي تشجع المضاربين على التعامل بها. ومن أبرز هذه الفوائد نذكر ما يلي:¹

4-1- إدارة المخاطر

يمكن من خلال عقود أدوات الهندسة المالية ابتداع طرق جديدة لإدارة المخاطر، إذ يمكن من خلالها تجزئة المخاطر المتجمعة في الأدوات المالية التقليدية مثل مخاطر تقلب الأسعار، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وإدارة كل نوع من هذه المخاطر على حدى من خلال عملية التحوط، إذ يمكن أن تستعمل المستقبلات والعقود الآجلة والخيارات للتحوط من مخاطر تقلب الأسعار والفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية، كما يمكن استعمال المبادلات وغيرها في إدارة مخاطر تقلب أسعار الفائدة وتحديد مستويات تكاليف الفائدة على وفق استراتيجيات خاصة.

4-2- الاستثمار

إذ يمكن تعزيز فرص تحقيق الإيرادات الإضافية وزيادة الأرباح من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتنويع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية ودخول المتعاملين في عمليات صناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية، فضلاً عن تنويع الخدمات المالية التي تُقدم للمتعاملين بما يخدم أغراضهم في بناء المحافظ المرغوبة.

4-3- الكلفة

يسمح التعامل بأدوات الهندسة المالية بتقليل تكاليف المعاملات التقليدية، إذ يتم دفع هامش بسيط فقط لأغراض التعاقد، كما يمكن من خلالها تحديد الحدود العليا لتكاليف الاقتراض أو تحديد الحدود الدنيا (القواعد) للعوائد المتحققة من الاستثمارات في الودائع أو القروض، كما يمكن استعمالها في عمليات المراجعة (التحكيم) للحصول على هيكل تكاليف مناسب بالنسبة للمتعاملين.

1- رابح امين، مذكرة الهندسة المالية واثرها في الازمة المالية العالمية لسنة 2007، مرجع سابق، ص: 51-52.

4-4 - السيولة

تتمتع أغلب أدوات الهندسة المالية بسيولة عالية، تمكن المتعاملين بها من تحسين سيولتهم بصورة عامة. وبذلك يتمتع المتعامل بهذه الأدوات بوجود فرص متعددة لتكوين المراكز وإلغائها تبعاً لحاجته ورغباته.

4-4-1- الاقتصاد العام

لقد أدى تعدد أدوات الهندسة المالية إلى إيجاد الأسواق المنظمة والموازية المتخصصة في التعامل بهذه الأدوات مما أدى إلى التوسع الكبير في التعامل بها، إذ وصل إلى ما يمثل ثلثي تجارة العالم بالسلع والأوراق المالية التي تشكل مبالغ ضخمة جداً وما يتحقق نتيجة ذلك من إيجاد فرص العمل الواسعة وزيادة فرص تحقيق الإيرادات المتمثلة في الرسوم والعمولات وغيرها.

4-4-2- الإيرادات والأرباح

تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة، من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات خدمات وغيرها، وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.¹

المطلب الثاني: خصائص أدوات الهندسة المالية واستخداماتها في المؤسسات المالية

تتميز أدوات الهندسة المالية بخصائص عامة وخصائص خاصة، كما أن لها استخدامات في المؤسسات المالية وكذا المنشآت الاقتصادية، يمكن حصرها فيما يلي:

1- الخصائص العامة لأدوات الهندسة المالية

على الرغم من تعدد واختلاف أدوات الهندسة المالية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص، والتي يمكن استنباطها من الأدبيات التي تناولت هذه الأدوات ومن أبرز هذه الخصائص²:

✓ أن أدوات الهندسة المالية هي عبارة عن عقود مالية تصبح شروطها ملزمة للمتعاقدين حال الاتفاق عليها؛

1- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، 2008، ص: 108.

2 - نفس المرجع السابق، ص: 92.

✓ أنها تشتق قيمتها من قيمة مرجعية (موجود ضمني) Underlying Asset كأن يكون ورقة مالية أو مؤشر ماليا أو أي موجود آخر يكون محلا للتعاقد ، ولذلك سميت بالمشتقات المالية يعني أن هذه الأدوات لا تمتلك قيمة فعلية بحد ذاتها، وإنما تستمد هذه القيمة أساسا من قيمة الموجود الذي يتم التعاقد عليه ثم تبدأ العوامل الأخرى في التأثير على قيمة هذه الأدوات مثل العرض والطلب وتاريخ الاستحقاق وغيرها من العوامل؛

✓ أن قيمتها تكون أكثر من قيمة الموجود الضمني، وذلك بسبب أن قيمتها هي انعكاس لقيمة الموجود الضمني في مدة مستقبلية قادمة، فضلا عن العوامل الأخرى المؤثرة في قيمة الموجود الضمني محل التعاقد ، وذلك لتعلقها بمدة زمنية قادمة فضلا عن أن العوامل الأخرى المؤثرة على قيمتها تكون أكثر من العوامل المؤثرة في قيمة ذلك الموجود.

✓ يمكن استعمالها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة؛

✓ أنها أدوات مرنة، إذ تكون أغلب هذه الأدوات قابلة على التصميم وفق متطلبات الزبائن من ناحية الحجم وتواريخ الاستحقاق، ويمكن الدخول بمراكز متعددة وبناء تشكيلات فائقة التعقيد من خلال الجمع بين أداة واحدة متعددة الأشكال أو الأدوات المتعددة منها؛

✓ إن هذه الأدوات تتميز بإمكانية تحقيق أرباح عالية تصل الى (100%) من حجم الأموال المستثمرة، وكذلك قد تحقق خسائر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس، وذلك يعني تميزها بالمخاطرة المرتفعة؛

✓ تتعلق أدوات الهندسة المالية بفقرات خارج الميزانية وهي جزء من الالتزامات الطارئة للجهة المتعاملة بها، حيث أنها لا تظهر ضمن فقرات الميزانية العمومية للجهات المتعاملة بها على الرغم من أنها تشكل جزءا مهما من التزامات الغير أو حقوقها، بل أن حجم هذه الالتزامات والحقوق قد يفوق فعلا حجم الميزانية العمومية لبعض المصارف الكبرى المتعاملة بها.¹

2- استخدامات أدوات الهندسة المالية

تستخدم أدوات الهندسة المالية للأغراض التالية:

1- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 92.

2-1- التحوط

التحوط هو الإجراء الذي يتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعقد، وهو ما يعرف بالخطر المالي، والتحوط عموماً هو تجنب المخاطر قدر الامكان.

كما عرفه قاموس (Webster) " هو محاولة تجنب أو تقليل الخسارة في المراهنة أو المخاطرة من خلال عمل موازنة معاكسة للمراهنة أو الاستثمار".¹

وعليه تستخدم أدوات الهندسة المالية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الاوراق المالية أو غيرها، دون أن يكون لهذه الاستراتيجية أثر كبير على الفوائد.²

2-2- المضاربة

لا يقتصر استخدام أدوات الهندسة المالية بغرض التحوط فحسب، بل تمتد إلى المضاربة من أجل تحقيق الأرباح والاستفادة من فروق الأسعار.

وتعرف المضاربة بأنها " تحمل درجة عالية من المخاطرة ولكنها مدروسة بشكل أو بآخر أملاً في تحقيق أرباح رأسمالية غالباً ".³

2-3- المراجعة

يتم من خلال تقييد أو تثبيت ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر، وتكون المجازفة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق بين سعر عمليات التسليم الأجل لأصل ما والسعر النقدي.⁴

2-4- إدارة الأصول والخصوم

من الملاحظ في مجال صناعة البنوك وجود علاقة وثيقة بين مصادر الأموال (الخصوم) واستخداماتها (الأصول)، حيث يمكن تعريف إدارة الخصوم على أنها: " إستراتيجية تهدف إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية، تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقراض، ولما كانت قدرة البنوك الى

1- حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات ، الخيارات، المبادلات)، اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 434.

2- أمينة بوديبة، دور الهندسة المالية الاسلامية في تفعيل الاسواق المالية الاسلامية، دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي، مذكرة تخرج ماستر نظام LMD، تخصص مالية ونقود، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2014/ 2015، ص: 40.

3- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 229.

4- امينة بوديبة، مرجع سابق، ص: 40.

زيادة الودائع – بمفهومها التقليدي، فإن النجاح في إدارة الخصوم الآن يصبح رهينة بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال، مما يلفت النظر هو كون البنوك قد تسابقت في الاعتماد على تلك المصادر غير التقليدية لتدعيم مواردها المالية.¹

3- تقنيات الهندسة المالية

بفعل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى زيادة كبيرة في حجم البيانات والمعلومات المالية، أضحى المدير المالي يواجه تحديات صعبة مما زاد حاجة منظومة الهندسة المالية الآنية (قصيرة وطويلة الأجل) ، إلى ضرورة استخدام أدوات جديدة أمام التغيرات الفورية والمستمرة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمؤشرات المالية فضلا عن تقلبات الأسعار في الأسواق السلعية، وشروط الائتمان وكلها تتطلب معالجة مستمرة ومساندة لصناع السوق المالي والقرارات المالية، أما التقنيات المستخدمة فتتمثل في:

- ✓ إنشاء قاعدة بيانات مالية وإدخالها بالكمبيوتر؛
- ✓ إعداد مؤشرات مالية للشركة ومقارنتها بالمؤشرات المالية في أسواق المال؛
- ✓ إعداد تنبؤات مالية للمستقبل؛
- ✓ مراجعة النشرات المالية للبورصات باستمرار، ومعرفة اتجاهات أسعار الاسهم والسندات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف؛
- ✓ إنشاء نظام للمعلومات المالية يضم تقنيات استخدام أدوات الهندسة المالية.

4- المتعاملون بأدوات الهندسة المالية

هناك ثلاثة أنواع من المتعاملون بالأدوات الهندسة المالية وكذا المشتقات المالية بالخصوص وهم المتحوطون، المضاربون والمراجحون.

4-1- المتحوطون Hedgers

ويستعملون التحوط من خلال الدخول في صفقات لغرض حماية أعمالهم أو موجوداتهم ضد التغير في بعض الموجودات الأساسية، إذ تشتري الأدوات المالية المشتقة كتحوط ولضمان امتلاك قيمة موجبة في التحركات التي تحصل على الموجودات الأساسية.²

1- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلتا للطباعة، ط 3، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 112.

2- حاكم الربيعي وآخرون، مرجع سابق، ص: 340.

2-4- المضاربون Speculators

وهم من يتخذ موقع في الأدوات المالية والموجودات الأخرى مع اعتبارات الحصول على أرباح من التغيرات الحاصلة على قيمة الموجود، فهم يقبلون بمخاطرة عالية مع توقع لمكافأة عالية.

3-4- المراجحون Arbitrangers

إن عمل المراجعة هو استثمار الاختلافات في السعر لأدوات أو موجودات متشابهة، فالمراجح يشتري بالسعر المنخفض ثم يبيع مباشرة بالسعر المرتفع لنفس السلعة في سوقين مختلفين، والمراجحون يساعدون على التأكد من الكفاءة السعرية لأن نشاطهم بالشراء والبيع السريع تزيل تناقضات التسعير.¹

1- حاكم الربيعي وآخرون، مرجع سابق، ص: 341.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما عرض نستخلص أن صناعة الهندسة المالية منحت ابتكارات تساعد المنشآت والمؤسسات المالية في الحد من المخاطر عبر إصدار أوراق مالية جديدة، واقتراح اليات لرفع كفاءة الأسواق المالية وتصور حلول مبتكرة لخدمة المنشأة، لذلك فإن لها أهمية كبيرة في العمل المصرفي كونها توفر تشكيلة من المنتجات المالية التي يمكن من خلالها التحوط من المخاطر المرتبطة بالتغير في أسعار الفائدة السائدة، أو التغير في أسعار الصرف، وكذا المضاربة على أسعار الاصول المالية لتحقيق عوائد من فروقات الأسعار، إضافة إلى إمكانية استغلال فرص مراجعة تعيد الأسعار إلى حالة التوازن وتمكن من تحقيق عوائد استثنائية.

من أبرز هذه الابتكارات المشتقات المالية، التي تتمثل أساسا في العقود الآجلة و العقود المستقبلية، عقود المبادلات والمقايضات، وكذا المنتجات المالية المستحدثة والمركبة، هذه الأدوات المالية المبتكرة لم تكن مجرد طفرة صغيرة في أداء الاسواق المالية، وإنما هي تلك الإجابة لما يتواءم مع متغيرات العصر والتطور المذهل والسريع في الساحة العالمية، لاسيما في تقنية المعلومات وثورة الاتصالات.



الفصل الثالث:

دراسة حالة لبنك أبوظبي التجاري دولة

الإمارات العربية المتحدة

مقدمة الفصل الثالث

بعد التطرق إلى موضوع البنوك التجارية وتطورها بتطور النظام المصرفي، وتنوع خدماتها لغرض استقطاب عدد أكبر من العملاء، وحركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة، مع ما تعرفه من استخدام متزايد بشكل كبير لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، نجد مساهمة كبيرة للعديد من المستحدثات والمستجدات في مجال التعامل المالي، والتي تدعى "الابتكارات المالية" وخصوصا ما يتعلق بمنتجات الهندسة المالية والتي اصبحت الصفة المميزة للتجديد المالي.

ولغرض الربط بين نشاط البنوك التجارية واستخدامات أدوات الهندسة المالية وقع الاختيار على بنك من بنوك دولة الامارات العربية التي تتوفر على أكبر عدد من البنوك العربية والاجنبية، بالمقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل حرية الاستثمار لرأس المال الوطني والاجنبي، وتحظى بأعلى معدلات كثافة مصرفية عبر العالم العربي التي تبلغ 2,41 لكل الف نسمة من السكان، هذا البنك يتمثل في بنك أبو ظبي التجاري.

لقد حقق البنك بفضل تبني إستراتيجية أعمال ناجحة، مع العمل على تطبيقها بأعلى درجات الانضباط والكفاءة، لتكون لها نتائج إيجابية على مدار العديد من السنوات، حيث حقق فيها أرقاما قياسية متتالية، وحافظ على ميزانية عمومية حقيقية، ومازال بنك أبو ظبي التجاري يحقق النمو المنشود بالرغم من التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي، وأظهر في الأوقات الصعبة التي تمر بها الأسواق القدرة على مواجهة التحديات وتحقيق النجاح من خلال اجتذاب وتطوير واستيفاء افضل الكوادر الوظيفية، ومن جهة أخرى تقديم حزمة من الخدمات المصرفية الحديثة.

ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول الأول تقديم لمحل الدراسة أي بنك أبو ظبي التجاري، أما المبحث الثاني فيتناول تطور استخدام العمليات العادية والمشتقات المالية على مستوى البنك.

المبحث الاول: تقديم محل الدراسة بنك أبو ظبي التجاري

من بين بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة، تم اختيار بنك أبو ظبي التجاري لغرض دراسة حالة لهذه المذكرة حيث يحظى هذا البنك باهتمام كبير من قبل العملاء والمجتمع ككل، بفضل التجربة المصرفية المتميزة التي يقدمها لعملائه وكذلك الريادة في القطاع المصرفي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالبين التاليين:¹

✓ التعريف بالبنك ونشأته؛

✓ الهيكل التنظيمي للبنك واستراتيجيته.

المطلب الاول: التعريف بالبنك ونشأته

يعتبر بنك أبوظبي التجاري أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات وذلك من خلال تقديمه لمجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المتطورة والأنشطة المتميزة في مجالات عديدة منها، الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وإدارة النقد والاستثمارات المصرفية والخدمات الاستشارية للشركات وصرف العملات الأجنبية ومشتقات الأوراق المالية وخدمات الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع وإدارة العقارات والاستثمارات الإستراتيجية.

1- التعريف بالبنك

بنك أبوظبي التجاري هو شركة مساهمة عامة محدودة المسؤولية مسجلة في إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. يقدم البنك الخدمات البنكية والتجارية والاستثمارية والإسلامية وإدارة المحافظ من خلال شبكة فروعها البالغ عددها 47 فرعاً و4 مكاتب دفع في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى فرعين في الهند بالإضافة إلى الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

1- www.adcb.com, 23-04-2017, 15:12

الفصل الثالث: دراسة حالة لبنك أبو ظبي التجاري دولة الإمارات العربية

المنحة

تمتلك حكومة أبوظبي 60.2% من رأسمال البنك (مجلس أبوظبي للاستثمار 58.08% وجهة حكومية أخرى 2.07%) وأسهم بنك أبوظبي التجاري مدرجة ويتم تداولها في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وبتاريخ 30 يونيو 2014 كانت الرسملة السوقية للبنك تبلغ 37 مليار درهم .

❖ الحصة السوقية والتواجد في السوق

✓ يستحوذ بنك أبوظبي التجاري حصة سوقية تبلغ 10.8% من القروض (إجمالي) و9.8% من الودائع
✓ يخدم بنك أبوظبي التجاري ما يزيد على 690.000 عميل من الأفراد وحوالي 52.000 عميل من الشركات.

❖ شبكة بنك أبوظبي التجاري

- ✓ الهند فرعان
- ✓ جبرسي فرع واحد
- ✓ لندن وسنغافورة مكاتب تمثيلية
- ✓ الإمارات العربية المتحدة 49 فرع، 3 مكاتب دفع، 304 جهاز صراف آلي

❖ القوة المالية

✓ 22 مليار صافي القروض (كما في 31 ديسمبر)

الجدول رقم (02): القوة المالية

2015	2014	2013	2012	
19.76%	21.03%	21.21%	23.05%	نسبة كفاية رأس المال
16.29%	17.01%	16.62%	17.47%	نسبة الشق الأول

❖ التصنيفات الائتمانية

الجدول رقم (03): التصنيفات الائتمانية

	ستاندآندبورز	فيتش	رام
طويلة الأجل	A	A+	AAA
قصيرة الأجل	A-1	F1	P1
نظرة مستقبلية	مستقر	مستقر	مستقر

2- نشأة البنك

تأسس بنك أبوظبي التجاري بتاريخ 1 جويلية سنة 1985 كشركة مساهمة عامة لمدة زمنية غير محددة، وذلك بناء على قرار المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي بدمج ثلاثة بنوك وطنية هي بنك الخليج التجاري وبنك الإمارات التجاري والبنك الاتحادي التجاري، وهو مسجل طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 بشأن الشركات التجارية تحت رقم (4) ويمارس أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب تصريح بممارسة الأعمال المصرفية الصادرة عن مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبعد إجراء مراجعة استراتيجية خلال عام 2003 ، بدأ بنك أبوظبي التجاري في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة شامل تم تصميمه بهدف إيجاد بنك تنافسي معاصر يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والمنتجات المالية إلى عملائه قادر على تحقيق نمو مستدام في ربحيته. وتم تنفيذ إستراتيجية إعادة الهيكلة هذه خلال العامين 2003 و 2004 حيث تم تعيين فريق إدارة جديد خلال تلك الفترة .

وفي عام 2006 ، قام بنك أبوظبي التجاري بتكليف الاستشاري ماكنزي آند كومباني بمساعدته في إجراء مراجعة عامة لمنتجات وخدمات البنك، وتوجت هذه المراجعة ببرنامج " Fast forward " وهو برنامج لإعادة هيكلة جميع منتجات البنك .وقد تم إنجاز هذا البرنامج في عام 2009 .

خلال عام 2010 كان لدى بنك أبوظبي التجاري تحالف استراتيجي وشركة ائتلاف مع بنك ماكوايري الأسترالي .ويركز هذا التحالف الإستراتيجي على تقديم الخدمات الاستشارية في مجال البنية التحتية و إدارة صناديق الاستثمار، أما شركة الإئتلاف فتقدم منتجات التحوط لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، بالإضافة إلى منتجات مشتقات السلع إلى عملاء في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث يستفيد التحالف الإستراتيجي وشركة الإئتلاف من الإمكانيات والخبرات الواسعة لبنك ماكوايري المتخصصة في مجال استشارات البنية التحتية وإدارة صناديق الاستثمار والتمويل ومنتجات المشتقات .ونظراً لتحقيق شركة الائتلاف لأهدافها، أنفق بنك أبوظبي التجاري وبنك ماكوايري خلال عام 2010، على إنهاء شركة الائتلاف في مجال التحوط لتقلبات أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات ومنتجات مشتقات السلع اعتباراً من 31 مارس 2010 .¹

1 - www.adcb.com, 25-04-2017, 09:45

وفي عام 2008 استحوذ بنك أبوظبي التجاري على % 25 من رأسمال مجموعة آر أت ش بي كابيتال بيرهاد، التي تمتلك أحد البنوك الماليزية الرائدة وعدداً من مؤسسات الخدمات المالية في ماليزيا. وفي عام 2009 قام بنك أبوظبي التجاري بتأسيس والحصول على ترخيص لإجراء معاملات صيرفة إسلامية من خلال شركة أبوظبي التجاري للتمويل الإسلامي ش.م.ع. وهي شركة فرعية تابعة ومملوكة بالكامل لبنك أبوظبي التجاري.

وخلال عا 2010 ، استحوذ بنك أبوظبي التجاري على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لدى رويال بنك اوف سكوتلاند في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الأعمال التي تتكون من ثلاثة فروع وأكثر من 250.000 عميل.

وبتاريخ 30 يونيو 2014 كان عدد موظفي البنك يزيد على 4300 موظف يمثلون 61 جنسية وقاعدة عملاء تحتوي على أكثر من 561 ألف عميل من الأفراد وما يتخطى 43 ألف عميل من الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكة فروع محلية تضم 50 فرعاً و3 مكاتب دفع وفرعين في الهند وفرع في جيرسي ومكتب تمثيلي في لندن. وقد بلغ إجمالي أصول البنك 198 مليار درهم.

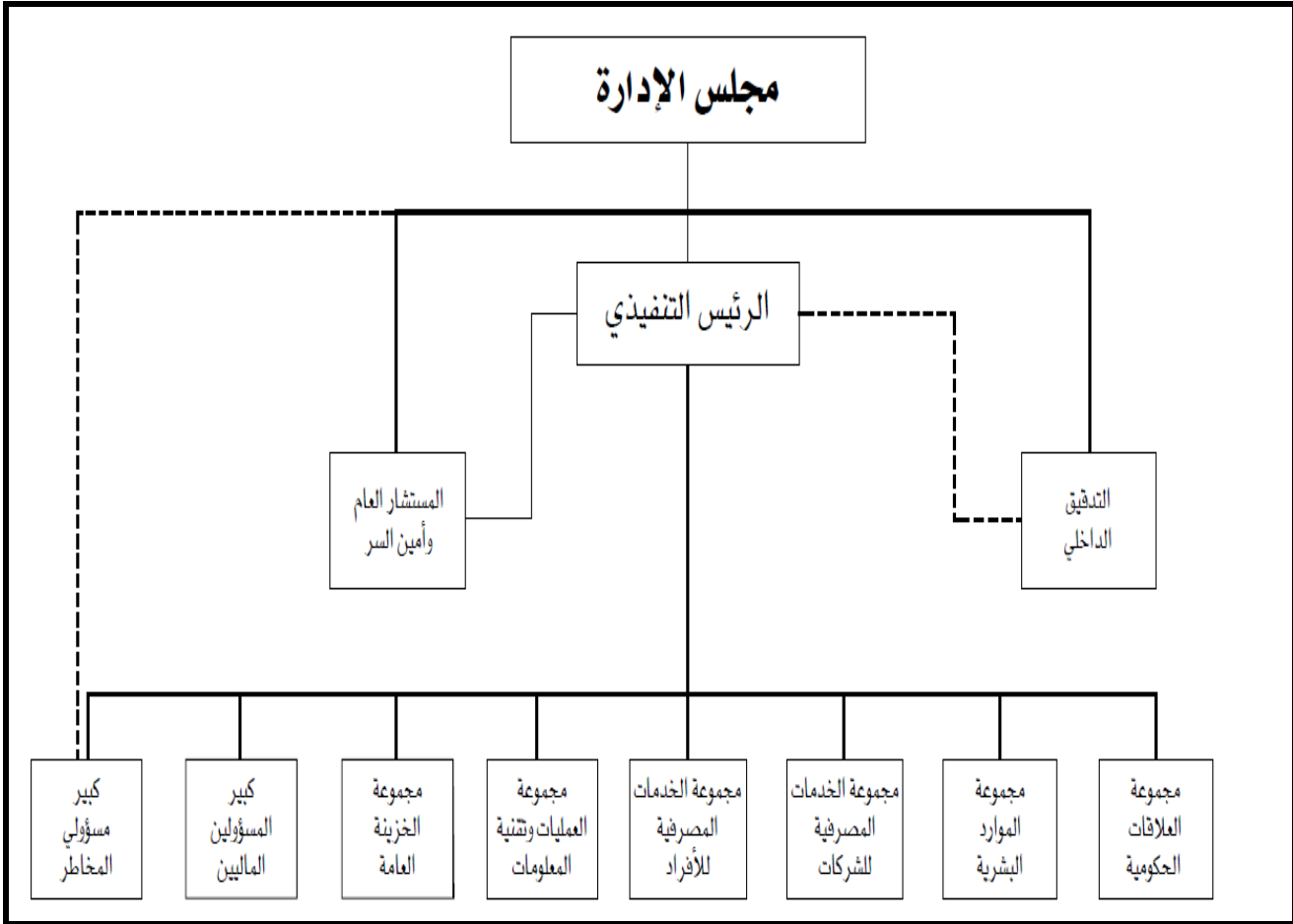
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك واستراتيجيته

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، لذا سيتوضح في الشكل الموالي هيكل بنك أبو ظبي التجاري.

1- الهيكل التنظيمي للبنك واستراتيجياته

يعكس الشكل أدناه الهيكل التنظيمي لبنك أبو ظبي التجاري.

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لبنك أبو ظبي التجاري



المصدر: www.adcb.com, 25-04-2017, 10:12

يتم تنظيم عمل البنك كما هو موضح في الهيكل المذكور أعلاه، وذلك من خلال مجلس إدارة يترأسه رئيس مجلس تنفيذي، بمعونة هيئة للتدقيق الداخلي ومستشار عام وأمين سر تقوم بالتنسيق بين مختلف أجهزة هذا التنظيم.

كما يتم تنفيذ مختلف عمليات البنك من طرف مجموعة من المصالح تتمثل في:

- ✓ جهاز العلاقات الحكومية؛
- ✓ جهاز الموارد البشرية؛
- ✓ جهاز الخدمات المصرفية للشركات؛
- ✓ جهاز العمليات وتقنية المعلومات؛
- ✓ جهاز الخزينة العامة؛

✓ جهاز المسؤولين الماليين؛

✓ وجهاز تسيير المخاطر.

كل جهاز من هذه الأجهزة يتولاه مسؤول، ويقوم بالمهام المخولة إليه وذلك مع التنسيق فيما بينها.

2- إستراتيجية بنك ابو ظبي

وضع بنك أبو ظبي التجاري استراتيجية تتفاعل مع النظام العالمي الجديد السائد في الأسواق

المالية. وترتكز هذه الإستراتيجية على المحاور الخمسة الرئيسية التالية:

✓ تحقيق النمو من خلال التركيز على الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المحلية لدولة

الإمارات العربية المتحدة وترشيد التعاملات الدولية؛

✓ الاستدامة وتعزيز استقرار الميزانية العمومية من خلال تنمية قاعدة الودائع؛

✓ تحقيق أعلى درجات الجودة والكفاءة في كل ما تقدمه من منتجات مالية وخدمات مصرفية؛

✓ التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً لإستراتيجية واضحة المعالم لإدارة تلك

المخاطر؛

✓ جذب وتطوير والاحتفاظ بأفضل المواهب المتاحة من الموظفين وتحفيزهم لتحقيق أعلى مستويات

الأداء بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للبنك.

المبحث الثاني: تطور استخدام العمليات العادية وعمليات الهندسة المالية لدى البنك

يقوم البنك خلال سياق العمل الاعتيادي له بتداول الأسهم والسندات في السوق المالي، حيث ان قيمة مجموعة الأسهم تبنى عليها رأس مال البنك كما يمثل حصة في ملكية البنك لحامله، بينما السندات تصدرها المنشآت أو البنوك عادة لتوسيع نشاطها أو الدخول في مجالات جديدة، كما يقوم باستخدام أنواع متعددة من المشتقات المالية.

ولغرض الإلمام بموضوع العمليات العادية المتمثل في الأسهم والسندات وكذا المشتقات المالية على مستوى البنك، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :

✓ التعريف بالعمليات العادية وتطور استخدامها لدى البنك؛

✓ التعريف بالمشتقات المالية وتطور استخدامها لدى البنك.

المطلب الاول: تطور العمليات العادية (الأسهم والسندات)

يتشكل رأسمال الشركة من الأسهم الحرة للأفراد والشركات، وأفراد العائلة المالكة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك المستثمرين الأجانب وأسهم الخزينة، كما للبنك حصص مالية لدى الشركات ومؤسسات مالية وحكومية.

1- التعريف بالعمليات العادية للبنك

وتتضمن العمليات العادية كل من الأسهم (حقوق الملكية) والسندات، وسيتم عرضها فيما يلي:

1-1- الأسهم (حقوق الملكية)

يتم تصنيف الأسهم اما كمطلوبات مالية او حقوق ملكية وفقا لمضمون الترتيبات التعاقدية، وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

إن أداة حقوق الملكية هي اي عقد يبرهن على حصة متبقية في الاصول لمنشأة بعد اقتطاع كافة التزاماتها، يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة بالعوائد المقبوضة بعد تنزيل صافي تكاليف الإصدار المباشر.

تجدر الإشارة ان للبنك أسهم كحصص في رأسمال شركات زميلة لغرض ممارسة نفوذ كبيرة.

1-2- السندات

تمثل السندات إما استثمارات في القطاع العام، أو المؤسسات المصرفية أو الصادرة عن الحكومة بالاكتتاب في سندات رأسمالية تنظيمية من الشق الأول، تستند القيمة العادلة لها على الأسعار المدرجة في السوق المالي، وتوزع داخل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول العالم.¹

2- تطور التعامل الأسهم والسندات

يمكن سرد تطور العمليات العادية داخل نشاط بنك أبو ظبي التجاري وفق الجدول الاتي:

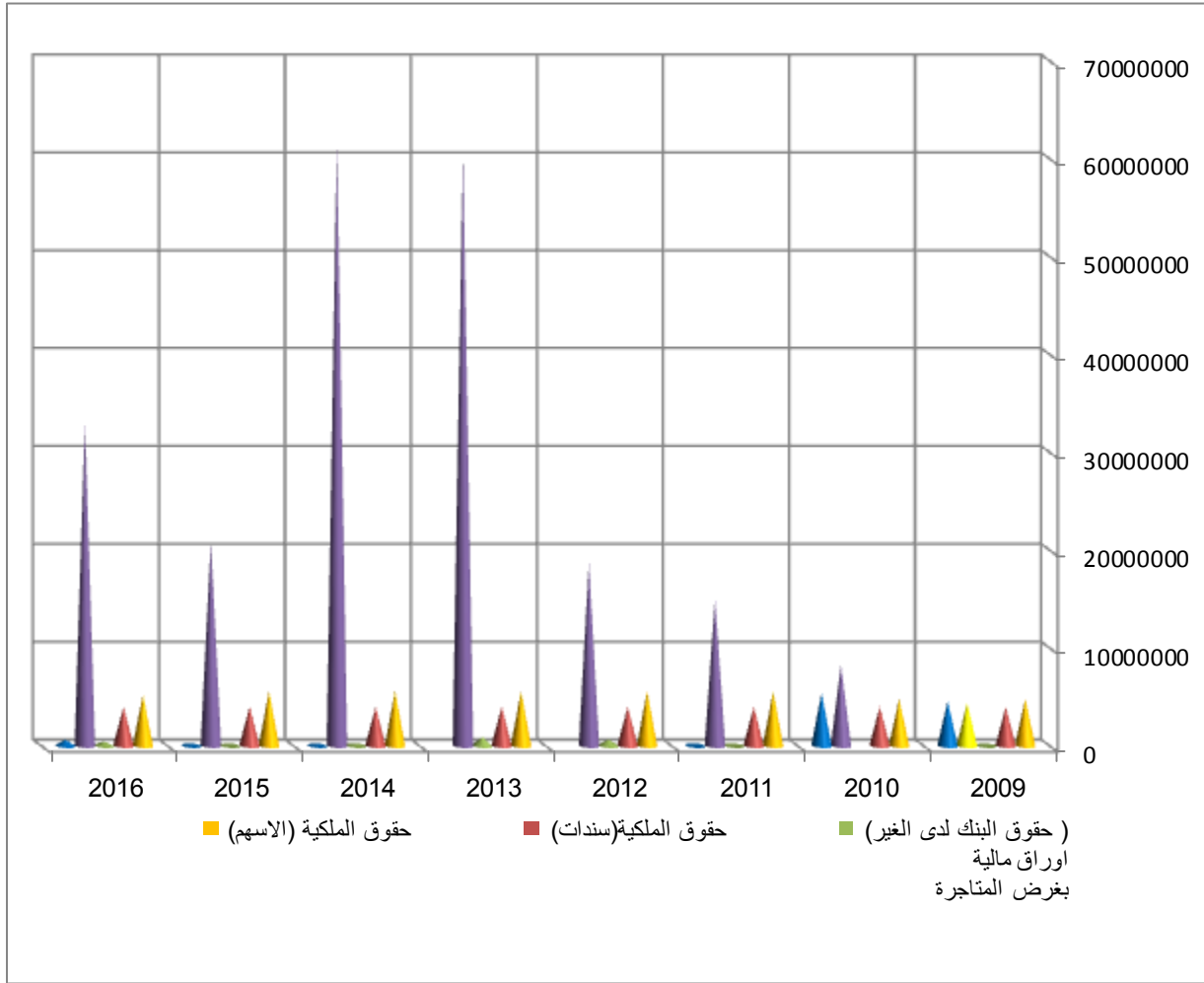
جدول رقم (04): تطور التعامل بالأسهم والسندات لدى البنك خلال فترة 2009-2016

مجموع حقوق لدى الغير	العمليات العادية (حقوق البنك لدى الغير)							مجموع حقوق الملكية	العمليات العادية (حقوق الملكية)				
	التغير %	اسهم في رأسمال شركة زميلة	المجموع	التغير %	استثمار في اوراق مالية	التغير %	اوراق مالية بغرض المتاجرة		التغير %	سندات	التغير %	الاسهم	
9041964		4582659	4459305		4372744		86561	8810000	-	4000000	-	4810000	2009
13621337	16.9	5358199	8263138	88.97	8263138			8810000	0	4000000	0	4810000	2010
15149675	-0.98	81817	15067858	82.15	15052103	-82	15755	9595097	0	4000000	16.32	5595097	2011
19354793			19354793	24.32	18712916	3974	641877	9595097	0	4000000	0	5595097	2012
61739416			61739416	225.2	60854776	37.8	884640	9595097	0	4000000	0	5595097	2013
62047291	139	195854	61851437	1.31	61651838	-77.4	199599	9595097	0	4000000	0	5595097	2014
21122974	0.64	197106	20925868	-66.16	20863607	-68.8	62261	9595097	0	4000000	0	5595097	2015
34083212	207	604977	33478235	58.45	33059477	573	418758	9198231	0	4000000	-7.09	5198231	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية الموحدة للبنك لفترة 2009-2016

1 - www.adcb.com, 25-04-2017, 11:20

الشكل رقم (04): تمثيل بياني لتعاملات البنك بالعمليات العادية لفترة 2009-2016



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2)

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم(04) المتعلق بمقارنة تطور العمليات العادية (الأسهم والسندات) الخاصة بحقوق الملكية وحقوق البنك لدى الغير لفترة 2009- 2016 يمكن استخلاص النتائج الآتية:¹

1- بالنسبة لحقوق الملكية (رأس مال البنك)

تشتمل على أسهم وسندات المكونة لرأس مال البنك ويمكن توضيحها فيما يلي:

1 - www.adcb.com, 25-04-2017, 15:14

1-1- الأسهم

عرفت نوعا من الاستقرار ماعدا نسبة تغير ايجابية بـ 16.32% تمثلت في رفع رأس المال البنك خلال سنة 2011، وبقيت ثابتة بمبلغ قدره 5595097 مليون درهم إماراتي إلى غاية سنة 2015 ، لكن سنة 2016 عرفت نسبة تغير سالبة قدرت بـ 7.09%، وكان ذلك راجع لانخفاض أسعار النفط ، مما جعل البنك يسحب جزء من أسهمه المتداولة في البورصة.

1-2- السندات

هي الأخرى جزء من رأس مال البنك كما ورد في التقرير المالي الموحد للبنك في فيفري 2009 ،حيث قامت دائرة المالية لدى حكومة أبوظبي بالاكنتاب في سندات رأسمالية تنظيمية من الشق الأول من رأس المال في بنك أبوظبي التجاري بقيمة اسمية تبلغ 4.000.000 ألف درهم، وغير محددة الاسترجاع.

2- بالنسبة لحقوق البنك لدى الغير

وهي تمثل أوراق مالية تشمل سندات لغرض المتاجرة قصيرة التداول واستثمارات في أوراق مالية طويلة الاجل، وكذا أسهم في رأسمال شركات زميلة.

1-2- أوراق مالية بغرض المتاجرة

هي سندات في البورصة لذلك تعرف تذبذب كبير بين التراجع السلبي والايجابي، كما حدث في سنة 2011، أين انخفضت سلبيبا بنسبة 81,97%، لتعود للارتفاع سنة 2012 بنسبة تغير قدرت بـ 3874,1%، وهكذا فإنها تتأرجح بين الصعود والنزول.

2-2- استثمارات في اوراق مالية

عرفت انخفاض سلبي وحيد كان سنة 2015 بنسبة 66,16%، والسبب راجع الى تراجع أسعار النفط.

2-3- أسهم في راس مال شركة زميلة

هذه الأسهم هي الاخرى تعرف تغيرات في بعض الأحيان تكون مرتفعة جدا، وتجلي ذلك في سنة 2010، بنسبة تغير سلبية 0,98% بسبب تخلي البنك عن حصته في شركة زميلة عرضت للبيع، وخلالها استرجع البنك قيمة الأسهم مع العوائد.

المطلب الثاني: تطور عمليات الهندسة المالية

خلال مسار الأعمال الاعتيادية يبرم البنك معاملات مشتقة متنوعة تتأثر وتخضع لتغيرات في الأداة، إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على التحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتضمنة ومرجع المعدل أو المؤشر. تتضمن الأدوات المالية المشتقة التي يبرمها البنك عقود آجلة، خيارات، وعقود مستقبلية ومقايضات.

1- تعريف مختلف المشتقات المستخدمة في البنك

يقوم البنك باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية وذلك لأغراض المتاجرة والتحوط:

1-1- معاملات العملات الآجلة والمستقبلية

تمثل عقود العملات الآجلة التزامات بشراء عملات أجنبية أو محلية بما فيها المعاملات الفورية غير المستلمة (أي العمليات التي تتم تسويتها بالصافي). إن المعاملات المستقبلية للعملات الأجنبية ومعدلات الفوائد تمثل التزامات تعاقدية لتحصيل أو تسديد مبالغ صافية مبنية على التغيرات في أسعار العملات أو الفوائد أو شراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية بتاريخ مستقبلي وبسعر محدد في سوق مالي منتظم. إن مخاطر الائتمان للعقود المستقبلية تعد متدنية للغاية حيث إنها مضمونة بمبالغ نقدية أو أوراق مالية مدرجة؛ كما أن التغيرات في العقود المستقبلية تتم تسويتها يومياً مع الوسطاء. إن اتفاقيات المعدلات المستقبلية تمثل عقود معدلات فوائد مستقبلية يتم التفاوض عليها إفرادياً وتتطلب تسوية نقدية بتاريخ مستقبلي للفرق ما بين معدل الفائدة المتعاقد عليه ومعدل السوق الحالي بناءً على القيمة الاسمية الأصلية.

1-2- معاملات المقايضة

تمثل مقايضات العملات ومعدلات الفوائد التزامات بتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. تؤدي المقايضات إلى تبادل اقتصادي للعملات أو معدلات الفوائد (مثل تبادل معدلات محددة بأخرى متغيرة) أو مجموعة منها (مثل مقايضات معدلات فائدة بين عملات)؛ وبموجبها لا يتم أي تبادل للمبلغ الأصلي فيما عدا بعض مقايضات معدلات الفائدة بين العملات. إن مخاطر الائتمان للمجموعة تمثل الخسارة المحتملة إذا لم تقم الأطراف المقابلة بتنفيذ التزاماتها. تتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة من خلال سقوف مخاطر السوق على التعرضات للمخاطر وتقييم مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة باستعمال نفس الأساليب المستخدمة لعمليات الإقراض.

1-3- معاملات الخيارات

تمثل خيارات العملات الأجنبية ومعدلات الفوائد اتفاقيات تعاقدية يقوم بموجبها البائع المكتتب (بمنح المشتري) (المالك) حقاً، وليس التزاماً، إما لشراء (خيار شراء) أو بيع (خيار بيع) بتاريخ محدد أو خلال فترة معينة بقيمة محددة لعملة أجنبية أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً. يستلم البائع علاوة من المشتري مقابل تحمل مخاطر العملات الأجنبية أو مخاطر أسعار الفائدة. قد تكون الخيارات إما متاجر بها في السوق الرسمية أو متفاوض عليها بين المجموعة والعميل في السوق الموازية (OTC).

يمكن أن تكون عقود المشتقات إما عبر أسواق التداول أو خارجها. تقوم المجموعة بتقييم المشتقات المتداولة باستخدام البيانات المتوفرة على مستويات مقاصدة السوق، بينما يقوم بتقييم المشتقات المتداولة في السوق الموازية باستخدام بيانات السوق أو أسعار الوسيط التاجر. وحيثما تكون النماذج مطلوبة، تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من /المعطيات، من بينها الشروط التعاقدية وأسعار السوق وتقلباته ومنحنيات العائد وبيانات السوق المرجعية الأخرى.

2- تطور التعامل المشتقات بغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة المتاجرة لدى البنك بعرض حلول تحوط على العملاء بأسعار تنافسية وذلك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. تدير المجموعة أيضاً المخاطر الناتجة عن معاملات العملاء أو يتخذ مواقف بناءً على التوقعات بالتربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

الفصل الثالث: دراسة حالة لبنك أبو ظبي التجاري دولة الإمارات العربية

المنحة

جدول رقم (05) : تطور استخدام المشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016

التغير %	المجموع	نوع المشتقات المالية				البيان	رقم الثلاثي	السنة
		مقايضات	عقود مستقبلية	عقود آجلة	خيارات			
-	6553481	4443701	6556	1712922	390302	الموجوات	الثلاثي الاول	2009
-	6658978	4570305	4588	1693967	390118	المطلوبات		
-28.95	4656147	3237050	5974	1126049	287074	الموجوات	الثلاثي الثاني	
-28.94	4731249	3337908	2157	1108156	283028	المطلوبات		
14.93	5351312	3869876	3652	1185296	292488	الموجوات	الثلاثي الثالث	
11.18	5260265	3796875	3349	1167739	292302	المطلوبات	الثلاثي الرابع	
15.90	6202686	4136658	13224	1594808	457996	الموجوات		
18.60	6238700	4205636	11773	1578659	442632	المطلوبات	الثلاثي الاول	
-25.59	4614993	3727576	3444	657997	225976	الموجوات		
-37.82	3878892	3657740	1056	0	220096	المطلوبات	الثلاثي الثاني	
10.16	5084115	4461742	5338	519056	97979	الموجوات		
16.35	4513147	4412749	3037	0	97361	المطلوبات	الثلاثي الثالث	
17.93	5996179	5408593	5801	405528	176257	الموجوات		
30.56	5892548	5357733	3104	355589	176122	المطلوبات	الثلاثي الرابع	
-43.74	3373206	3213143	0	0	160063	الموجوات		
-43.72	3316083	3152022	0	0	164061	المطلوبات	الثلاثي الاول	
5.261	3550673	3405982	0	0	144691	الموجوات		
5.266	3490727	3342688	0	0	148039	المطلوبات	الثلاثي الثاني	
6.34	3775880	3615214	0	0	160666	الموجوات		
10.07	3842464	3675882	0	0	166582	المطلوبات	الثلاثي الثالث	
23.59	4666712	4484590	0	0	182122	الموجوات		
18.86	4567307	4378616	0	0	188691	المطلوبات	الثلاثي الرابع	
-6.21	4376568	4099621	354	110015	166578	الموجوات		
-4.79	4348242	4078189	227	96112	173714	المطلوبات	الثلاثي الاول	
-5.51	4135214	3879883	0	94429	160902	الموجوات		
-4.27	4162416	3917916	0	75327	169173	المطلوبات	الثلاثي الثاني	
4.28	4312345	4036112	0	80373	195860	الموجوات		
5.09	4374469	4132547	0	72584	169338	المطلوبات	الثلاثي الثالث	
7.03	4615763	4313483	0	97463	204817	الموجوات		
5.16	4600435	4343339	0	87126	169970	المطلوبات	الثلاثي الرابع	
-5.17	4376874	3990287	1262	182709	202616	الموجوات		
-5.44	4349764	4000444	0	178041	171279	المطلوبات	الثلاثي الاول	
-8.10	4021950	3691301	0	146740	183909	الموجوات		
-6.42	4070393	3786958	0	133290	150145	المطلوبات	الثلاثي الثاني	
-7.36	3725826	3352783	0	342041	31002	الموجوات		
-6.86	3791028	3282493	0	354839	153696	المطلوبات	الثلاثي الثالث	
-4.71	3550286	3292172	0	198431	59683	الموجوات		
-6.62	3539948	3188193	0	181264	170491	المطلوبات		

الفصل الثالث: دراسة حالة لبنك أبو ظبي التجاري دولة الامارات العربية

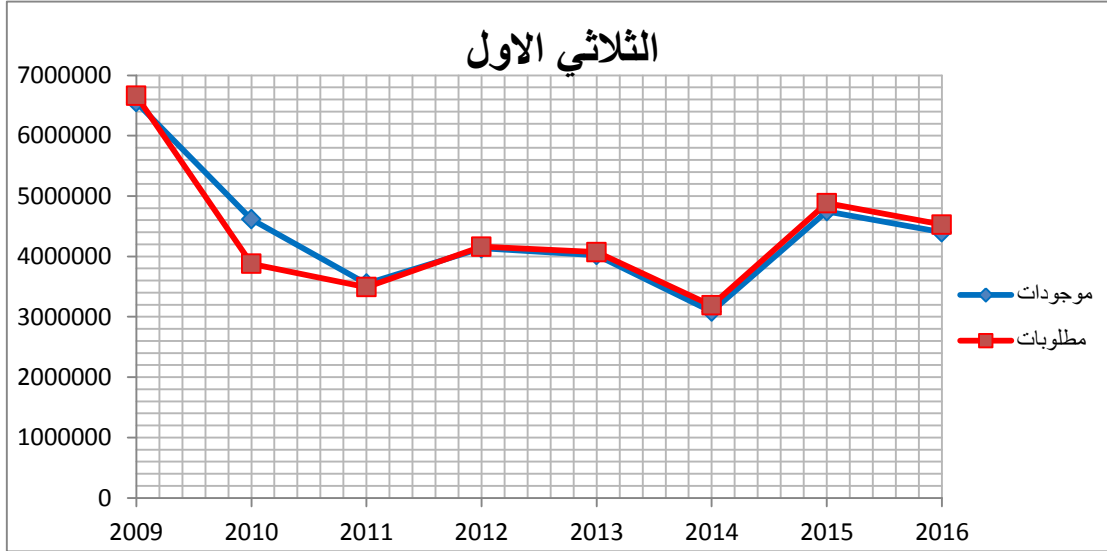
المنحة

_11.50	3141800	2906160	1767	104597	129276	الموجوات	الثلاثي الرابع	2014	
_10.79	3157645	2889970	0	87341	180334	المطلوبات			
_1.74	3086945	2764072	4695	94635	223543	الموجوات	الثلاثي الاول		
0.96	3188196	2807051	5448	63313	312384	المطلوبات			
5.36	3252707	2855347	17243	185280	194837	الموجوات	الثلاثي الثاني		
4.47	3330784	2876314	20558	164500	269412	المطلوبات			
19.05	3872457	2826642	1833	868695	175287	الموجوات	الثلاثي الثالث		
15.64	3851958	2785572	2436	871649	192301	المطلوبات			
4.46	4045205	3009508	2536	824724	208437	الموجوات	الثلاثي الرابع		
4.92	4041821	3008934	146	846365	186376	المطلوبات			
17.35	4747125	3265421	720	1261318	219666	الموجوات	الثلاثي الاول		2015
20.80	4882711	3287135	0	1427296	168280	المطلوبات			
_21.31	3735394	2815233	606	722068	197487	الموجوات	الثلاثي الثاني		
_22.21	3797857	2868522	902	790587	137846	المطلوبات			
9.91	4105762	3309444	409	561490	234419	الموجوات	الثلاثي الثالث		
6.24	4035117	3285182	868	603160	145907	المطلوبات			
_12.80	3579900	2749595	1335	604572	224398	الموجوات	الثلاثي الرابع		
_11.88	3555579	2808275	1045	548053	198206	المطلوبات			
22.93	4400927	3449780	2716	759044	189387	الموجوات	الثلاثي الاول	2016	
27.32	4527143	3530269	2555	830252	164067	المطلوبات			
2.41	4507289	3567721	1694	761453	176421	الموجوات	الثلاثي الثاني		
_1.66	4451907	3562501	1071	728687	159648	المطلوبات			
_13.67	3890728	3207217	3347	458499	221665	الموجوات	الثلاثي الثالث		
_14.36	3812284	3181107	731	468770	161676	المطلوبات			
_8.99	3540804	2614992	10612	607580	307620	الموجوات	الثلاثي الرابع		
_13.47	3298610	2624975	1290	417771	254574	المطلوبات			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية الموحدة للبنك لفترة 2009-2016

الشكل رقم (05): تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي

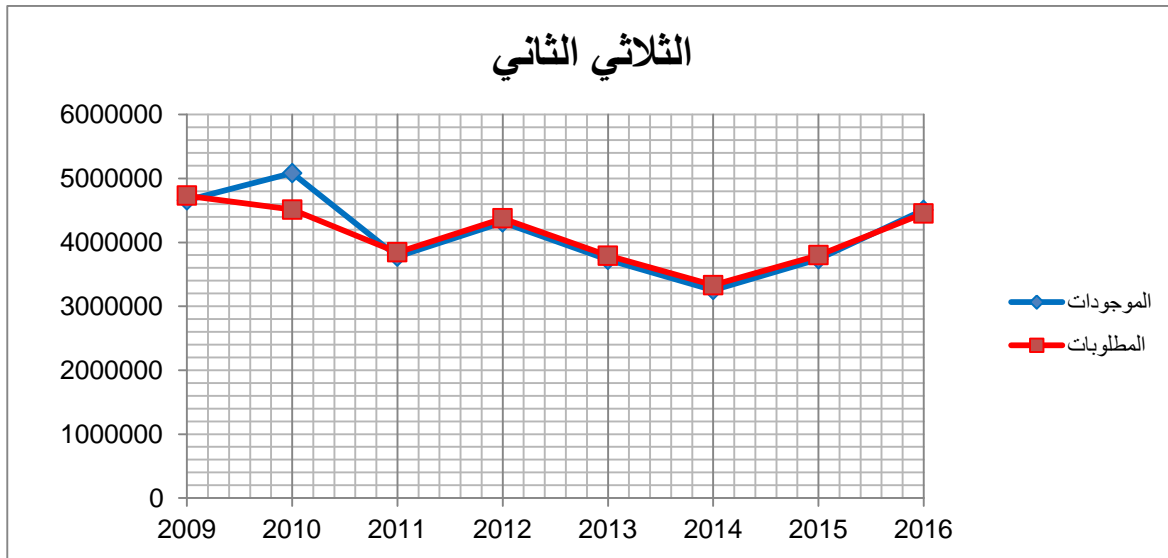
الأول



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي

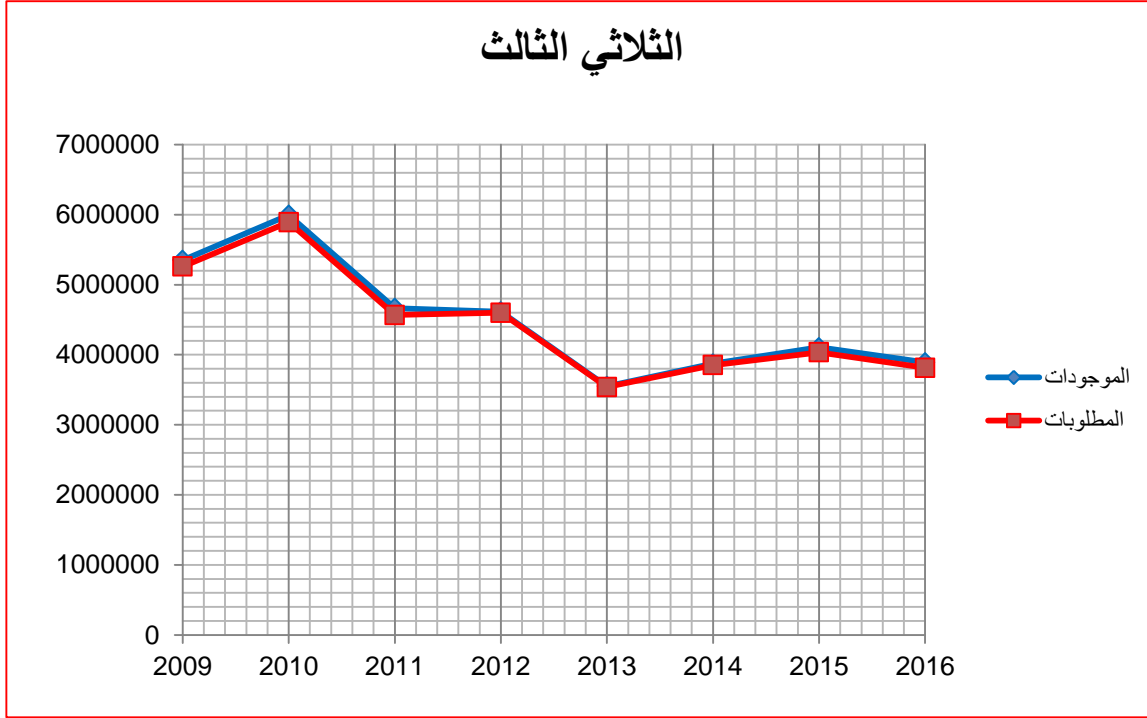
الثاني



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي

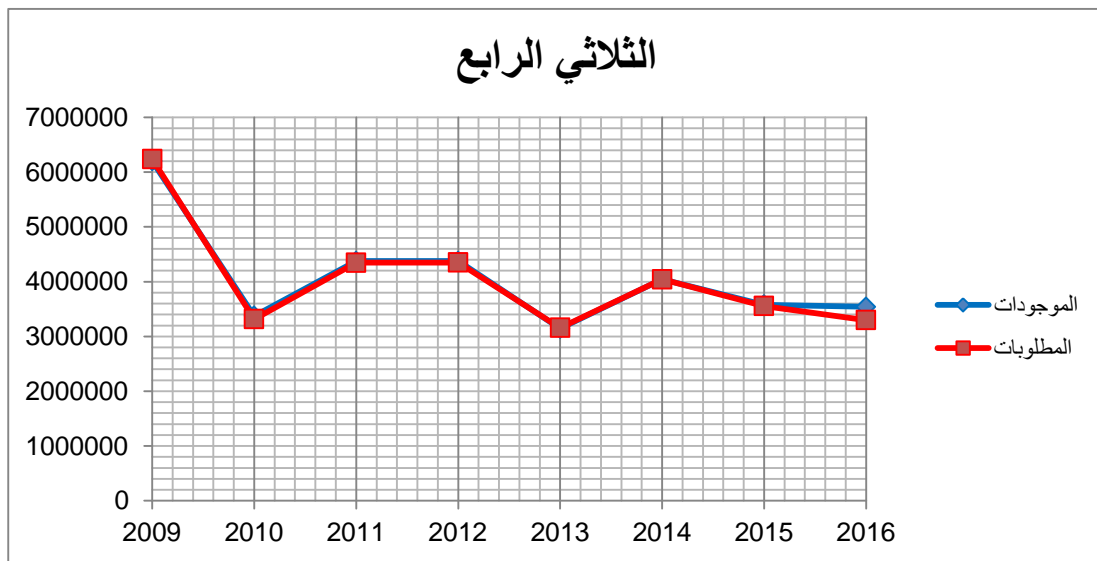
الثالث



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (08): تمثيل بياني لتعامل بالمشتقات المالية بغرض المتاجرة لفترة 2009-2016 للثلاثي

الرابع



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (05) والأشكال رقم (06)، (07)، (08)، (09) والمتعلق تطور استخدام المشتقات المالية لغرض المتاجرة لدى البنك لفترة 2009 – 2016 يمكن استخلاص ما يلي:¹

✓ سنة 2009

تراجع استخدام المشتقات المالية ما بين الثلاثي الأول والثاني بنسبة 28.95 % و 28.94% بالنسبة للموجودات والمطلوبات على التوالي، وهذا بسبب تبعات الأزمة المالية لسنة 2008 ، ليعود الى الارتفاع تدريجيا بنسبة تغير قدرت ب 14,93 % و 15,90 % على التوالي بالنسبة للموجودات خلال السداسي الأخير، وبنسبة 11,18% و 18,60% بالنسبة للمطلوبات خلال الثلاثي الثالث والرابع.

✓ سنة 2010

تراجع استخدام المشتقات المالية لغرض المتاجرة بنسبة معتبرة خلال الثلاثي الاول قدرت 25,59% سلبيا مقارنة بالثلاثي الرابع للسنة التي تسبقها، وهذا بالنسبة للموجودات ، و -37,82% بالنسبة للمطلوبات ليعود الى الارتفاع خلال الثلاثي الثاني والثالث بنسبة تغير تقدر ب 10,16% ثم 17,93% بالنسبة للموجودات، و 30,56% بالنسبة للمطلوبات، اما الثلاثي الرابع فقد عرف انخفاض معتبر في التعامل بالمشتقات المالية لتصل نسبة التغير بالسالب الى 43,74% و 43,72% بالنسبة للموجودات والمطلوبات، مع تسجيل انعدام للتعامل بالعقود الآجلة والمستقبليات لنفس الثلاثي.

✓ سنة 2011

ارتفاع استخدام المشتقات المالية بنسبة طفيفة خلال الثلاثي الاول وذلك بنسبة 5,261% و 5,266% بالنسبة للموجودات والمطلوبات، واستمرار الزيادة تدريجيا من خلال الثلاثين الثاني والثالث وذلك بنسبة تغير تقدر ب 6,34% و 23,59% للموجودات و 10,07% و 18,86% بالنسبة للمطلوبات مع تواصل انعدام التعامل بكل من العقود الآجلة والمستقبلية للثلاثين، اما الثلاثي الرابع فقد عرف نسب تغير سالبة بقيمة 6,21% ، و 4,79% لكل من الموجودات والمطلوبات مع عودة مفاجأة للتعامل بكل من العقود الآجلة والمستقبلية.

1 - www.adcb.com, 30-04-2017, 14:45

✓ سنة 2012

عرفت هذه السنة نسب تغير متقاربة ومتذبذبة طوال السنة، حيث كانت سالبة خلال الثلاثي الاول والرابع بقيمة 5,51% 4,27% لكل من الموجودات والمطلوبات، و -5,17% و 5,44% للثلاثي الرابع، اما الثلاثين الثاني والثالث فكانت نسب التغير متقاربة وموجبة لكل من الموجودات والمطلوبات، مع انعدام التعامل بالعقود المستقبلية فيما عدى الثلاثي الرابع بالنسبة للموجودات.

✓ سنة 2013

تميزت هذه السنة بنسب تغير سالبة في جميع الثلاثيات بنسب متقاربة، وهذا يدل على تراجع التعامل بالأدوات المشتقة بنسب -8,10% ، -7,36% ، 4,71% ، 11,50% بالنسبة للموجودات ، و 6,42% ، 6,86% ، 6,62% ، و 10,79% بالنسبة للمطلوبات مع انعدام استخدام العقود المستقبلية بغرض المتاجرة فيما عدى الثلاثي الرابع بالنسبة للموجودات.

✓ سنة 2014

عرفت هذه السنة تذبذب وتباين في نسب التغير في استخدام الادوات المشتقة، ففي الثلاثي الاول كانت نسبة التغير سالبة بقيمة -1,74% بالنسبة للموجودات وموجبة بقيمة 0,96% بالنسبة للمطلوبات ، لتعرف زيادة مقبولة بقيمة 5,36% للموجودات و 4,47% للمطلوبات، اما الثلاثي الثالث فقد عرفت زيادة معتبرة بنسبة 19,05% و 15,64% لكل من الموجودات والمطلوبات، لتعرف انخفاض في الثلاثي الرابع لتصبح نسبة التغير 4,46% و 4,92% للموجودات والمطلوبات.

✓ سنة 2015

تميزت هذه السنة بتذبذب كبير في التعامل بالمشتقات المالية ما بين نسب تغير موجبة واخرى سالبة، حيث بلغت النسب اوجها خلال الثلاثي الاول بنسب 17,35% و 20,80% بالنسبة للموجودات والمطلوبات، وبنسب سالبة بالنسبة للثلاثي الثاني بقيمة 21,31% و 22,21% على التوالي للموجودات والمطلوبات، لتعود للارتفاع بنسب معتبرة موجبة خلال الثلاثي الثالث، لتتقهقر خلال الثلاثي الرابع ، مع انعدام التعامل بالعقود المستقبلية خلال الثلاثي الاول بالنسبة للمطلوبات.

✓ سنة 2016

مثل السنة التي سبقتها، فقد عرفت هذه السنة تذبذب في نسب التغير، فكانت نسب متباينة موجبة خلال الثلاثي الاول، بنسب 22,93% و 27,32% بالنسبة للموجودات والمطلوبات، وسالبة خلال باقي الثلاثيات، حيث بلغت 13,67% و 14,36% خلال الثلاثي الثالث.

ويعود هذا التذبذب في التعامل بالمشتقات منذ سنة 2008 الى التذبذب في التداول في السوق المالي، بسبب تبعات الازمة الاخيرة.

3- تطور التعامل المشتقات بغرض التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لأغراض التحوط كجزء من أنشطة إدارة موجوداتها ومطلوباتها للحد من التعرض لتقلبات العملات ومعدلات الفائدة. تستخدم المجموعة عقود العملات الأجنبية الآجلة ومقايضات معدلات الفائدة بين العملات ومقايضات معدلات الفائدة للتحوط ضد مخاطر أسعار العملات ومعدلات الفائدة. وفي جميع هذه الحالات يتم بصورة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البند الذي يجري التحوط له وأداة التحوط، ويتم تسجيل هذه المعاملات على أساس نوع التحوط.

جدول رقم (06) : تطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 – 2016

السنوات	البيان	الثلاثي الاول		الثلاثي الثاني		الثلاثي الثالث		الثلاثي الرابع	
		موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
2009	المجموع	471158	-	109922	-	328174	72239	414927	540193
	التغير الموجودات %					198,55		26,43	
	التغير المطلوبات %						-84,66		647,78
2010	مقايضات							215767	-
	عقود صرف آجلة								171681
	المجموع	646862	305712	641579	305712	488935	334690	215767	171681
	التغير الموجودات %	-	-14,75	59,93	-55,87				
	التغير المطلوبات %			-0,81	-47,83				-48,7
2011	مقايضات	100987	171579	286176	171579	279939	485719	468196	447064
	عقود صرف آجلة	137780		68690					26262
	المجموع	238767	171579	354866	171579	279939	485719	468196	473326
	التغير الموجودات %		-65,88			63,15		67,24	
	التغير المطلوبات %			48,62		36,87			-2,55
2012	مقايضات	473188	313249	453750	313249	609216	495997	485821	406575
	عقود آجلة	3209	52862	71303	52862	101976	9439	130531	11999
	المجموع	473188	366111	525053	366111	711192	505436	616352	418574
	التغير الموجودات %		-7,63			94,25			-13,33

الفصل الثالث: دراسة حالة لبنك أبو ظبي التجاري دولة الامارات العربية

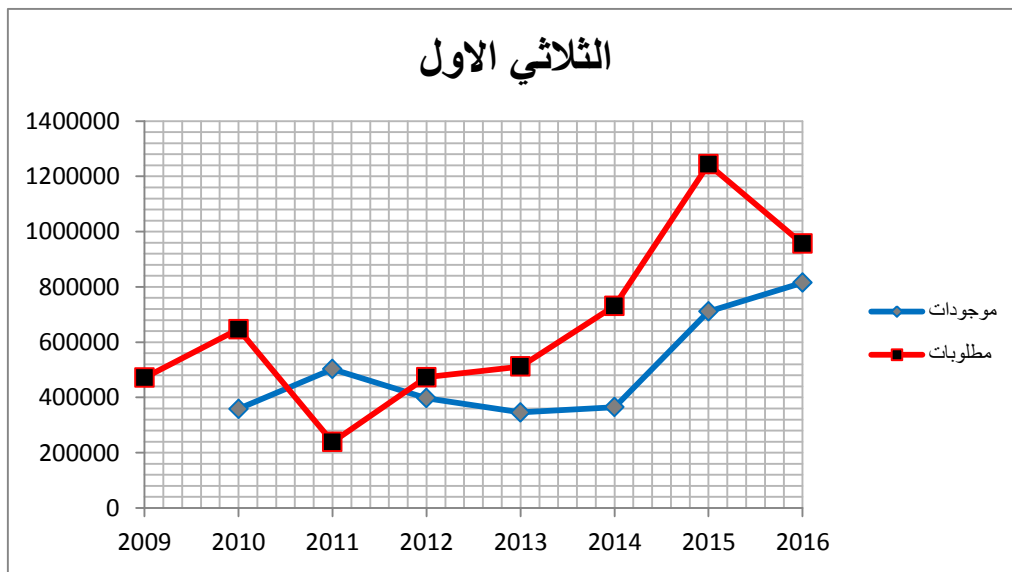
المنحة

								التغير المطلوبات %	
-17,18		-3,73		10,66					
807917	337600		34384	654281	301186	463429	333184	مقايضات	2013
25	136803		201326	36027	15667	48795	12496	عقود آجلة	
807942	474403		235710	690308	316853	512224	345680	المجموع	
	101,26		-25,61		-8,34			التغير الموجودات %	
17,04				34,76				التغير المطلوبات %	
737984	240087	623285	271199	530194	298008	725944	299478	مقايضات	2014
220262	3214	208325	169	23681	62330	5238	65710	عقود صرف آجلة	
958246	243301	831610	271368	553875	360338	731182	365188	المجموع	
	-11,34		-24,69		-1,33			التغير الموجودات %	
15,23		50,14		-24,25				التغير المطلوبات %	
1037397	414632	1024783	502418	902665	391096	878774	471887	مقايضات	2015
148204	7376	90236	47270	52108	130108	300955	5649	عقود آجلة	
1185601	422008	1115019	549688	954773	521204	1179729	477536	المجموع	
	-22,23		5,46		9,14			التغير الموجودات %	
6,33		16,78		-19,07				التغير المطلوبات %	
1160852	396074	985568	575478	1037879	655099	898987	641422	مقايضات	2016
333067	34911	137837	70941	120537	73697	57491	173658	عقود آجلة	
1493919	430985	1123405	646419	1158416	728796	956478	815080	المجموع	
	-33,33		-11,3		-10,58			التغير الموجودات %	
32,99		-3,02		21,11				التغير المطلوبات %	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية الموحدة للبنك لفترة 2009-2016

شكل رقم (09): تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 –

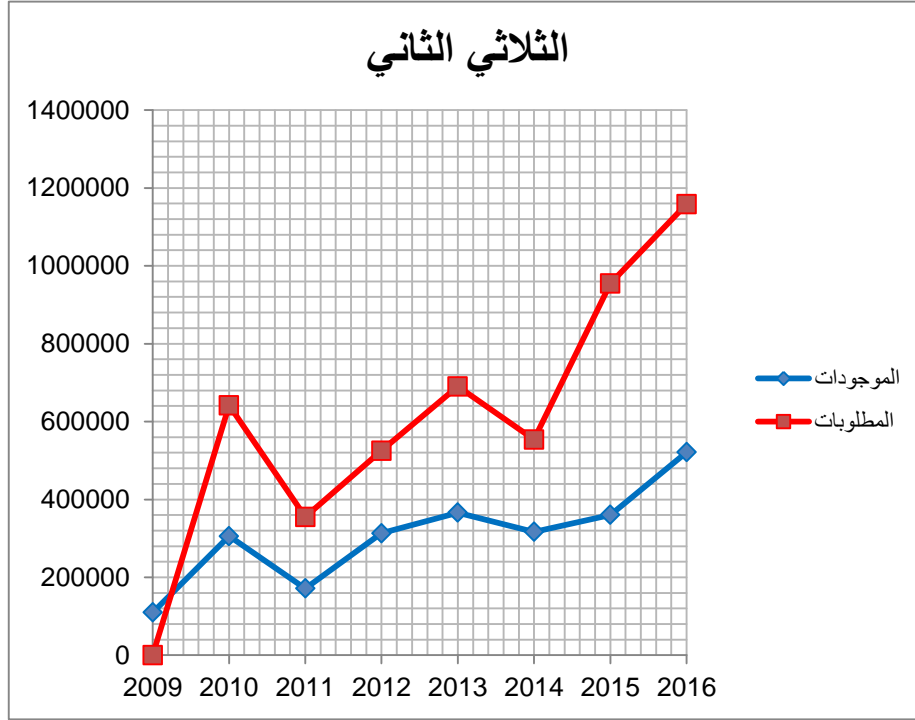
2016 للثلاثي الأول



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

شكل رقم (10): تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 –

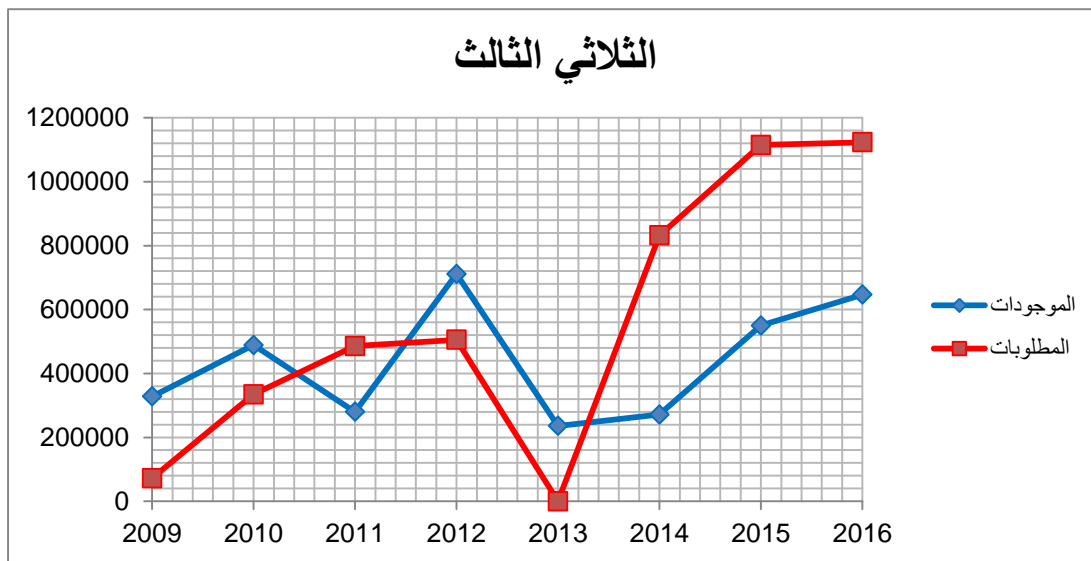
2016 للثلاثي الثاني



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

شكل رقم (11): تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة

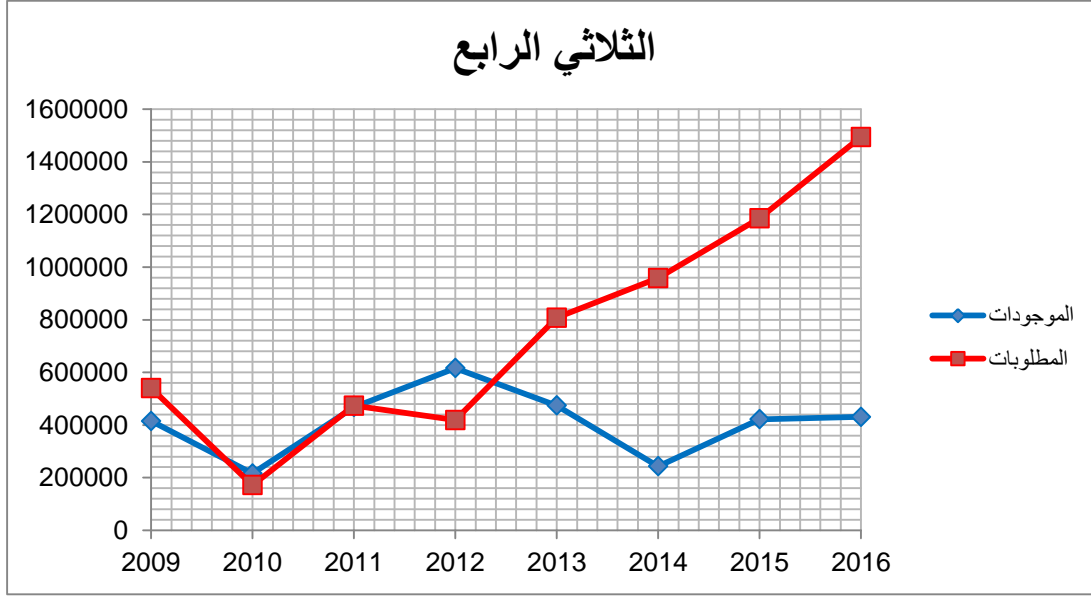
2009–2016 للثلاثي الثالث



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

شكل رقم (12): تمثيل بياني لتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009 –

2016 للثلاثي الرابع



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

نستخلص من الجدول رقم (07) والأشكال رقم (10)، (11)، (12)، (13) المتعلق بتطور استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط لفترة 2009-2016.

✓ سنة 2009

تراجع كبير من قبل البنك في استخدام المشتقات المالية لغرض التحوط والسبب يعود للضرورة المالية العالمية، حيث ان الموجودات في الثلاثي الأول معدومة بينما كان الاقبال على استخدام هذه الأدوات بقيمة 109992 (مئة وتسعة الاف وتسعمائة واثنان وتسعون درهم إماراتي) خلال الثلاثي الثاني لنفس السنة بقيمة ، بينما في خانة المطلوبات للثلاثي الاول قدرت بقيمة 471158 (اربعمائة وواحد وسبعون الف ومئة وثمانية وخمسون درهم اماراتي) والسبب في ذلك هو عدم استقرار التدفقات النقدية.

بينما في الثلاثين الاخيرين، نلاحظ تزايد التعامل بالمشتقات المالية يصل إلى نسبة 26,43 % بين الثلاثين بخصوص الموجودات، بينما عرفت نسبة المطلوبات ارتفاعا ملحوظا قدر ب 647,78 % مقارنة بين الثلاثين وذلك راجع لصافي الأرباح المحققة الذي بلغ 701 مليون درهم وصافي الدخل على الفوائد الذي بلغ 2418 مليون درهم خلال الثلاثي الثالث لنفس السنة.

✓ سنة 2010

في الثلاثي الأول كانت المشتقات المالية في خانة الموجودات بقيمة 358635 (ثلاث مئة وثمانية وخمسون الف وستمئة وخمسة وثلاثون درهم اماراتي) والمطلوبات بقيمة 646862 (ستمائة وستة واربعون الف وثمانمئة واثنان وستون درهم إماراتي) لتشهد تراجع خلال الثلاثي الثاني بنسبة 14,75% و 0,81% على التوالي للموجودات والمطلوبات، لتعود للارتفاع للموجودات بنسبة 59,93% خلال الثلاثي الثالث وتراجع كبير بنسبة 55,87% خلال الثلاثي الرابع، اما المطلوبات فقد عرفت تراجع كبير بنسبة 47,83% ونسبة 48,7% للثلاثين الثالث والرابع على التوالي، وحسب تقرير البنك فقد تم الاعتراف بصافي خسائر عجز التحوط المتعلق بالقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد تحت "صافي الربح من التعامل بالمشتقات".

✓ سنة 2011

قدرت قيمة المشتقات المالية في جانب الموجودات ب 502939 (خمسمائة واثنان وتسعمائة وتسعة وثلاثون)، لتعرف تراجعا بنسبة 65,88% وتعود إلى الارتفاع بنسبة كبيرة قدرت ب 63,15% خلال الثلاثي الثالث وزيادة طفيفة قدرت ب 67,24% خلال الثلاثي الرابع مقارنة بالثلاثي الثالث. اما المطلوبات قدرت قيمتها خلال الثلاثي الاول 238767 (مئتان وثمانية وثلاثون الف وسبعمئة وسبعة وستون درهم اماراتي)، لتعرف زيادة بنسبة 48,62% وتتحفض قليلا لتصبح نسبتها 36,87% خلال الثلاثي الثالث وتعرف تراجع كبير لتصبح نسبتها -2,55% في الثلاثي الاخير مقارنة بالثلاثي الثالث.

✓ سنة 2012

بلغت قيمة الموجودات للمشتقات المالية خلال الثلاثي الاول 397602 (ثلاثمائة وسبعة وتسعون وستمئة واثنان درهم اماراتي) لتعرف تراجع خلال الثلاثي الثاني لتصبح نسبتها -7,63%، لتعرف ارتفاعا كبيرا جدا خلال الثلاثي الثالث قدر بنسبة تغير 94,25%، لتتراجع خلال الثلاثي الرابع بنسبة سالبة تقدر ب 13,33%، اما المطلوبات قدرت قيمتها 473188 (اربعمئة وثلاثة وسبعون ومئة وثمانية وثمانون درهم اماراتي) غير انها انخفضت بنسبة 10,66% خلال الثلاثي الثاني، وتواصل في التراجع خلال الثلاثين الاخيرين بنسبة -3,73% و -17,18% على التوالي وذلك بسبب قصر مدة تداولها في سوق المالي.

✓ سنة 2013

في بداية السنة بلغت قيمة الموجودات للمشتقات المالية 345680 (ثلاثمائة وخمسة واربعون وستمائة وثمانون درهم اماراتي)، لتعرف تراجع بنسبة قدرت ب -8,34%، لتتخفص اكثر مع الثلاثي الثالث بنسبة - 25,65% ، غير انها خلال الثلاثي الرابع ارتفعت بحجم كبير لتصل نسبة التغير 101,26%، ما بخصوص المطلوبات سجلت قيمة 345680 درهم اماراتي (ثلاثة مئة وخمسة واربعون الف وستة مئة وثمانون درهم اماراتي) ، لتزيد في الارتفاع خلال الثلاثي الثاني بنسبة 34,04%، وعرفت تراجع خلال الثلاثي الرابع بنسبة تقدر بـ 17,04% ، والسبب دائماً يرجع لعمليات التداول في السوق المالي.

✓ سنة 2014

خلال هذه السنة قدرت قيمة الموجودات بمبلغ "365188 درهم اماراتي (ثلاثة مئة وستة وخمسون الف ومئة وثمانية وثمانون درهم اماراتي) ، لتراجع بنسبة سالبة قدرت بـ 1,33% خلال الثلاثي الثاني وتواصل في الانخفاض بنسبة 24,69% و 11,34% على التوالي خلال الثلاثين الثالث والرابع، اما المطلوبات كانت قيمتها خلال الثلاثي الاول 731182 درهم اماراتي (سبعة مئة وواحد وثلاثون ومئة واثنان وثمانون درهم اماراتي) ، لتعرف انخفاض سلبي بنسبة كبيرة قدرت بـ 24,25% ، غير انه خلال الثلاثي الثالث شهدت ارتفاع بحجم كبير قدرت نسبته بـ 50,14% ، لتعود في الانخفاض بنسبة 15,23% خلال الثلاثي الرابع مقارنة بالثلاثي الثالث.

✓ سنة 2015

كانت الموجودات في بداية السنة 477536 درهم اماراتي (اربعة مئة وسبعة وسبعون الف وخمسة مئة وستة وثلاثون درهم اماراتي) لتزيد في الارتفاع بنسبة 9,14% لكن تتخفص بنسبة طفيفة خلال الثلاثي الثالث بنسبة 5,46% ، لكن خلال الثلاثي الرابع تتخفص بنسبة سالبة قدرت بـ 22,23% ، اما المطلوبات قدرت قيمتها 1179729 درهم اماراتي (واحد مليون ومئة وسبعة عشر وسبعة مئة وتسعة وعشرون درهم اماراتي) وتتعرض للانخفاض السلبي بنسبة 19,07% في الثلاثي الثاني وتعود للارتفاع بنسبة 16,78% خلال الثلاثي الرابع، كما انخفضت بنسبة 6,33% خلال الثلاثي الرابع.

✓ سنة 2016

كانت الموجودات في بداية السنة تقدر بـ 815080 درهم اماراتي (ثمانية مئة وخمسة عشر وثمانون درهم اماراتي)، لتتعرض الى الانخفاض السلبي بنسبة 10,50 % خلال الثلاثي الثاني وتتواصل في التقهقر بنسب سالبة دائما مقدرة بـ 11,3% و 33,33% على التوالي خلال الثلاثين الثالث والرابع، اما المطلوبات بلغت قيمتها 956478 درهم اماراتي (تسعة مئة وستة وخمسون الف واربعة مئة وسبعة وثمانون درهم اماراتي)، وعرفت ارتفاع خلال الثلاثي الثاني بنسبة 21,11%، بينما في الثلاثي الثالث عرفت انخفاض سلبي قدر بـ 3,02% وتعود للارتفاع بحجم كبير قدر بنسبة 32,99% خلال الثلاثي الرابع.

4- تطور صافي ارباح المشتقات المالية

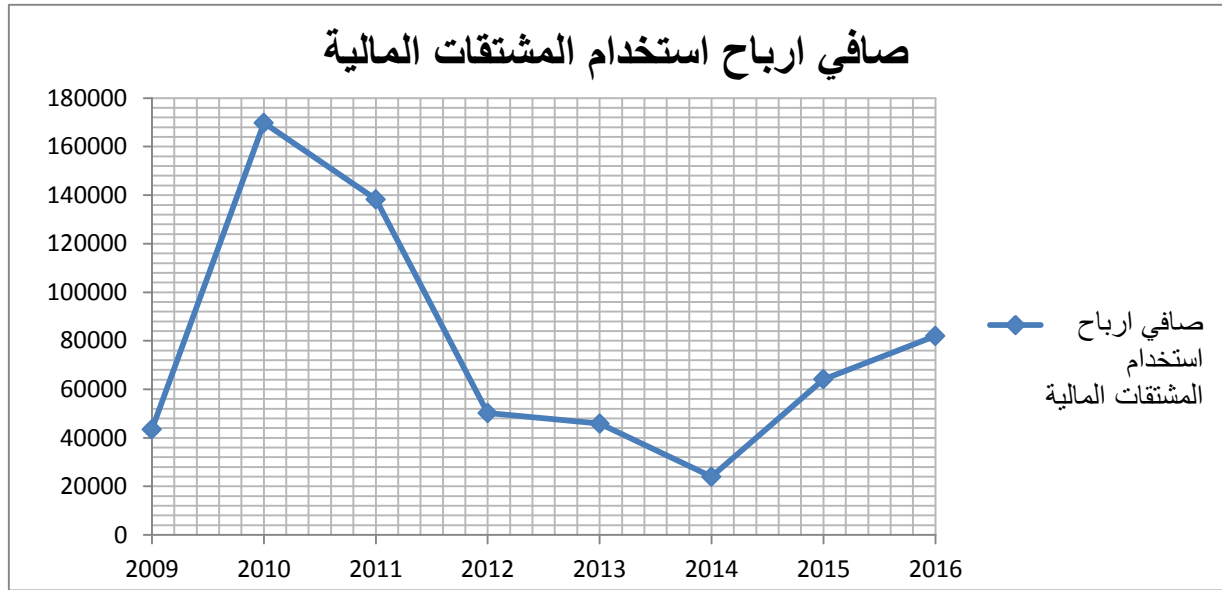
جدول (07): تطور صافي أرباح العمليات العادية والمشتقات المالية لفترة 2009-2016

الف درهم

التغير %	صافي ارباح استخدام المشتقات المالية	السنوات
-	43468	2009
290.55	169766	2010
-18.56	138254	2011
-63.67	50220	2012
-8.71	45843	2013
-47.73	23958	2014
167.73	64145	2015
27.77	81961	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية الموحدة للبنك لفترة 2009-2016

شكل رقم (13): تمثيل بياني لصادف ارباح استخدام المشتقات المالية لفترة 2009 – 2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

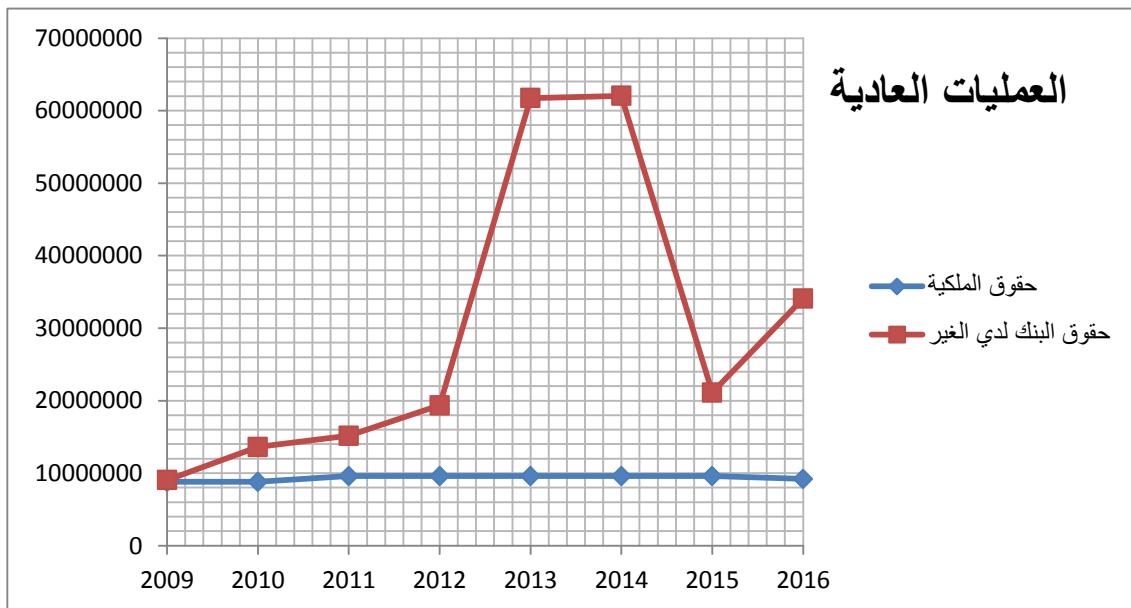
من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (13) المتعلق بتطور صافي ارباح المشتقات المالية بغرض المتاجرة والتحوط يستخلص ما يلي:

يحصد البنك سنويا عوائد معتبرة عن استخدام المشتقات المالية من فترة 2009-2016 ، ولم يحدث تحقيق اي خسارة تذكر. لكن نسب التغير بين صافي الارباح عرفت تذبذبات لتصل في بعض الاحيان لنسبة 200%، وتنخفض الى نسب متفاوتة، تكون احيانا سالبة كما حصل في سنة 2012 حيث بلغ التغير في صافي الارباح مقارنة بالسنة التي تسبقه -63,67%، حيث بلغ صافي الارباح لسنة 2009 قيمة 43468 (ثلاثة واربعون الف واربعمئة وثمانية وستون الف درهم اماراتي)، لتعرف ارتفاعا بحجم كبير قدر بنسبة 290,55%، لتعود في التراجع السلبي سنة 2011 بنسبة 18,56%، ويعرف نوع من التحسن خلال سنة 2013 بينما تراجع اكثر سلبيا بنسبة تقدر ب 47,73% خلال سنة 2014، لكن خلال سنة 2015 يشهد ارتفاعا بحجم كبير قدرت نسبته ب 167,73%، ويعود للانخفاض سنة 2016 بنسبة تقدر ب 22,77%، غير ان هذه النسب لا تعني الخسارة للبنك ما دامت تحقق ارباحا، وكل ذلك راجع لكفاءة مسيري البنك اللذين استطاعوا تكييف عمليات وادوات المشتقات المالية لتحقيق عوائد اضافية.

جدول رقم (08) مقارنة التعامل بالعمليات العادية (اسهم، سندات) والتعامل بالمشتقات المالية

السنوات	المشتقات المالية (مناجرة + تحوط)				العمليات العادية		
	التغير %	المطلوبات	التغير %	الموجودات	حقوق البنك لدي الغير	التغير %	حقوق الملكية
2009		6778893		6617613	9041964	-	8810000
2010	48.54	3487764	-45.76	3588973	13621337	0	8810000
2011	38.24	4821568	34.99	4844764	15149675	16.32	9595097
2012	-1.1	4768338	3.06	4993226	19354793	0	9595097
2013	16.83	3965587	-27.57	3616203	61739416	0	9595097
2014	26.08	5000067	18.59	4288506	62047291	0	9595097
2015	-5.17	4741180	-6.68	4001908	21122974	0	9595097
2016	1.08	4792529	-0.75	3971789	34083212	-7.09	9198231

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية الموحدة للبنك لفترة 2009-2016
الشكل رقم (14): تمثيل بياني يمثل مقارنة التعامل بالعمليات العادية (اسهم، سندات) والتعامل بالمشتقات المالية لفترة 2009-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (14) المتعلق بمقارنة تطور العمليات العادية (اسهم، سندات) بالمشتقات، المالية لدى بنك ابو ظبي التجاري لفترة 2009 - 2016 ان حقوق الملكية شهدت ثباتا بين سنتي 2009 و 2010 لتعرف تزايدا بنسبة 16,32% مقارنة بين سنتي 2010 و 2011، ثم اتسم بالثبات حتى سنة 2015 . وفي سنة 2016 عرفت انخفاضا سلبيا بقيمة 7,09% وكان السبب في ذلك تراجع الربحية وتداعيات انخفاض اسعار النفط، وعقب تخفيض راس مال البنك لبرنامج اعادة شراء حصة من اسهمه قدرت بقيمة 394366176 سهم من اسهمه. غير أن حقوق ملكية البنك لدى الغير (أوراق مالية بغرض المتاجرة، وأسهم في شركة زميلة)، عرفت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض يمكن ادراجها كما يلي:

نسبة التغير بين سنتي 2009 و 2010 قدرت ب 50,64% ، كما عرفت زيادة طفيفة خلال سنة 2011 و قدرت ب 11,22%، لترتفع بنسبة 27,75% سنة 2012 ، ومع سنة 2013 ارتفعت نسبة التغير ارتفاعا كبير التصبح 218,88% مقارنة بسنة 2012 ، وهذا راجع الى زيادة الاستثمار في الاوراق المالية، كما عرفت زيادة اخرى طفيفة بنسبة 0,5% لسنة 2014، أما في سنة 2015 فقد عرفت تراجعا سلبيا بنسبة تقدر ب 65,95%، والسبب راجع الى الاستثمار في الاوراق المالية لغرض المتاجرة (قصيرة الاجل)، لتعود الى الارتفاع بنسبة ملحوظة تقدر ب 61,35% بسبب الاستحواذ على اسهم في شركة زميلة بنسبة 35%.

لكن الملاحظ ان المشتقات المالية تعرف تذبذبات سواء في جانب الموجودات او المطلوبات بين السلب والايجاب، كمثال لذلك سنة 2009، و 2010 وذلك لتداعيات الازمة المالية العالمية 2008 ، أما باقي السنوات فالتذبذب راجع الى التداول في السوق المالي وانخفاض اسعار النفط.

مما سبق عرضه، يمكن القول أن العمليات العادية لدى بنك أبو ظبي تحظى بالاستقرار، عدى حقوق البنك لدى الغير، التي تعرف تغيرات محسوسة، لكن حركة المشتقات المالية عرفت تذبذبات متباينة عبر السنوات السابقة بسبب التفاعل مع السوق المالي صعودا ونزولا، غير ان استراتيجية البنك في عملية الاستحواذ والمشاركة في اسهم شركات زميلة وسندات حكومية وسندات اخرى لدى مؤسسات مالية بغرض تقوية الحصص السوقية للبنك وجني عوائد.

خاتمة الفصل الثالث

بعد هذا العرض المتعلق بالتعريف ببنك أبوظبي التجاري وعملياته المالية بخصوص الأسهم والسندات واستخدام المشتقات المالية، يستخلص أن الاستراتيجية المتعلقة بالبنك سمحت له بتحقيق قفزة نوعية واحتلال الريادة في النظام المصرفي سواء على المستوى المحلي والإقليمي، فالبنك قد حقق مكانة مرموقة، وسمعة تجارية متميزة تمحورت حول تلبية متطلبات وتخطي توقعات عملائه وتوفير تجربة مصرفية فريدة لهم من خلال أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أنظمة تقنية في مجال الخدمات المصرفية، واستخدامه للمشتقات المالية لغرض المتاجرة والتحوط المتمثلة في خيارات والعقود الآجلة والمستقبلية وكذا المبادلات، جاءت في سياق انشطته واستطاع بفضلها تحقيق وجني عوائد كغيرها من الأدوات المالية التقليدية.

وكان للبورصة دور ايجابي في تنشيط وتفعيل قيمة هذه المشتقات لأنه خلال استعراض جل التقارير المالية للبنك لفترة 2009-2016 كان هناك تعامل مستمر لأغلب هذه المشتقات، وهنا يمكن تشجيع البنوك الأخرى على استخدام المشتقات المالية لكن بحذر وتجنب المقامرة بها والتمادي في استخدامها، لأن الاستخدام الخاطئ لها يؤدي إلى أزمات كبيرة تمس النظام المصرفي ككل.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد الانتهاء من إتمام هذه الدراسة يتضح أن نشاط البنوك التجارية عرف تطورات كبيرة حتى وصل إلى ما هو عليه حالياً، لذلك لم يعد يقتصر على العمليات المحلية بل يشمل أيضاً المعاملات والمبادلات الدولية، مما نتج عنه اشتداد المنافسة مع غيرها من البنوك الأجنبية، لذلك أصبح تنويع الخدمات المصرفية وتطويرها والاهتمام بجودتها من بين أهم المداخل لزيادة تنافسية البنوك، وذلك بزيادة الإنفاق للحصول على تكنولوجيا الصناعة المصرفية، والاهتمام بتدريب العنصر البشري ليستوعب هذه التطورات في مجال الخدمات المصرفية، ومن جهة أخرى تلبية لرغبات المستثمرين والعملاء سعت هذه البنوك إلى ابتكار أساليب تمويلية مع التوفيق بين تعظيم الربحية والمحافظة على السيولة.

ومن أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي هو التقدم التكنولوجي، حيث أعطت البنوك اهتماماً كبيراً لتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصال والحوسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر.

وجاءت الهندسة المالية بأدواتها لصياغة منتجات وابتكارات مالية جديدة تسهم بشكل كبير في وضع صيغ جديدة وملاءمة لهذه البنوك، كون أن ظهورها ارتبط بفتح البنوك كإدارات لمساعدة منشأة الأعمال في مواجهة المخاطر التي تسبب فيها عملاؤها، وإيجاد حلول لتلك المشاكل.

وتجدر الإشارة أن الهندسة المالية رغم ما قدمته وتقدمه من منتجات قيمة خدمة للمشاة الأعمال وأسواق المال على حد سواء، فإن التطبيق الخاطئ لها يؤدي إلى حدوث أزمات وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مستقبلها، فالأزمة المالية العالمية الأخيرة شاهد على مدى الخسائر التي قد يسببها التوسع الغير عقلاني في استعمال هذه الأدوات، وبالتالي فإن المتاجرة بها يجب أن تتزامن مع مجموعة من القواعد التشريعية والتنظيمية التي تقيد وتقنن استخدام هذا النوع من الأدوات لما فيه مصلحة جميع الأطراف المعنية .

وهو الشيء الذي أدى إلى الاهتمام بدراسة العلاقة بين البنوك التجارية واستخدامها لأدوات الهندسة المالية، مع إسقاط دراسة حالة بنك ابوظبي التجاري بدولة الإمارات العربية.

بناء على ما تقدم تم طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

كيف ساهم استخدام أدوات الهندسة المالية في زيادة عوائد للبنوك التجارية؟ وما هو أثر ذلك الاستخدام في بنك ابوظبي التجاري بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
ولتوضيح هذه الإشكالية تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما أهم المزايا التي تكتسبها البنوك التجارية نظير تطبيقاتها للهندسة المالية؟
- 2- ما مدى مساهمة استخدام أدوات الهندسة في التحوط لدى البنوك التجارية؟
- 3- هل كان لتطبيق أدوات الهندسة المالية آثار سلبية على الأسواق المالية؟
- 4- هل ساهم استخدام المشتقات المالية في زيادة عوائد بنك ابو ظبي التجاري؟

وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، والإشكالية المطروحة أعلاه والفرضيات الموضوعية لها، فقد تم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة فصول مزجت بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. فالفصل الأول استهدف التعريف بالبنوك التجارية، حيث تم فيه تقديم مفهومها ومختلف أنواعها ووظائفها، وكيف انها انتقلت من وظائف تقليدية تجلت في قبول الودائع ومنح الائتمان الى وظائف حديثة وذلك مواكباً للتطورات المالية الحاصلة، التي كانت احد نتائج العولمة المالية.

أما الفصل الثاني فتم من خلاله الوقوف على ماهية الهندسة المالية وادواتها، وتقنياتها ومخاطر التطبيق السيء لها، وكذا استخدامها في المؤسسات المالية، بغرض إبراز عوامل ظهورها و مختلف جوانبها وتطبيقاتها .

أما الفصل الثالث المتعلق بالجانب التطبيقي، فقد تم اختيار بنك ابوظبي التجاري كحالة للدراسة، حيث تم تناول التعريف بالبنك وهيكله التنظيمي واستراتيجياته، وعرض جداول واشكال تبرز تطور العمليات العادية (الاسهم والسندات) وعمليات المشتقات المالية بغرض المتاجرة والتحوط، هذه الأخيرة التي استخدمها البنك دون باقي أدوات الهندسة المالية، وكتحليل أخير أضفنا جدول وأشكال تتعلق بصافي الأرباح الناتجة عن التعامل بالمشتقات المالية، وكذا جدول اخر لمقارنة تطور العمليات العادية مع تطور استخدام المشتقات المالية، مع تقديم تحليلات لنسب التغيرات خلال فترة 2009-2016 .

وبعد إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث الذي حاول الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن سردها مع التذكير بمدى تحقق الفرضيات المطروحة في مستهل هذا البحث، وذلك وفق النقاط الموالية:

اختبار الفرضيات

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة تم اختبار فرضيات البحث كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الاولى جاء فيها: "لقد انعكست التطورات المالية على نشاط البنوك التجارية بتنوع خدماتها والاهتمام بجودتها لغرض مواجهة المنافسة" فرضية صحيحة كون أن البنوك التجارية تأثرت بالتطورات المالية الحاصلة، وطورت في مستوى خدماتها المقدمة، وتميزت في طريقة تقديمها لهاته الخدمات، ومثالنا في ذلك بنت ابو ظبي التجاري الذي اخذ في التطور والرقى عبر السنوات محل الدراسة.

- بالنسبة للفرضية الثانية والتي جاء فيها: "تشمل صناعة الهندسة المالية كل الادوات والمنتجات المالية وعلى رأسها المشتقات المالية لإدارة أي خطر مالي" فرضية صحيحة، لان الهندسة المالية جاءت بأدوات لتساعد المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة في التحوط ضد المخاطر، وعلى رأسها المشتقات المالية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي جاء فيها: "وجهت الاتهامات في كل مرة تقع مؤسسة مالية، او سوق مالي او اقتصاد معين في تأزم الى ممارسات الهندسة المالية بصفة عامة، والتعامل بالمشتقات بصفة خاصة" فرضية صحيحة والدليل في ذلك أزمة 2008 التي كشفت الغطاء عن سلبيات التمادي في استخدام ادوات الهندسة المالية وبالذات المشتقات المالية.

-أما الفرضية الرابعة جاء فيها: "يعد بنك ابو ظبي التجاري من اهم بنوك دولة الخليج والعالم العربي، والدليل على ذلك استمراره ونجاحه، واستخدامه للمشتقات المالية رغم الاخطار التي يمكن ان تنجم عنها" فرضية صحيحة أيضا والدليل على ذلك الارقام التي سجلها البنك عبر السنوات، والنجاحات الكبيرة والتطور المستمر في استخدام المشتقات المالية.

نتائج الدراسة

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد احتلت البنوك التجارية منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.

✓ تميزت البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي. و تنشأ عن الوساطة حالة من الغموض ، حيث أن طبيعة البنوك التجارية ، وما تتسم به من صغر في مقدار رأس المال قياساً بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها؛

✓ من أهم مزايا تطبيقات الهندسة المالية بالبنوك التجارية هي زيادة القدرة التنافسية بين هذه البنوك، وإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل؛

✓ من بين أهم التحديات التي تواجه صناعة الهندسة المالية ومنتجاتها افتقارها للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة؛

✓ هناك علاقة ذات إتجاهين بين النظام المالي ككل، ومدى نجاح وتطور صناعة الهندسة المالية، فوجود نظام مالي متطور في دول الخليج، ساعد في تطور صناعة الهندسة المالية؛

✓ يمكن استخدام أدوات الهندسة المالية من التحوط ضد المخاطر، وكذا توفير سيولة وتحقيق عوائد للبنوك التجارية؛

✓ إقتصار بنك أبو ظبي التجاري على استخدام المشتقات المالية وتتنجلى في العقود الآجلة، عقود الخيار، العقود المستقبلية وعقود التبادل، وقد ازداد الطلب عليها نظرا لدورها في الحد من مخاطر الاستثمار؛

✓ كان لتبعات الازمة المالية العالمية 2008 تأثير كبير على تعامل بنك ابو ظبي التجاري بالمشتقات المالية، لكن رغم ذلك لازالت تساهم بشكل كبير في زيادة عوائده.

الاقتراحات

وعلى أساس ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب على بنك أبو ظبي التجاري التوسع أكثر، وفتح فروع جديدة عبر الوطن العربي والعالم، وذلك للمستوى الرفيع في خدماته المقدمة، وتطويرها عبر السنوات.

- يجب على المؤسسة استقطاب اطارات أكبر، وأكثر تميزا وذات تفكير ابداعي، واعطائهم المجال في الابتكار من اجل التحسين والتطوير.

- تكوين العاملين في البنك، حيث تكون لهم الخبرة الكافية والتي تؤهلهم إلى التميز وتقديم الجديد دائما بمستويات عالمية.

- ضرورة سير البنوك التجارية الجزائرية بنفس النهج الذي سارت عليه بنوك الخليج، نظرا للتطور الكبير الذي وصلت اليه هذه الاخيرة في جميع الجوانب.

افاق البحث

مما لا شك فيه أن أي بحث لا يخلو من الاخطاء والنقائص رغم الجهد المبذول في محاولة الإلمام بجميع جوانبه، فأبي بحث هو امتداد لبحوث سابقة تضاف إليه مستجدات طرأت، وتكون بذلك تمهيدا لبحوث لاحقة، ومن خلال النتائج المتوصل اليها في هذا البحث فتحت امامنا افاق بحث نذكر منها:

- الدور الذي يلعبه استخدام أدوات الهندسة المالية إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح.
- النجاعة التي يمكن ان تعود على البنوك التجارية اذا ما قامت بتكوين مهندسين ماليين ذوي كفاءة عالية.



قائمة المراجعين

I- المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- (1) احمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والادوات المالية المشتقة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2015.
- (2) احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، الاردن، ط 1، 1993.
- (3) أحمد عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية – بين التطبيق والنظرية، مؤسسة الرسالة ، سوريا، 2008.
- (4) أشرف محمد دوابه، دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الاسلامية ، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2002.
- (5) انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط 1، 2010.
- (6) حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات ، المبادلات)، مرجع سابق، ط1، 2011.
- (7) حاكم الربيعي، ميثاق القتلاوي، حيدر جوان، على احمد فارس، المشتقات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1 ، 2011.
- (8) حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي واداري ، الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
- (9) حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر، عمان، الاردن، ط 1، 2003.
- (10) خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة – ، دار وائل للنشر، 2009، ط6
- (11) خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة – ، دار وائل للنشر، 2009، ط6.
- (12) خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، 2008.
- (13) خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان ، الاردن، ط1، 2010.
- (14) رشاد العطار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ، دار النشر صفاء، عمان، الاردن ، ط 1، 2000.

- 15) رضا صاحب ابو حمد اعلي، ادارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1، 2002.
- 16) زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن ، ط 1.
- 17) زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك والاتجاهات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- 18) زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ط 1، 2003.
- 19) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ط 1، 2009
- 20) سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، دار النشر للجامعات، ط 1، مصر، 2005.
- 21) السيد متولي عبد القادر، الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، ط 1 ، 2010.
- 22) صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- 23) طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية(المفاهيم-ادارة المخاطر-المحاسبة) ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 24) طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1، 2013.
- 25) عاطف فرحة، إدارة المشتقات المالية، جامعة دمشق-كلية الاقتصاد. 2010.
- 26) عاطف وليم اندراوس، اسواق الاوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها "، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط 1 ، 2008.
- 27) عبد الغفار الحنافي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004.

- (28) علاء الدين زعتر، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة منها ، دار الكلم الطيب، دمشق، ط2.
- (29) علاء فرحان طالب وآخرون، ادارة المؤسسات المالية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- (30) غازي عبد المجيد الرقيبات، المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1، 2014.
- (31) فريد راغب النجار، المشتقات والهندسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، الاسكندرية ، 2009.
- (32) محمد ابراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة اثار العولمة، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2008.
- (33) محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- (34) مدحت صالح، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001.
- (35) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1981.
- (36) مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية-المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية ، الناشر للمكتبة العصرية، 2008.
- (37) منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط3، 2014.
- (38) منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في ادارة المخاطر – الهندسة المالية باستخدام المشتقات المالية والتورق، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2003.
- (39) مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل، ادارة المشتقات المالية ، اثناء للنشر والتوزيع ، مكتبة الجامعة، الاردن، الشارقة، ط 1 ، 2012.
- (40) هاشم فوزي العبادي وجيل كازم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، ط2.
- (41) هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات

المالية، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

(42) هيكل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر، ط 2 ، 2014.

2. المذكرات والمقالات

(1) امينة بوديبة، دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل الاسواق المالية الإسلامية-دراسة حالة سوق راس المال الماليزي، مذكرة تخرج ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2014-2015.

(2) بوضيفة قوي ، اعادة هندسة الاداء الجامعي: مقارنة معاصرة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2007 ، العدد الخامس.

(3) رابح امين، مذكرة الهندسة المالية واثرها في الازمة المالية العالمية لسنة 2007.

(4) سامي بن ابراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرة في المنهج الاسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000.

(5) الماسنج رابح أمين، الهندسة المالية واثرها في الازمة المالية العالمية 2007 ، مذكرة ماجستير، فرع نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، دفعة 2010 – 2011.

(6) محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب، 2014.

(7) محمد كريم قندوز، الهندسة المالية في ظل تطوير صناعة المنتجات المالية الاسلامية ، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

(8) محمود اليميني، الهندسة المالية وهدف تعظيم قيمة الشركات، مقال، منشور بتاريخ:

<https://ae.linkedin.com/pulse>، 2016/01/30

(9) نشأت عبد العزيز، فن ادارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، جويلية 2002 ، عدد 269.

3. المراجع باللغة الفرنسية

1) Ahmed Salim, Jean- Marie Albertini, Economie, 5^{eme} Edition, Dolloz, Paris, 1985

2) Eugenio Domingo Solans, Financial innovation and monetary policy, op-ut Hammer Michael et champy James, Le Reengineering: Réinventer l'entreprise pour une amélioration spectaculaire de ses performances, d'édition, Dunod, Paris, France.

3) Serge Raval, Le management par projets "Approche stratégique du changement, Editions d'Organisation, 3^{eme} edition, Paris, France,

4. المواقع الإلكترونية

1) www.adcb.com



اللاحق

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف درهم	
			الموجودات
١,٦٠٢,٩٤٩	٤,١٣٩,٠١٥	٥,٨٨٧,٦٣٠	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٥,٠٠٨,٨٥٨	١٨,٣٤٨,٩٨٨	١٨,٣٩٧,٥٣٤	٧ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
-	٨٦,٥٦١	-	٨ أوراق مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة
٣٣,٤٢٥,٥٠٢	١١٦,٦١٠,٢٩٢	١٢٢,٧٧١,٨٧٠	٩ قروض وسلفيات، صافي
٩٧٧,١٢٣	٤,٩٥٣,٠١٩	٣,٥٨٨,٩٧٣	١٠ أدوات مالية مشتقة
٢,٢٤٩,٦٩٧	٤,٣٧٢,٧٤٤	٨,٢٦٣,١٣٨	١١ إستثمارات في أوراق مالية
١,٤٥٨,٨٠٧	٤,٥٨٢,٦٥٩	٥,٣٥٨,١٩٩	١٢ إستثمارات في شركات زبيلة
٧٨,٧٣٥	٥٤٩,٤٩٢	٢٨٩,١٩٢	١٣ إستثمارات عقارية
٣,٤٠٠,٢٦٠	٥,٧٧٤,٢٨٧	١٢,٤٨٩,١٥٧	١٤ موجودات أخرى
٢٩١,٤٠٢	٧٩١,٧٢١	١,٠٧٠,٣٢١	١٥ ممتلكات ومعدات، صافي
٤٢,٢٤٩	-	١٥٥,١٨٠	١٦ موجودات غير ملموسة
٤٨,٥٣٥,٥٨٢	١٦٠,٢٠٨,٧٧٨	١٧٨,٢٧١,١٩٤	مجموع الموجودات
			المطلوبات
١,٣١٨,٢٣٢	٤,٧٣٨,٢٠١	٤,٨٤١,٨٦٥	١٧ أرصدة مستحقة للبنوك
٢٨,٨٩٥,٧٧٦	٨٦,٢٩٩,٩٥٧	١٠٦,١٣٤,١٨٥	١٨ ودائع العملاء
٧,٩٣١	١٠٩,٠٤٩	٢٩,١٣١	١٩ أوراق مالية إلزامية التحويل - عنصر المطلوبات
٥,٧٢٢,٧٥٩	٢٨,٩٢١,٨٠٤	٢١,٠١٩,٦٩٤	٢٠ قروض قصيرة ومتوسطة الأجل
٩٤٩,٥٦٨	٤,٦٨٩,٤٨٩	٣,٤٨٧,٧٦٤	٢١ أدوات مالية مشتقة
٢,٤٢٤,٧٥١	٨,٦١٩,٤٩٤	٨,٩٠٦,١٠٩	٢٢ قروض طويلة الأجل
٣,٨٨٧,٥٨٤	٧,٧٤٠,٦٦٥	١٤,٢٧٩,٠٩٨	٢٣ مطلوبات أخرى
٤٣,٢٠٦,٦٠١	١٤١,١١٨,٦٥٩	١٥٨,٦٩٧,٨٤٦	مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
١,٣٠٩,٥٥٦	٤,٨١٠,٠٠٠	٤,٨١٠,٠٠٠	٢٣ رأس المال
٧٣٦,٢٣٢	٢,٦٢٧,٩٧٩	٢,٧٠٤,١٧٩	٢٤ احتياطات نظامية وقانونية
٥٨٥,٣٥٣	٢,١٥٠,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٥ احتياطي عام واحتياطي طوارئ
(٩,٩٨٦)	(١٣,٤٣٨)	(٣٦,٦٧٧)	أسمهم برنامج جوائز الموظفين، صافي
٣٧,٢١١	(٣٥٣,٧٣١)	١٣٦,٦٧٦	احتياطي تحويل عملاء أجنبية
(١٤٦,٤٤٨)	(١٠٧,٣٦٠)	(٥٣٧,٩٠٤)	احتياطي تحوط
٤٧,٥٩٠	(١٩٤,٢٧٩)	١٧٤,٧٩٩	التغيرات المترتبة في القيم العادلة
١,٥٣٣	-	٥,٦٣٠	احتياطات أخرى
٤١٤,٩٧٤	١,٤٦٧,٩٨٣	١,٥٢٤,٢٠١	الأرباح المستتفة
١,٠٨٩,٠٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	سندات رأس مال
١,٢٦١,٦٠٧	٤,٦٣٣,٨٨٣	٤,٦٣٣,٨٨٣	٢٦ أوراق مالية إلزامية التحويل - عنصر حقوق الملكية
٥,٣٢٦,٦٥٠	١٩,٠٢١,٠٣٢	١٩,٥٦٤,٧٧٧	حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
٢,٣٣١	٦٩,٠٨٧	٨,٥٦١	حقوق الملكية غير المسيطرة
٥,٣٢٨,٩٨١	١٩,٠٩٠,١٤٩	١٩,٥٧٣,٣٤٨	مجموع حقوق الملكية
٤٨,٥٣٥,٥٨٢	١٦٠,٢٠٨,٧٧٨	١٧٨,٢٧١,١٩٤	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

علاء عريقات
الرئيس التنفيذي

عيسى السويدي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

نحنا

هدية رقم (١)

بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة

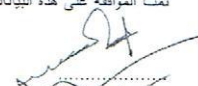
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	إيضاحات	
الف دولار أمريكي	الف درهم	الف درهم		
				الموجودات
٢,٥٤٢,٣٠٢	٦,٦٢٩,٩٤٥	٩,٣٣٧,٨٧٤	٥	تقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٤٩٦,٩٠١	٢٠,٨٣٩,٩٣٢	١٦,٥١٧,١١٨	٦	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
١٧٤,٧٥٥	١٥,٧٥٥	٦٤١,٨٧٧	٧	أوراق مالية يعرض المتأخرة
١,٣٥٩,٤٤١	٤,٨٤٤,٧٦٤	٤,٩٩٣,٢٢٦	٨	أدوات مالية مشتقة
٥٠,٩٤,٧٢٣	١٥,٠٥٢,١٠٣	١٨,٧١٢,٩١٦	٩	استثمارات في أوراق مالية
٣٣,٥٤٠,٧٨٣	١٢٤,٧٥٤,٧٣٧	١٢٣,١٩٥,٢٩٥	١٠	قروض ومسلقات، صافي
-	٨١,٨١٧	-	١١	استثمارات في شركات زميلة
١٤٤,١٣١	٣٩٦,٩١٢	٥٢٩,٣٩٥	١٢	استثمارات عقارية
١,٦١٣,٣٨٥	١٠,٠٦١,٤٤٤	٥,٩٢٥,٩٦٢	١٣	موجودات أخرى
٣٣١,٤٠٠	٩٦٤,٥١٨	٨٤٩,٩٣٤	١٤	ممتلكات ومعدات، صافي
٢٥,٠٨٢	١٢٣,٦٥٣	٩٢,١٢٦	١٥	موجودات غير ملموسة
٤٩,٢٢٢,٩٠٣	١٨٣,٧٣٥,٦٣٠	١٨٠,٧٩٥,٧٢٣		إجمالي الموجودات
				المطلوبات
-	٤٨,١٠٠	-		أرصدة مستحقة للبنوك المركزية
١,٢٠٠,٩٩٩	٣,٠٩٠,٣٨٦	٤,٤١١,٢٧١	١٦	أرصدة مستحقة للبنوك
١,٢٩٨,٢١٣	٤,٨٣١,٥٦٨	٤,٧٦٨,٣٣٨	٨	أدوات مالية مشتقة
٢٩,٧٣٥,٠٧٤	١٠٩,١٧٠,٨٢٥	١٠٩,٢١٦,٩٢٥	١٧	ودائع العملاء
١,٢٤٠,٧٠٥	٧١٦,٦٥٢	٤,٥٥٧,١٠٨	١٨	أوراق تجارية بالبورصة
٧,١١٦,٧٠٢	٣١,٨٩٧,٠٠٩	٢٤,١٣٩,٦٤٧	١٩	قروض
١,٩٠٤,٣٩٦	١١,٩٠٣,٥٦٧	٦,٩٩٤,٨٤٥	٢٠	مطلوبات أخرى
٤٢,٤٩٦,٠٨٩	١٦١,٦٤٨,١٠٧	١٥٦,٠٨٨,١٣٤		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
١,٥٢٣,٤٤٠	٥,٥٩٥,٥٩٧	٥,٥٩٥,٥٩٧	٢١	رأس المال
١,٠٤٧,٧٢٣	٣,٨٤٨,٢٨٦	٣,٨٤٨,٢٨٦	٢١	علاوة إصدار
١,٧١٢,١١٣	٤,٩١٩,٨٩٦	٦,٢٨٨,٥٩١	٢٢	احتياطيات أخرى
١,٢٣٥,٣١٦	٣,٧٠٨,٢٢٧	٤,٥٣٧,٣١٥		الأرباح المستبقاة
١,٠٨٩,٠٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٥	سندات رأس مال
٦,٦٠٧,٦٢٠	٢٢,٠٧٢,٠٠٦	٢٤,٢٦٩,٧٨٩		حقوق الملكية للمساهمين في البنك
١١٩,١٩٤	٥,٥١٧	٤٣٧,٨٠٠		حقوق الملكية غير المسيطرة
٦,٧٢٦,٨١٤	٢٢,٠٧٧,٥٢٣	٢٤,٧٠٧,٥٨٩		إجمالي حقوق الملكية
٤٩,٢٢٢,٩٠٣	١٨٣,٧٣٥,٦٣٠	١٨٠,٧٩٥,٧٢٣		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وصرح بإصدارها بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٣.


نيبال كولار
المدير المالي


علاء عزيقاني
الرئيس التنفيذي


عيسى السويدي
رئيس مجلس الإدارة


تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.


بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة


بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف درهم		
				الموجودات
٤,١٠٨,٩٥٥	٩,٩٦١,٢٠٦	١٥,٠٩٢,١٩٢	٥	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٣٦١,٤١١	١١,٣٤٤,٧٠٠	١٦,٠١٩,٤٦١	٦	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
٥٤,٣٤٢	٨٨٤,٦٤٠	١٩٩,٥٩٩	٧	أوراق مالية بغرض المتاجرة
١,١٦٧,٥٧٦	٣,٦١٦,٢٠٣	٤,٢٨٨,٥٠٦	٨	أدوات مالية مشتقة
٥,٨٩٤,٨٦٥	٢٠,٨٥٤,٧٧٢	٢١,٦٥١,٨٣٨	٩	استثمارات في أوراق مالية
٣٨,٢٦٩,١٢٦	١٣١,٦٤٨,٦٧٠	١٤٠,٥٦٢,٤٩٨	١٠	قروض وسلفيات، بالصافي
٥٣,٣٢٣	-	١٩٥,٨٥٤	٥٢	استثمار في شركة زميلة
١٦٧,٦٥٠	٥٦٠,٦٩٠	٦١٥,٧٧٨	١١	استثمارات عقارية
١,٢٣٩,٢٧١	٣,٤٠٤,٦٣٨	٤,٥٥١,٨٤٤	١٢	موجودات أخرى
٢١٩,٤٩٠	٨٠٥,٣٢٢	٨٠٦,١٨٨	١٣	ممتلكات ومعدات، بالصافي
٩,٧٢٠	٦١,٦٩٥	٣٥,٧٠٥	١٤	موجودات غير ملموسة
٥٥,٥٤٥,٧٢٩	١٨٣,١٤٢,٥٣٦	٢٠٤,٠١٩,٤٦٣		إجمالي الموجودات
				المطلوبات
١,١١٣,٢٦٤	٤,٢٩١,٠١١	٤,٠٨٩,٠١٩	١٥	أرصدة مستحقة للبنوك
١,٣٦١,٣٠٣	٣,٩٦٥,٥٨٧	٥,٠٠٠,٠٦٧	٨	أدوات مالية مشتقة
٣٤,٣٠٧,٤٤٠	١١٥,٤٢٧,٧٠٨	١٢٦,٠١١,٢٢٧	١٦	ودائع العملاء
١,٧٣٥,٧١٦	٥,٩٤٠,٤٣٥	٦,٣٧٥,٢٨٤	١٧	أوراق تجارية باليورو
٨,٢٥٤,٨٦٦	٢٣,٧٨٥,٥٦٨	٣٠,٣٢٠,١٢١	١٨	قروض
١,٥٨٠,٤٢٨	٤,٩١٠,٩١٧	٥,٨٠٤,٩١٢	١٩	مطلوبات أخرى
٤٨,٣٥٣,٠١٧	١٥٨,٣٢١,٢٢٦	١٧٧,٦٠٠,٦٣٠		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
١,٥٢٣,٤٤١	٥,٥٩٥,٥٩٧	٥,٥٩٥,٥٩٧	٢٠	رأس المال
١,٠٤٧,٧٢٣	٣,٨٤٨,٢٨٦	٣,٨٤٨,٢٨٦		علاوة إصدار
١,٥٧٦,٨٥٧	٥,١٣٥,٤٤٠	٥,٧٩١,٧٩٨	٢١	احتياطيات أخرى، صافية من أسهم الخزينة
١,٩٥٢,٨٣٢	٥,٥٩٧,٢٧٥	٧,١٧٢,٧٥٥		أرباح مستبقاة
١,٠٨٩,٠٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤	سندات رأس المال
٧,١٨٩,٨٨١	٢٤,١٧٦,٥٩٨	٢٦,٤٠٨,٤٣٦		حقوق الملكية العائدة للمساهمين في البنك
٢,٨٣١	٦٤٤,٧١٢	١٠,٣٩٧		الحصص غير المسيطرة
٧,١٩٢,٧١٢	٢٤,٨٢١,٣١٠	٢٦,٤١٨,٨٣٣		إجمالي حقوق الملكية
٥٥,٥٤٥,٧٢٩	١٨٣,١٤٢,٥٣٦	٢٠٤,٠١٩,٤٦٣		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وصرح بإصدارها بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٥ ووقعها بالنيابة عن المجلس:


 ديبك كولار
 المدير المالي


 علاء عريقات
 الرئيس التنفيذي


 محمد سلطان غنوم الهاملي
 نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

ملحق رقم (3)

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف درهم		
				الموجودات
٥,٢٤٤,١٨٨	٢٠,١٨٠,٢٧٧	١٩,٢٦١,٩٠٢	٥	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٦,٧١٤,٨٤٢	٢٢,٣٨١,٩٢١	٢٤,٦٦٣,٦١٥	٦	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك، بالصافي
٤١٥,١٣٩	٤,٢٥٦,٢٧٧	١,٥٢٤,٨٠٦	٧	إيداعات الشراء العكسي
١١٤,٠١٠	٦٢,٢٦١	٤١٨,٧٥٨	٨	أوراق مالية بغرض المتاجرة
١,٠٨١,٣٤٧	٤,٠٠١,٩٠٨	٣,٩٧١,٧٨٩	٩	أدوات مالية مشتقة
٩,٠٠٠,٦٧١	٢٠,٨٦٣,٦٠٧	٣٣,٠٥٩,٤٦٦	١٠	استثمارات في أوراق مالية
٤٣,١٤١,٢١٨	١٤٦,٢٥٠,٤٦٢	١٥٨,٤٥٧,٦٩٥	١١	قروض وسلفيات، بالصافي
٥٥,٨٠٦	١٩٧,١٥٦	٢٠٤,٩٧٧	١٢	استثمار في شركة زميلة
١٧٩,٦٢٩	٦٤٧,٦٤٧	٦٥٩,٧٧٦	١٣	استثمارات عقارية
٤,١١٦,٧٩٦	٨,٥٧١,٦٤٠	١٥,١٢٠,٩٨٨	١٤	موجودات أخرى
٢٥٢,٢٩٦	٨٣٥,١٤٥	٩٢٦,٦٨٥	١٥	ممتلكات ومعدات، بالصافي
٥,١١٩	١٨,٨٠٠	١٨,٨٠٠	١٦	موجودات غير ملموسة
٧٠,٣٢١,٠٦١	٢٢٨,٢٦٧,١٠١	٢٥٨,٢٨٩,٢٥٧		إجمالي الموجودات
				المطلوبات
١,٠٤٦,٢٠٦	١,٦٩١,٧٩٣	٣,٨٤٢,٧١٤	١٧	أرصدة مستحقة للبنوك
١,٣٠٤,٨٠٠	٤,٧٤١,١٨٠	٤,٧٩٢,٥٢٩	٩	أدوات مالية مشتقة
٤٢,٣٢٠,٢٣١	١٤٣,٥٢٦,٢٩٦	١٥٥,٤٤٢,٢٠٧	١٨	ودائع العملاء
٢,٣٧٦,٤٠٤	٥,٧٠٠,٠٦٤	٨,٧٢٨,٥٣٣	١٩	أوراق تجارية باليورو
١٠,٣٤٩,٨٥٨	٣٣,٤٧١,٧٣١	٣٨,٠١٥,٠٣٠	٢٠	قروض
٤,٦٦٠,٣٢١	١٠,٤٠٣,٢٣٤	١٧,١١٧,٣٥٩	٢١	مطلوبات أخرى
٦٢,٠٥٧,٨٢٠	١٩٩,٥٣٤,٢٩٨	٢٢٧,٩٣٨,٣٧٢		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
١,٤١٥,٢٥٥	٥,٥٩٥,٥٩٧	٥,١٩٨,٢٣١	٢٢	رأس المال
٦٥٨,٨٦٢	٣,٨٤٨,٢٨٦	٢,٤١٩,٩٩٩		علوّة إصدار
٢,٠٢٤,٨٥٢	٥,٦٥٦,٥٦٤	٧,٤٣٧,٢٨٣	٢٣	احتياطيات أخرى
٣,٠٧٥,٢٤٤	٩,٦٢٧,٣١٥	١١,٢٩٥,٣٧٢		أرباح مستبقة
١,٠٨٩,٠٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٦	سندات رأس المال
٨,٢٦٣,٢٤١	٢٨,٧٢٧,٧٦٢	٣٠,٣٥٠,٨٨٥		حقوق الملكية العائدة للمساهمين في البنك
-	٥,٠٤١	-		حقوق الملكية غير المسيطرة
٨,٢٦٣,٢٤١	٢٨,٧٣٢,٨٠٣	٣٠,٣٥٠,٨٨٥		إجمالي حقوق الملكية
٧٠,٣٢١,٠٦١	٢٢٨,٢٦٧,١٠١	٢٥٨,٢٨٩,٢٥٧		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وصوّت بإصدارها بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧ ووقعها بالنيابة عن المجلس:



دييان كولار
المدير المالي للمجموعة



علاء عريقات
الرئيس التنفيذي للمجموعة



عيسى السويدي
رئيس مجلس الإدارة

ملحق رقم (٤)

بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٨. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

القيم العادلة		
المطلوبات	الموجودات	
الف درهم	الف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
		مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة
٨٧,٣٤١	١٠٤,٥٩٧	مشتقات صرف عملات أجنبية
٢,٨٥٣,٥٨٥	٢,٨٦٩,٣٩٣	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
١٥٢,٨٢١	٥٨,٥٩١	خيارات
-	١,٧٦٧	عقود مستقبلية (صرف متداول)
٣٦,٣٨٥	٣٦,٧٦٧	مقايضات السلع والطاقة
٢٣,٥١٣	٧٠,٦٨٥	خيارات المقايضات
٣,١٥٧,٦٤٥	٣,١٤١,٨٠٠	مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة
٨٠٧,٩١٧	٢٩٥,٣٢٧	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
-	٤٢,٢٧٣	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
٢٥	١٣٦,٨٠٣	عقود صرف أجنبي آجلة
٢٥	١٧٩,٠٧٦	مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٣,٩٦٥,٥٨٧	٣,٦١٦,٢٠٣	مجموع الأدوات المالية المشتقة

بلغت القيمة الاسمية التعاقدية للأدوات المشتقة القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغاً وقدره ٢٩٤,٩٦٩,٩٧٩ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٣ - ٣٠٠,٥٠٢,٧٨٤ ألف درهم). تشير هذه القيم الاسمية إلى حجم المعاملات ولا تعتبر مؤشراً على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

فصلاً صاف خسان عدة فعالية التحوط المسجلة في نهاية الدخا المه حد.

ومعدلات الفائدة. وفي جميع هذه الحالات يتم بصورة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البنود الذي يجري التحوط له وإداة التحوط، ويتم تسجيل هذه المعاملات على أساس نوع التحوط.

هناك رقم (٥)

يبين الجدول التالي القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة.

القيم العادلة		
المطلوبات	الموجودات	
الف درهم	الف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
		مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة
٨٤٦,٣٦٥	٨٢٤,٧٢٤	مشتقات صرف عملات أجنبية
٢,٧١٣,٣٧٧	٢,٧١٣,٥١٠	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
١٧٠,١٥٥	١١٧,٠٥٤	خيارات
١٤٦	٢,٥٣٦	عقود مستقبلية (صرف متداول)
٢٩٥,٥٥٧	٢٩٥,٩٩٨	مقايضات السلع والطاقة
١٦,٢٢١	٩١,٣٨٣	خيارات المقايضات
٤,٠٤١,٨٢١	٤,٠٤٥,٢٠٥	مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة
٧٠٨,٢٦٢	٢٢٠,٩٧٨	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٢٩,٧٢٢	١٩,١٠٩	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
٢٢٠,٢٦٢	٣,٢١٤	عقود صرف أجنبي آجلة
٢٤٩,٩٨٤	٢٢,٣٢٣	مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٥,٠٠٠,٠٦٧	٤,٢٨٨,٥٠٦	مجموع الأدوات المالية المشتقة

بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

ملحق (٥٤)

٩. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

يبين الجدول التالي القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة.

القيم العادلة		
القيم الإسمية ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم
٢٠١٦		
مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة		
١١٣,٩٦٢,٣٥٩	٤١٦,٦٤١	٦٠٦,٦٠٨
١٦٥,٠١٤,٧٠٢	٢,٤٢٤,٣٣٧	٢,٤٠١,٢٧٦
١٤,٧٠٧,٣٤٥	٢٢٥,٤٧٦	٢٥٦,٤٤٦
٤,٤٧١,١٠١	١,١٣٠	٩٧٢
٢٠,٣٥٣,٢٠٤	١,٢٩٠	١٠,٦١٢
٣,٠٩٨,٧٠٧	٢٠٠,٦٣٨	٢١٣,٧١٦
٥٠,٤٧,٢٩٢	٢٩,٠٩٨	٥١,١٧٤
٣٢٦,٦٥٤,٧١٠	٣,٢٩٨,٦١٠	٣,٥٤٠,٨٠٤
مشتقات صرف أجنبي		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
مقايضات معدلات الفائدة والسلع		
عقود معدلات أجلة		
عقود مستقبلية (صرف - متداول)		
مقايضات السلع والطاقة		
مقايضات المقايضات		
مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة		
٥٢,٤١١,٢٨٤	٩٧٣,٦٤٧	٣٥٢,٤١٦
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
عقود صرف أجنبي أجلة		
مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
٧,١٥٢,٤٣٤	١٨٧,٢٠٥	٤٣,٦٥٨
١٠,٨٧٤,٣٥٩	٣٣٣,٠٦٧	٣٤,٩١١
١٨,٠٢٦,٦٩٣	٥٢٠,٢٧٢	٧٨,٥٦٩
٣٩٧,٠٩٢,٦٨٧	٤,٧٩٢,٥٢٩	٣,٩٧١,٧٨٩
مجموع الأدوات المالية المشتقة		
٢٠١٥		
مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة		
٨٣,٤٦٨,٥٦٦	٥٤٧,٦٥٦	٦٠٣,٧٧٦
١٢٦,٣٤٤,٣٨٩	٢,٥١٠,٩٠٦	٢,٤٥١,٧٧١
١٦,١٧٨,٠٢٥	١٧٨,٦٢٨	١٨٨,٣٣٦
١,٢٣٤,٠١٣	٣٩٧	٧٩٦
٣٨,٩٧٠,٠٢٧	١,٠٤٥	١,٣٣٥
١,٣٢٢,٥٥٧	٢٩٧,٣٦٩	٢٩٧,٨٢٤
٦,٧٣٣,٧١٣	١٩,٥٧٨	٣٦,٠٦٢
٢٧٤,٢٥١,٢٩٠	٣,٥٥٥,٥٧٩	٣,٥٧٩,٩٠٠
مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة		
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
عقود صرف أجنبي أجلة		
مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
٤٨,٩٣٦,٤٨٧	١,٠٠١,٩٣٤	٣٦٥,٣٦١
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
مقايضات معدلات الفائدة وتبادل عملات		
عقود صرف أجنبي أجلة		
مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية		
٣,٧٠٧,٧٤٩	٣٥,٤٦٣	٤٩,٢٧١
١٥,٢٣٣,٦٥٤	١٤٨,٢٠٤	٧,٣٧٦
١٨,٩٤١,٤٠٣	١٨٣,٦٦٧	٥٦,٦٤٧
٣٤٢,١٢٢,١٨٠	٤,٧٤١,١٨٠	٤,٠٠٩,٩٠٨
مجموع الأدوات المالية المشتقة		

بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (تابع)

٨ الأدوات المالية المشتقة (تابع)

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة هي مبينة أدناه:

القيم العادلة

المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم
١٧٨,٠٤١	١٨٢,٧٠٩
٤,٠٠٠,٢٩٧	٣,٩٩٠,٠٩٦
١٦٢,٣١٥	١٩٣,٦٥٢
-	١,٢٦٢
١٤٧	١٩١
٨,٩٦٤	٨,٩٦٤
<u>٤,٣٤٩,٧٦٤</u>	<u>٤,٣٧٦,٨٧٤</u>
٤٠٦,٥٧٥	٤٥٨,٠٦٩
-	٢٧,٧٥٢
١١,٩٩٩	١٣٠,٥٣١
<u>٤,٧٦٨,٣٣٨</u>	<u>٤,٩٩٣,٢٢٦</u>

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

مشتقات مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة

عقود الصرف الأجنبي
مقايضات أسعار الفائدة وتبادل عملات آجلة
خيارات
عقود مستقبلية
مقايضات السلع والطاقة
خيارات المقايضات

مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط القيم العادلة
مقايضات أسعار الفائدة و تبادل عملات آجلة

مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط التدفقات النقدية
عقود مقايضات أسعار الفائدة
عقود صرف عملات أجنبية آجلة

القيمة العادلة

المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم
٩٦,١١٢	١١٠,٠١٥
٤,٠٥٠,٦٨٨	٤,٠٧٠,٦٥١
١٧٣,٧١٤	١٦٦,٥٧٨
٢٢٧	٣٥٤
٢١,٨٣٥	٢٣,٠٦٧
٥,٦٦٦	٥,٩٠٣
<u>٤,٣٤٨,٢٤٢</u>	<u>٤,٣٧٦,٥٦٨</u>
٤٤٤,٣٥٠	٤٦٨,١٩٦
٢,٧١٤	-
٢٦,٢٦٢	-
<u>٤,٨٢١,٥٦٨</u>	<u>٤,٨٤٤,٧٦٤</u>

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

مشتقات مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة
عقود الصرف الأجنبي
مقايضات أسعار الفائدة و تبادل عملات آجلة
خيارات
عقود مستقبلية
مقايضات السلع والطاقة
عقود مقايضات دخيلة
خيارات المقايضات

مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط القيم العادلة
مقايضات أسعار الفائدة و تبادل العملات

مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط صافي الاستثمارات
عقود صرف عملات أجنبية آجلة

ملصوق رقم (٥٦)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٠ الأدوات المالية المشتقة (يتبع)

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة هي مبينة أدناه:

القيم العادلة	
المطلوبات	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
	مشتقات مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة
	مقايضات أسعار الفائدة و عقود معدلات آجلة
	خيارات
	مقايضات السلع والطاقة
	عقود مقايضة دخيلة
	عقود المقايضات الخيارية
٣,٠٧٨,١٤٢	٣,١٣٢,٠٧٦
١٦٤,٠٦١	١٦٠,٠٦٣
٤٦,٥٧٩	٥٣,٣٤٨
١,٦٧٣	٢,٠٩١
٢٥,٦٢٨	٢٥,٦٢٨
٣,٣١٦,٠٨٣	٣,٣٧٣,٢٠٦
	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط القيم العادلة
	مقايضات أسعار الفائدة و عقود آجلة
-	٢١٥,٧٦٧
	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط صافي الإستثمارات
	عقود صرف عملات أجنبية آجلة
١٧١,٦٨١	-
٣,٤٨٧,٧٦٤	٣,٥٨٨,٩٧٣

القيم العادلة	
المطلوبات	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
	مشتقات مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة
	عقود صرف عملات أجنبية آجلة
	مقايضات أسعار الفائدة و عقود معدلات آجلة
	خيارات
	عقود مستقبلية
	مقايضات السلع والطاقة
	عقود مقايضات دخيلة
٦٨٨,٣٦١	٦٨٧,٦١٨
٣,٤٤٧,٢٧٢	٣,٤٦٦,٣٨٧
٢٦٥,٩١٠	٢٦٧,٠٥٤
٣,٧٩٠	٥,٣٠٩
٤٠,٩٥٠	٥٥,٨٦٨
١٢,٣٣٥	١٣,٠٢٤
٤,٤٥٨,٦١٨	٤,٤٩٥,٢٦٠
	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط القيم العادلة
	مقايضات أسعار الفائدة و عقود معدلات آجلة
١٧٩,٢٨٠	٤٥٧,٧٥٩
	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوط صافي الإستثمارات
	عقود صرف عملات أجنبية آجلة
٥١,٥٩١	-
٤,٦٨٩,٤٨٩	٤,٩٥٣,٠١٩

ملحق رقم (10)

بين الجدول التالي القيم العادلة الموصفة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة.

القيم العادلة		
الموجودات ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
		مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة
٨٤٦,٣٦٥	٨٢٤,٧٢٤	مشتقات صرف عملات أجنبية
٢,٧١٣,٣٧٧	٢,٧١٣,٥١٠	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
١٧٠,٠١٥	١١٧,٠٥٤	خيارات
١٤٦	٢,٥٣٦	عقود مستقبلية (صرف متداول)
٢٩٥,٥٥٧	٢٩٥,٩٩٨	مقايضات السلع والطاقة
١٦,٢٢١	٩١,٣٨٣	خيارات المقايضات
٤,٠٤١,٨٢١	٤,٠٤٥,٢٠٥	مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة
٧٠٨,٢٦٢	٢٢٠,٩٧٨	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٢٩,٧٢٢	١٩,١٠٩	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
٢٢٠,٢٦٢	٣,٢١٤	عقود صرف أجنبي آجلة
٢٤٩,٩٨٤	٢٢,٣٢٣	مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٥,٠٠٠,٠٦٧	٤,٢٨٨,٥٠٦	مجموع الأدوات المالية المشتقة
٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
		مشتقات محتفظ بها أو مصدرة بغرض المتاجرة
٨٧,٣٤١	١٠٤,٥٩٧	مشتقات صرف عملات أجنبية
٢,٨٥٣,٥٨٥	٢,٨٦٩,٣٩٣	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
١٥٦,٨٢١	٥٨,٥٩١	خيارات
-	١,٧٦٧	عقود مستقبلية (صرف متداول)
٣٦,٣٨٥	٣٦,٧٦٧	مقايضات السلع والطاقة
٢٣,٥١٣	٧٠,٦٨٥	خيارات المقايضات
٣,١٥٧,٦٤٥	٣,١٤١,٨٠٠	مجموع المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة
٨٠٧,٩١٧	٢٩٥,٣٢٧	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
		مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
-	٤٢,٢٧٣	مقايضات معدلات الفائدة وفيما بين العملات
٢٥	١٣٦,٨٠٣	عقود صرف أجنبي آجلة
٢٥	١٧٩,٠٧٦	مجموع المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية
٣,٩٦٥,٥٨٧	٣,٦١٦,٢٠٣	مجموع الأدوات المالية المشتقة

بلغت القيمة الاسمية التعاقدية للأدوات المشتقة القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغاً وقدره ٢٩٤,٩٦٩,٩٧٩ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٣ - ٢٠٠,٥٠٢,٧٨٤ ألف درهم). تشير هذه القيم الاسمية إلى حجم المعاملات ولا تعتبر مؤشراً على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

فيما يلي صافي خسائر عدم فعالية التحوط المسجلة في بيان الدخل الموحد:

٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٤ ألف درهم	
٥٥٤,٣٦٩	(٢٨,٥٩٤)	(خسائر) / أرباح من البنود المتحوطة المتعلقة بالمخاطر المتحوطة
(٥٦٤,٠٨٤)	٢٥,٣٠٦	أرباح / (خسائر) من أدوات التحوط
(٩,٧١٥)	(٣,٢٨٨)	عدم فعالية القيمة العادلة
٤٧٧	(٨٠٣)	عدم فعالية تحوطات التدفقات النقدية
(٩,٢٣٨)	(٤,٠٩١)	

ملخص

يتم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع استخدام أدوات الهندسة المالية في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك أبو ظبي التجاري، وذلك باعتبار أن البنوك التجارية تعد من أهم المؤسسات المالية التي تعمل داخل النظام المصرفي، والتي ينبغي متابعة ومراقبة أنشطتها بصرامة وفعالية لضمان استقرار هذا الأخير.

ونتيجة لذلك احتاجت هذه البنوك إلى ابتكار، تطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية بالشكل الذي يمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى اكتسابها المرونة المناسبة للاستجابة لاحتياجات طالبي التمويل، وكذا السيطرة على المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع، وتجلي ذلك في استخدام أدوات الهندسة المالية.

وقد تبين لنا أنه، بالرغم من المخاطر التي جاء بها الإستعمال الخاطئ لأدوات الهندسة المالية والتي تنشأ من احتمال إخلاء العملاء للالتزامات التعاقدية، إلا أن استخدامها لازال مستمرا وبشكل كبير، ومثالنا في ذلك بنك أبو ظبي التجاري الذي تساهم المشتقات المالية بشكل كبير في زيادة عائداته.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، البنوك التجارية، الهندسة المالية، المشتقات المالية.

Abstract

This study examines the use of financial engineering tools in commercial banks, the case study of Abu Dhabi Commercial Bank, as commercial banks are among the most important financial institutions operating within the banking system, and their activities should be closely monitored and monitored to ensure stability.

As a result, these banks needed to innovate, develop and diversify their financial instruments and products in a manner that enables them to manage their liquidity in a profitable manner, as well as to obtain the appropriate flexibility to respond to the needs of those seeking financing and to control the risks related to interest rate fluctuations, exchange rates and commodity prices. Financial Engineering.

We have found that, despite the risks posed by the misuse of financial engineering tools that arise from the possibility of customers dropping their contractual obligations, their use is still very high, such as Abu Dhabi Commercial Bank (ADCB), which is heavily involved in increasing its revenues.

Keywords: banking system, commercial banks, financial engineering, financial derivatives.

